



Wasit University
Repository

Wasit University Repository

repository.uowasit.edu.iq

النشاط السياسي الإيطالي في جنوبي شبه الجزيرة العربية 1914 - 1939 (دراسة تاريخية)

البديري، مرتضى عويد شون

إشراف: أ.د. عكاب يوسف عليوي الركابي

جامعة واسط — 2026

<https://repository.uowasit.edu.iq/handle/123456789/237>

<https://doi.org/10.31185/uowasit-81>

حُمِّلَ هذا الملف من مستودع جامعة واسط

Downloaded from the Wasit University Repository — repository.uowasit.edu.iq



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة واسط/كلية التربية للعلوم الإنسانية
قسم التاريخ

النشاط السياسي الإيطالي في جنوبي شبه الجزيرة العربية ١٩١٤ – ١٩٣٩ (دراسة تاريخية)

رسالة تقدم بها الطالب

مرتضى عويد شون البديري

إلى مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية – جامعة واسط، وهي جزء من
متطلبات نيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر

بإشراف

أ.د. عكاب يوسف عليوي الركابي

٢٠٢٦ م

١٤٤٨ هـ

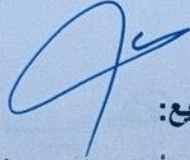
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا
الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ

صدق الله العلي العظيم
(المجادلة: آية ١١)

اقرار المشرف

اشهد بأن اعداد الرسالة الموسومة (النشاط السياسي الإيطالي في جنوبي شبه الجزيرة العربية ١٩١٤-١٩٣٩ دراسة تاريخية) التي تقدم بها طالب الماجستير (مرتضى عويد شون) جرت تحت اشرافي في قسم التاريخ - كلية التربية للعلوم الإنسانية - جامعة واسط، وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر.

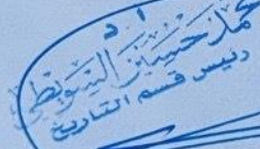


التوقيع:

الاسم: أ.د. عكاب يوسف عليوي الركابي

التاريخ: ٢٠٢٦/٥/٢٠

بناءً على التوصيات المتوافرة، ارشح هذه الرسالة للمناقشة.



أ.د. محمد حسين علي السويطي
رئيس قسم التاريخ

الوقيع

أ.د. محمد حسين علي السويطي

رئيس قسم التاريخ

٢٠٢٦ / /

أقرار الخبير اللغوي

أشهد ان الرسالة الموسومة (النشاط السياسي الإيطالي في جنوبي شبه الجزيرة العربية ١٩١٤ - ١٩٣٩) (دراسة تاريخية) التي تقدم بها طالب الماجستير (مرتضى عويد شون) في قسم التاريخ/ كلية التربية للعلوم الإنسانية/ جامعة واسط، قد تمت مراجعتها من الناحية اللغوية، وتصحيح ما ورد فيها من أخطاء لغوية وتعبيرية، ولذلك أصبحت الرسالة مؤهلة للمناقشة.

التوقيع: 

الاسم: أ. م. د. هديل علي كاظم

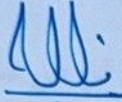
العنوان: كلية التربية للعلوم الإنسانية

قسم اللغة العربية

التاريخ: ٨ / ٧ / ٢٠٢٦

أقرار لجنة المناقشة

نشهد أننا أعضاء لجنة المناقشة، اطلعنا على الرسالة الموسومة (النشاط السياسي الإيطالي في جنوبي شبه الجزيرة العربية ١٩١٤-١٩٣٩ دراسة تاريخية) التي تقدم بها الطالب (مرتضى عويد شون) لنيل شهادة الماجستير، في التاريخ الحديث والمعاصر، وبتقدير (جيد جداً عالٍ).



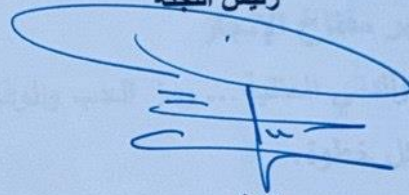
التوقيع:

الاسم: أ.د. فهد عويد عبد
٢٠٢٦ / ٨ / ١٧
عضواً



التوقيع:

الاسم: أ.د. حسنين عبد الكاظم عجه
٢٠٢٦ / ٨ / ٣٠
رئيس اللجنة



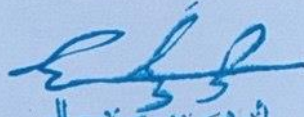
التوقيع:

الاسم: أ.م.د. كريم أحمد حامي
٢٠٢٦ / ٨ / ١٧
عضواً



التوقيع:

الاسم: أ.د. عكاب يوسف عليوي
٢٠٢٦ / ٨ / ١٧
عضواً ومشرفاً



التوقيع:

الاستاذ الدكتور

محمود حمود عراك القرشي
عميد كلية التربية للعلوم الانسانية جامعة واسط
٢٠٢٦ / ٩ / ١٥

الإهداء

إلى كلِّ من منحني لحظة أملٍ أو كلمة تشجيعٍ كانت عوناً لي في
مسيرتي العلمية...

إلى والدي الحبيب... ذلك السند الذي علّمني أن التعب طريقٌ
للنجاح، وأن الصبر مفتاحُ الإنجاز.

إلى والدتي الغالية... رمز الحب والوفاء، ونبع الحنان والدعاء
الذي رافقني في كل خطوة.

إلى إخوتي وأخواتي واصدقائي... سندي، ومصدر قوتي واعتزازي.
إلى زوجتي العزيزة... لصبرها ودعمها ومشاركتها لي عناء
الطريق قبل فرحة الوصول.

إلى أبنائي الأحبة: حسين، وغيث، ومروة.... زينة الحياة الدنيا،
والابتسامة التي منحنتي القدرة على الاستمرار.
إلى جميع هؤلاء...

أهدي هذا الجهد المتواضع، راجياً أن يكون ثمرةً تليق بمحبتهم
وفضلهم.

الباحث

الشكر والعرفان

أبدأ رسالتي المتواضعة بحمد الله تعالى حمداً كثيراً مباركاً كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، وأصلي وأسلم على نبينا محمد، خاتم الأنبياء والمرسلين، وعلى آله الطيبين الطاهرين.

ويطيب لي أن أتقدم بخالص الشكر، وعظيم الامتنان إلى أستاذي المشرف الأستاذ الدكتور عكاب يوسف الركابي، الذي كان لتوجيهاته العلمية السديدة، ومتابعته المستمرة، وملاحظاته الدقيقة، الأثر الكبير في إتمام هذه الرسالة، وإخراجها بالصورة العلمية المرجوة، كما أجد لزماً عليّ أن أثمن ما تحلّى به من تواضع كريم، وسعة صدر، ورقي أكاديمي وإنساني ترك بالغ الأثر في نفسي طوال مدة الإشراف، فله مني وافر التقدير، وصادق الدعاء، جزاءً لما بذله من جهد ودعم ومساندة علمية قيّمة.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى أساتذتي الأفاضل في المرحلة التحضيرية، لما قدّموه لي من علم نافع، وتوجيهات قيّمة، ونصائح أسهمت في تعزيز مسيرتي العلمية، فكان لفضلهم أثر كبير في الوصول إلى هذه المرحلة: أ. د. حسنين عبد الكاظم عجة، أ. د. فهد عويد البعيجي، أ. د. جواد رضا سبع، أ. د. علي خيري مطرود، أ. د. طالب محيبس الوائلي، أ. د. رحيم كاظم الهاشمي، أ. د. عباس فرحان الموسوي، والشكر والتقدير موصول أيضاً إلى رئيس قسم التاريخ وكل موظفي وسكرتارية القسم المحترمين.

ولا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى كلّ من مدّ لي يد العون وساندني خلال مسيرتي العلمية، في المرحلة التحضيرية والمرحلة البحثية، وأخص بالذكر الأخوين والزميلين العزيزين حسين صالح شنة، وسامر رسن فرحان، لما قدّماه من دعم ومؤازرة وتعاون صادق، كان له الأثر الكبير في إنجاز هذه الرسالة.

ومن تمام الوفاء أن أتقدم بخالص شكري وامتناني إلى كلّ من قدّم لي دعماً أو معروفاً، أو كان له أثر طيب بكلمة تشجيع أو موقف صادق أسهم في مواصلة هذا الجهد وإتمامه على الوجه المرجو.

الباحث

المحتويات

قائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الآية القرآنية	أ
الإهداء	ب
الشكر والعرفان	ت
قائمة المحتويات	ث - ح
المقدمة	٨-١
الفصل الأول: علاقة إيطاليا ازاء دول البحر الأحمر ١٨١١-١٩٢٠م	٤٥-٩
المبحث الأول: أهمية البحر الأحمر وتنامي الصراع الاستعماري عليه	١٦-٩
المبحث الثاني: النشاط الإيطالي في اليمن والساحل الغربي ١٩٠٠-١٩٢٠م.	٣١-١٧
أولاً: وسائل التغلغل الإيطالي المبكر في اليمن ١٨١١ - ١٨٧٢	٢٠-١٧
ثانياً: البعثات والرحلات الاستكشافية الإيطالية في اليمن ١٨٨٠-١٨٩٠م	٢٢-٢٠
ثالثاً: التحولات في النشاط الإيطالي: الأبعاد العسكرية والسياسية ١٨٩٦-١٩٢٠م	٣١-٢٢
المبحث الثالث: سياسة إيطاليا ازاء الحجاز وعسير ونجران بعد الحرب العالمية الأولى	٤٥-٣٢
أولاً: بواكير علاقة إيطاليا بالحجاز حتى نهاية الحرب العالمية الأولى	٣٩-٣٢
ثانياً: علاقة إيطاليا بعسير وجازان	٤٢-٣٩
ثالثاً: مساعي إيطاليا في الحد من النفوذ العثماني في البحر الأحمر أثناء الحرب العالمية الأولى	٤٥-٤٢
الفصل الثاني: معاهدات إيطاليا مع اليمن والسعودية وأثرها على القوى المختلفة ١٩٢٦ - ١٩٣٢	٨٦ - ٤٦

٦٨-٤٦	المبحث الأول: المعاهدة اليمنية الإيطالية ١٩٢٦م
٥٠-٤٦	أولاً: علاقة اليمن وإيطاليا ١٩٢٦-١٩٢١م
٥٤-٥٠	ثانياً: ظروف انعقاد المعاهدة اليمنية الإيطالية ١٩٢٦م
٥٨-٥٤	ثالثاً: صدى المعاهدة اليمنية - الإيطالية على المستويين الداخلي والخارجي
٦٨-٥٨	رابعاً: مواقف اليمنيين والقوى الكبرى من معاهدة ١٩٢٦
٨٦-٦٩	المبحث الثاني: المعاهدة السعودية - الإيطالية ١٩٣٢م
٧٢-٦٩	أولاً: الأهداف العامة للمعاهدة
٧٥-٧٢	ثانياً: ظروف ومفاوضات المعاهدة
٨١-٧٥	ثالثاً: الرسائل الرسمية المتبادلة قبل التوقيع
٨٦-٨١	رابعاً: نتائج المعاهدة السعودية - الإيطالية ١٩٣٢
١١٩-٨٧	الفصل الثالث: موقف القوى الدولية من التحركات الإيطالية
٩٥-٨٧	المبحث الأول: موقف بريطانيا من التحركات الإيطالية
٩٠-٨٧	أولاً: الصراع الإيطالي البريطاني في البحر الأحمر
٩٢-٩٠	ثانياً: موقف بريطانيا من المعاهدة الإيطالية اليمنية
٩٥-٩٣	ثالثاً: الموقف من الأوضاع في عسير
١٠٦-٩٦	المبحث الثاني: موقف فرنسا من التحركات الإيطالية
١١٨-١٠٧	المبحث الثالث: موقف الدولة العثمانية من التحركات الإيطالية
١١٢-١٠٧	أولاً: الموقف العثماني من التوسع الإيطالي في البحر الأحمر والقرن الأفريقي
١١٨-١١٢	ثانياً: الموقف العثماني من التدخلات الإيطالية في اليمن والجزيرة العربية
١٥٧-١١٩	الفصل الرابع: ظهور النفط في شبه الجزيرة العربية وأثره في تطور

	علاقة إيطاليا بالمنطقة
١٣١-١١٩	المبحث الأول: ظهور النفط في المملكة العربية السعودية
١٢٢-١١٩	أولاً: البدايات الأولى لاكتشاف النفط
١٢٦-١٢٢	ثانياً: امتيازات النفط السعودي _المفاوضات والشروط
١٣١-١٢٧	ثالثاً: التنقيب وبدء الإنتاج
١٤٥-١٣٢	المبحث الثاني: دور الشركات النفطية في اكتشاف النفط السعودي
١٣٥-١٣٢	أولاً: امتياز النفط في فرسان
١٤١-١٣٥	ثانياً: المحاولات الإيطالية
١٤٥-١٤١	ثالثاً: شركة (اجيب) وتوقف المحاولات
١٥٧-١٤٦	المبحث الثالث: توجهات السياسة الإيطالية في المنطقة بعد ظهور النفط
١٥١-١٤٦	أولاً: علاقة إيطاليا مع اليمن
١٥٧-١٥١	ثانياً: علاقة إيطاليا مع السعودية قبل الحرب العالمية الثانية
١٦٢-١٥٨	الخاتمة
١٧٥-١٦٣	المصادر والمراجع
A- C	Abstract

المقدمة

المقدمة

شهد مطلع القرن العشرين تحولاتٍ عميقةً ومتسارعةً في بنية النظام الدولي، تمثلت في تصاعد حدة التنافس بين القوى الاستعمارية الأوروبية على مناطق النفوذ، ولا سيما تلك التي تتمتع بأهمية استراتيجية واقتصادية بالغة، وتركز ذلك التنافس بشكلٍ خاص حول الممرات البحرية الحيوية التي تربط بين الشرق والغرب، والتي شكّلت شرايين أساسية لحركة التجارة العالمية وخطوط الإمداد العسكرية. وفي ذلك السياق، برز البحر الأحمر بوصفه أحد أهم تلك الممرات، لا سيما بعد افتتاح قناة السويس، الذي أحدث تحولاً نوعياً في طبيعة العلاقات الدولية، وأسهم في تقليص المسافات البحرية وربط أوروبا بآسيا بشكلٍ مباشر، الأمر الذي زاد من أهميته الجيوسياسية وجعله محورياً رئيسياً في الاستراتيجيات الاستعمارية. وقد أدركت القوى الأوروبية، وفي مقدمتها بريطانيا، الأهمية الحيوية لذلك الممر، فعملت على تأمينه وحمايته باعتباره جزءاً لا يتجزأ من منظومة الدفاع عن مصالحها الإمبراطورية، وعلى رأسها طريق الهند. ومن هنا، أصبحت السيطرة على السواحل المطلة على البحر الأحمر، ولا سيما في جنوب شبه الجزيرة العربية، هدفاً استراتيجياً تسعى إليه مختلف القوى الاستعمارية، لما يوفره من قدرة على التحكم في حركة الملاحة والتجارة الدولية.

وفي ظل تلك المعطيات، ظهرت إيطاليا قوةً استعماريةً ناشئةً تطمح إلى إثبات مكانتها بين الدول الكبرى، بعد أن جاءت متأخرةً نسبياً في سباق التوسع الاستعماري، وقد سعت إلى تعويض ذلك التأخر من خلال التوجه نحو مناطق لم تكن قد خضعت بعد لسيطرة كاملةٍ من القوى التقليدية، فوجدت في منطقة القرن الأفريقي والبحر الأحمر مجالاً مناسباً لتحقيق طموحاتها، وبدأت خطواتها التوسعية بالاستحواذ على ميناء عصب، الذي شكّل نقطة ارتكازٍ أولى، قبل أن تؤسس مستعمرة إريتريا، ثم توسعت نحو الصومال الإيطالي، في محاولةٍ لبناء نطاق نفوذٍ متكاملٍ على الضفة الأفريقية للبحر الأحمر والمحيط الهندي.

ولم تكن تلك التحركات مجرد توسعٍ جغرافي، بل كانت جزءاً من رؤية استراتيجية أوسع هدفت إلى تحويل تلك المناطق إلى قاعدة انطلاق نحو مناطق أكثر أهمية وتأثيراً، وفي مقدمتها اليمن وجنوب شبه الجزيرة العربية، لما تتمتع به من

موقعٍ استراتيجي يشرف على مداخل البحر الأحمر وخليج عدن، كما ارتبطت تلك الطموحات برغبة إيطاليا في لعب دورٍ أكثر فاعلية في السياسة الدولية، وتعزيز مكانتها كقوة كبرى قادرة على المنافسة.

غير أن التوسع الإيطالي في تلك المناطق لم يجر في فراغ، بل واجه معارضةً واضحةً من القوى الكبرى الأخرى، التي كانت تمتلك مصالح راسخة في المنطقة، فقد رأت بريطانيا في ذلك التمدد تهديدًا مباشرًا لنفوذها في عدن وجنوب الجزيرة العربية، ولأمن طرقها البحرية الحيوية، في حين نظرت فرنسا بقلقٍ إلى التحركات الإيطالية نظرًا لقربها من مستعمراتها في جيبوتي، وسعت في الوقت نفسه إلى تجنب الدخول في صدامٍ مباشرٍ قد يخلّ بالتوازنات القائمة، أما الدولة العثمانية، التي كانت لا تزال تحتفظ بسيطرة اسمية على أجزاء من اليمن والحجاز، فقد تعاملت مع تلك التحركات باعتبارها تحديًا جديدًا في ظل تراجع قوتها وتزايد الضغوط عليها من مختلف الجهات.

وبذلك، تحوّل البحر الأحمر إلى ساحة تفاعل وصراع دولي متعدد الأبعاد، لم يقتصر على المواجهات العسكرية المباشرة، بل شمل أيضًا أدوات دبلوماسية واقتصادية معقدة، عكست طبيعة النظام الدولي في تلك المرحلة، القائم على التنافس الإمبريالي ومحاولات إعادة توزيع النفوذ، كما برزت في ذلك السياق أهمية العوامل المحلية، إذ لم تكن المنطقة مجرد مسرحٍ للصراع بين القوى الكبرى، بل كانت أيضًا فضاءً لتفاعلات سياسية داخلية، لعبت فيها القوى المحلية دورًا مهمًا في توجيه مسار الأحداث.

تتجلى أهمية هذه الدراسة في كونها تسعى إلى تحليل ذلك المشهد المعقد من خلال التركيز على النشاط السياسي الإيطالي في جنوب شبه الجزيرة العربية، وربطه بالسياق الدولي الأوسع، فهي لا تقتصر على تتبع التحركات الإيطالية فحسب، بل تحاول فهمها في إطار شبكة العلاقات الدولية التي حكمت المنطقة، من خلال دراسة مواقف القوى الكبرى، ولا سيما بريطانيا وفرنسا والدولة العثمانية، وتحليل سياساتها تجاه ذلك التمدد.

وتكتسب الدراسة أهميتها من سعيها إلى الربط بين البعد الجيوسياسي التقليدي، المتمثل في السيطرة على الممرات البحرية والمواقع الاستراتيجية، وبين

التحولات الاقتصادية التي بدأت ملامحها تتشكل مع اكتشاف النفط في شبه الجزيرة العربية، فقد أدى ظهور النفط إلى إعادة تعريف أهمية المنطقة على المستوى الدولي، وأدخل عوامل جديدة في معادلة التنافس بين القوى الكبرى، الأمر الذي انعكس بدوره على طبيعة السياسات التي اتبعتها تلك القوى، بما في ذلك إيطاليا.

وتأتي أهمية الدراسة أيضًا في إطار محاولة أوسع لفهم طبيعة العلاقات الدولية في المنطقة خلال الفترة التي سبقت الحرب العالمية الثانية، وهي مرحلة اتسمت بدرجة عالية من السيولة السياسية، والتغير المستمر في موازين القوى، كما تسعى إلى إبراز دور القوى المحلية، ولا سيما اليمن والمملكة العربية السعودية في طور نشأتها، في التفاعل مع تلك التحولات، سواء من خلال إقامة علاقات وتحالفات مع القوى الدولية، أو عبر السعي إلى الحفاظ على قدرٍ من الاستقلال السياسي في مواجهة الضغوط الخارجية.

وتنطلق إشكالية البحث من محاولة الإجابة عن تساؤلٍ محوري يتعلق بمدى تأثير النشاط السياسي الإيطالي في البحر الأحمر وجنوب شبه الجزيرة العربية في إعادة تشكيل التوازنات الدولية في المنطقة، وطبيعة استجابة القوى الكبرى لتلك التحركات، وكذلك تأثير المتغيرات الاقتصادية، وفي مقدمتها اكتشاف النفط، في توجيه ذلك النشاط وتحديد مساراته، واقتضت طبيعة الموضوع تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول رئيسة، سبقتها مقدمة، وأعقبها خاتمة وقائمة مصادر، وملخص باللغة الإنجليزية.

خُصِّصَ الفصل الأول في الرسالة للحديث عن النشاط السياسي الإيطالي في البحر الأحمر والقرن الأفريقي من خلال تتبع نشأته وتطوره ضمن سياق التنافس الاستعماري الأوروبي في أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، فيركّز الفصل على تحليل الدوافع التي حفّزت إيطاليا على التوسع خارج حدودها، سواء كانت دوافع اقتصادية مرتبطة بالبحث عن الموارد والأسواق، أم سياسية تتعلق برغبتها في تعزيز مكانتها الدولية، أو استراتيجية تهدف إلى السيطرة على مواقع حيوية في طرق الملاحة العالمية، كما يتناول الفصل الأهمية الجيوسياسية لمنطقة البحر الأحمر، بوصفها حلقة وصل بين البحر المتوسط والمحيط الهندي، وما ترتب على ذلك من تنافسٍ كبير بين القوى الكبرى للسيطرة على سواحله وموانئه،

ويستعرض الفصل كذلك الخطوات العملية التي اتخذتها إيطاليا لتثبيت وجودها في المنطقة، بدءًا من السيطرة على ميناء عصب، مرورًا بتأسيس مستعمرة إريتريا، وصولًا إلى توسعها في الصومال الإيطالي، مع تحليل الكيفية التي سعت بها إلى تحويل تلك الممتلكات إلى قاعدة نفوذ متكاملة، كما يسلط الضوء على التحديات التي واجهتها إيطاليا في ذلك المسار، سواء من حيث محدودية إمكانياتها مقارنة ببقية القوى الكبرى، أو من حيث تعقيدات البيئة المحلية والإقليمية.

وتتطرق الفصل الثاني إلى دراسة تطور العلاقات الإيطالية مع اليمن، بوصفها أحد المحاور الرئيسة للنشاط الإيطالي في جنوب شبه الجزيرة العربية، ويتناول ذلك الفصل الخلفية التاريخية لتلك العلاقات، والظروف التي أدت إلى تقارب الطرفين، في ظل سعي إيطاليا إلى توسيع نفوذها الإقليمي، ورغبة اليمن في تحقيق قدرٍ من التوازن في علاقاته الخارجية، كما يحلل الفصل المعاهدات التي أبرمت بين الجانبين، ولا سيما المعاهدة اليمنية الإيطالية عام ١٩٢٦، والمعاهدة السعودية الإيطالية عام ١٩٣٢، من ناحية بنودها وأهدافها وانعكاساتها على الوضع السياسي في اليمن، ويستعرض كذلك ردود الفعل الدولية تجاه تلك الاتفاقيات، لا سيما من قبل بريطانيا التي رأت فيها تهديدًا لنفوذها في المنطقة، إلى جانب مواقف القوى الأخرى، كما يناقش الفصل أثر تلك العلاقات في تعزيز موقع اليمن على الساحة الدولية، ودورها في إعادة رسم توازناته الخارجية، مع تسليط الضوء على حدود ذلك التقارب والتحديات التي واجهته، سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي.

تناول الفصل الثالث إلى مواقف القوى الدولية الكبرى من النشاط السياسي الإيطالي في البحر الأحمر وجنوب شبه الجزيرة العربية، من خلال تحليل سياسات كل من بريطانيا وفرنسا والدولة العثمانية تجاه ذلك التوسع، ويبين الفصل كيف نظرت بريطانيا إلى التحركات الإيطالية بوصفها تهديدًا مباشرًا لمصالحها الاستراتيجية، ولا سيما في عدن وطريق الهند، الأمر الذي دفعها إلى اتباع سياسات متعددة تراوحت بين الاحتواء الدبلوماسي والتشدد العسكري عند الضرورة، كما يستعرض الموقف الفرنسي الذي اتسم بقدرٍ من الحذر والتوازن، إذ سعت فرنسا إلى حماية مصالحها في جيبوتي دون الانجرار إلى صدامٍ مفتوح مع إيطاليا، مفضلة استخدام الأدوات الدبلوماسية للحفاظ على التوازن الإقليمي، وفي المقابل، يناقش

الفصل موقف الدولة العثمانية التي واجهت تلك التحركات في ظل ظروف داخلية صعبة، ما جعل ردود فعلها محدودة نسبياً، رغم إدراكها لخطورة التغلغل الأوروبي في مناطق نفوذها، ويناقش الفصل كذلك طبيعة التفاعل بين تلك القوى، وكيف أسهمت حساباتها المتبادلة في تشكيل ملامح الصراع في المنطقة.

عالج الفصل الرابع والأخير مرحلة التحولات الاقتصادية والسياسية التي شهدتها المنطقة مع ظهور النفط في شبه الجزيرة العربية، وتأثير ذلك في طبيعة التنافس الدولي، بما في ذلك السياسة الإيطالية، ويركّز الفصل على الكيفية التي غيّر بها اكتشاف النفط من الأهمية الاستراتيجية للمنطقة، إذ لم تعد تقتصر على موقعها الجغرافي، بل أصبحت أيضاً مصدراً حيويّاً للطاقة، ما زاد من اهتمام القوى الكبرى بها، كما يبحث في محاولات إيطاليا الدخول إلى مجال الاستثمار النفطي، من خلال شركاتها، مثل شركة (أجيبي)، وسعيها للحصول على امتيازات في بعض مناطق شبه الجزيرة العربية، مع تحليل أسباب نجاح تلك المحاولات أو تعثرها في ظل المنافسة الشديدة مع الشركات البريطانية والأمريكية، ويستعرض الفصل كذلك أثر النفط في إعادة توجيه السياسات الإقليمية والدولية، وانعكاس ذلك على علاقات إيطاليا مع كل من اليمن والمملكة العربية السعودية، إضافة إلى دوره في تعميق التنافس الدولي قبيل اندلاع الحرب العالمية الثانية.

ولإنجاز الرسالة بصورة أكاديمية دقيقة، اعتمد الباحث على منهجين بحثيين: الأول المنهج التاريخي الوصفي الذي عالج تتابع الأحداث وترتيبها الزمني، والثاني المنهج التحليلي الذي يقوم برد الأحداث والمواقف إلى زمن حدوثها، ومحاولة تحليلها والوقوف على تداعياتها في سياقها التاريخي.

استندت هذه الدراسة في استقاء معلوماتها إلى مادة علمية متنوعة وشاملة، جمعت بين الوثائق الرسمية والمصادر الأجنبية والعربية الرصينة؛ لتقديم صورة متكاملة عن النشاط الإيطالي في المنطقة، فتصدّرت الوثائق الإيطالية والأجنبية المنشورة قائمة المصادر، وفي مقدمتها تقارير القنصلية الإيطالية في الحديدة، لا سيما تلك التي صاغها القنصل (جيوفاني دي مارتينو) (Giovanni De Martino)، والتي رفدتنا بمعلومات وثائقية دقيقة حول بواكير التقارب مع الإمام يحيى، وتطورات المشهد السياسي في اليمن، كما تم الاعتماد على نصوص

المعاهدات السياسية، وفي مقدمتها (المعاهدة اليمنية الإيطالية لعام ١٩٢٦) و(المعاهدة السعودية الإيطالية لعام ١٩٣٢)، إلى جانب المراسلات الرسمية المتبادلة التي كشفت عن الأهداف الاستراتيجية لروما في البحر الأحمر.

ومثلت المراجع الأجنبية (الإيطالية والإنجليزية)، وفي مقدمتها كتاب (الإسلام وآسيا أمام المطامع الأوروبية) بالفرنسية L'Islam et l'Asie devant l'impérialisme) للمؤلف يوجين يونغ، ركيزة أساسية في بناء فصول الرسالة، خاصة تلك التي تناولت التاريخ الاستعماري في القرن الأفريقي والتنافس الدولي في البحر الأحمر، إذ تكمن أهمية الكتاب في كونه مرجعاً أجنبياً يحلّل الاستراتيجيات الاستعمارية تجاه العالم الإسلامي، موضحاً أبعاد التنافس الدولي في آسيا، كما يسلط الضوء على تضارب المصالح الأوروبية وموقف القوى المحلية من تلك الأطماع، كما يعد الكتاب مصدراً ثرياً لتوثيق الرؤية الغربية لمستقبل النفوذ السياسي والاقتصادي في المنطقة خلال الحقبة الاستعمارية.

أما كتاب (انفتاح المملكة العربية السعودية على الغرب) (The Opening of Saudi Arabia to the West) للمؤلف ويليام بولك (William R. Polk)، فقد وفر مادة تاريخية رصينة حول التنافس الاستعماري في المنطقة، مما ساعد في فهم كيف استغلت إيطاليا طموحات القوى المحلية لتعزيز نفوذها السياسي في جنوبي شبه الجزيرة العربية، إذ سلّط الضوء على بدايات التحولات الاقتصادية وظهور الامتيازات النفطية، وهو ما يخدم الفصل الرابع في تتبع محاولات الشركات الإيطالية (مثل أجيپ) لمنافسة الشركات الغربية في الحصول على موارد الطاقة.

شكّلت الكتب العربية أيضاً على الرغم من قلتها مصدراً مهماً استقت منه بعض فصول الرسالة معلوماتها؛ إذ احتوت على مادة علمية على تماس كبير مع أحداث الرسالة، وفي مقدمتها كتابا المؤلف فاروق عثمان أباطة، (الحكم العثماني في اليمن ١٨٧٢-١٩١٨م)، و(عدن والسياسة البريطانية في البحر الأحمر ١٨٣٩-١٩١٨م)، اللذان وفرا مادة أساسية لفهم الجذور التاريخية للتنافس الدولي في البحر الأحمر، فساهمت في توضيح طبيعة (الوجود العثماني) الأخير في اليمن وأثره على بواكير النشاط الإيطالي، كما كشفت آليات (السياسة البريطانية) من مركز نفوذها في عدن، مما مكن الباحث من تحليل الصراع الإيطالي-البريطاني وتأثيره على

الاستقرار السياسي في جنوبي شبه الجزيرة العربية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى.

كذلك كتاب المؤلف محمد رجب حراز، (التوسع الإيطالي في شرق أفريقيا وتأسيس مستعمرتي إريتريا والصومال ١٨٧٠-١٩١٤م)، الذي يُعد المرجع الأساسي الذي يربط بين الوجود الإيطالي في شرق أفريقيا وطموحات روما في جنوب الجزيرة العربية، مما ساعد في فهم كيف مهدت مستعمرتا إريتريا والصومال الطريق للتغلغل الإيطالي في البحر الأحمر واليمن، إلى جانب كتاب المؤلف خير الدين الزركلي، (شبه الجزيرة العربية في عهد الملك عبد العزيز)، الذي قدم توثيقاً تاريخياً دقيقاً لمراحل تأسيس الدولة السعودية وتطور علاقاتها الخارجية، مما ساعد في فهم موقف الملك عبد العزيز من التنافس (الإيطالي-البريطاني) والمعاهدات الموقعة مع روما. اعتمدت الدراسة أيضاً على مجموعة قيّمة من الأطاريح والرسائل العلمية الأجنبية التي غطت تفاصيلها معظم فصول ومباحث الرسالة لما امتازت به من دقة معلوماتها وتنوع مصادرها، ومنها أطروحة الدكتور نيفيل م (M. Neville)، السياسة الإيطالية في البحر الأحمر وشبه الجزيرة العربية، ١٩٢٠-١٩٣٥، (Italy's Policy in the Red Sea and the Arabian Peninsula, ١٩٢٠-١٩٣٥)، التي ساهمت في تتبع تطور الاستراتيجية الإيطالية تجاه (اليمن والحجاز) خلال فترة التحول للفاشية، وكشفت كواليس التنافس البريطاني الإيطالي في البحر الأحمر، مما مكن الباحث من تحليل الدوافع العسكرية والاقتصادية لروما في تأمين نفوذها بجنوبي شبه الجزيرة العربية.

ومثلما اعتمدت الرسالة على بعض الرسائل والأطاريح الأجنبية، فإنها اعتمدت أيضاً على مجموعة من الرسائل والأطاريح العربية، وفي مقدمتها أطروحة الباحثة شيماء طالب عبد الله، (السياسة البريطانية تجاه دول البحر الأحمر ١٩٣٩-١٩٥٧م)، التي ساهمت في تتبع مراحل انحسار النفوذ البريطاني في البحر الأحمر لصالح القوى الدولية الصاعدة، مما ساعد في المقارنة بين رد الفعل البريطاني تجاه التغلغل الإيطالي قبيل الحرب العالمية الثانية وبعدها، وكذلك وفرت الأطروحة معلومات دقيقة حول الاستراتيجية الأمنية والعسكرية لبريطانيا في حماية طرق مواصلاتها عبر (مضيق باب المندب) والساحل اليمني والسعودي خلال فترة

الدراسة، إلى جانب رسالة الماجستير (التغلغل الإيطالي في المشرق العربي ١٩١١-١٩٤٣م)، للباحث وليد عبود محمد شبيب، التي ساهمت في تغطية (التغلغل الإيطالي) بشكل شمولي في المشرق العربي، مما ساعد في ربط السياسة الإيطالية تجاه اليمن والسعودية بأهدافها العامة تجاه المنطقة العربية بصورة عامة، وفورت تفاصيل مهمة حول وسائل التغلغل الإيطالي (الثقافية، والطبية، والاقتصادية) التي سبقت المعاهدات السياسية، وهو ما أثرى الفصلين الثاني والرابع من الرسالة بشكل مباشر. اعتمدت الرسالة أيضاً ولاستكمال جوانبها العلمية على مجموعة من الأبحاث العربية المنشورة في مجالات محلية وعالمية عريقة، وهي أبحاث كُتبت بأقلام أكاديمية وخضعت للتقييم قبل نشرها، مما زاد من قيمتها العلمية ومصداقية المعلومات الواردة فيها، ومن أهم هذه الأبحاث التي تم اعتمادها في هذا الصدد بحث نظام الدين زادة، (النشاط السياسي الإيطالي في البحر الأحمر)، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت: جامعة الكويت، المجلد ٤، العدد ١٥، ١٩٧٨م، الذي ساهم في تسليط الضوء على الأطماع الإيطالية المبكرة في منطقة البحر الأحمر، مما وفر مادة تحليلية رصينة للفصل الأول المتعلق بجذور النشاط السياسي الإيطالي وتطوره.

وأخيراً فإنني قدمت ما استطعت من جهد لإظهار الدراسة بإطار علمي وأكاديمي رصين، واضعاً جهدي المتواضع بين أيدي أساتذتي رئيس لجنة المناقشة وأعضائها الفضلاء، شاكراً إياهم سلفاً على جهودهم في قراءتها وتتبع أحداثها، وتصويب ما وقع فيها من أخطاء ونواقص وهفوات من دون قصد، لتغدو أكثر رصانة ودقة، وسأكون ممتناً لمن يسدد خطاي ويرشدني إلى الصواب، وأتمنى أن أكون قد وُفِّقت ولو بقدر بسيط في تغطية الموضوع وإثراء المكتبتين العراقية والعربية بمعلومات قيمة عن طبيعة العلاقات السعودية الإيطالية، وتأثير التنافس الدولي في منطقة البحر الأحمر على المسار السياسي لجنوبي شبه الجزيرة العربية خلال الحقبة المعاصرة.

الفصل الأول
علاقة إيطاليا ازاء دول البحر الأحمر
1811 - 1920

المبحث الأول

أهمية البحر الأحمر وتنامي الصراع الاستعماري عليه

يُعد البحر الأحمر ممرًا مائيًا للملاحة والتجارة الدولية، وطريقًا رئيسًا لنقل المنتجات الصناعية إلى الأسواق في إفريقيا وآسيا، وممرًا حيويًا للقوات العسكرية، إذ يربط البحر الأبيض المتوسط بالمحيط الهندي بأقل كلفة^(١). تتمثل الأهمية الاستراتيجية للبحر الأحمر في دوره جسرًا مائيًا يربط الشرق بالغرب، بوصفه محورًا للتنافس بين القوى الدولية والإقليمية للسيطرة عليه تحقيقًا لمصالحها السياسية والعسكرية والاقتصادية. كما أن امتداد سواحله الطويلة يمنحه بعداً استراتيجياً، خاصة أنه يقع عند التقاء ثلاث قارات: أوروبا شمالاً، وإفريقيا غرباً، وآسيا شرقاً، ويربط البحر العربي والمحيط الهندي بالبحر المتوسط عبر مضيق باب المندب جنوباً وقناة السويس شمالاً، مما عزز أهميته الجيوسياسية في الصراعات الإقليمية والدولية، لاسيما بين القوى الكبرى^(٢).

يتفرع البحر الأحمر شمالاً إلى خليج العقبة وخليج السويس، ويضم العديد من الجزر والمضايق، يتميز بثرواته السمكية والمعادن كالزنك والفضة والحديد، ما جعله ذا أهمية اقتصادية كبيرة، ومن الناحية العسكرية تتيح سواحله الطويلة السيطرة على المجرى الملاحي، خاصةً في المناطق الضيقة مثل باب المندب، كما أنه يفصل بين آسيا وإفريقيا، ويمتد بطول ٢١٠٠ كم، ما جعله ممرًا استراتيجياً يربط بين الشرق الأوسط، الخليج العربي، والقرن الأفريقي^(٣).

(١) شيماء طالب عبد الله، السياسة البريطانية تجاه دول منطقة البحر الأحمر ١٩٣٩-١٩٥٧، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠٠٤، ص ٤.

(٢) كريم مطر حمزة الزبيدي، البحر الأحمر والصراعات الدولية، مؤسسة نادر العصامي للنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠٢٠، ص ٢٤.

(٣) كريم مطر حمزة الزبيدي، البحر الأحمر والصراعات الدولية، ص ٢٥.

يُعد البحر الأحمر المنفذ البحري الوحيد لعدة دول، تطل عليه تسع دول (سبع منها عربية)، بوصفه محوراً للصراعات والمصالح الدولية، وتتجاوز أهميته الإستراتيجية البُعد الجغرافي لتشمل ابعاداً اقتصادية وثقافية وتاريخية، إذ يرتبط خليج عدن بالبحر الأحمر عند مدخله الجنوبي، وتعتمد عليه دول الخليج العربي لنقل صادراتها النفطية إلى أوروبا. كما لعب دوراً حيوياً للتبادل التجاري والحضاري منذ العصور القديمة، إذ استخدمه الفراعنة والإغريق والعرب والأحباش والبيزنطيون^(٤).

اكتسب البحر الأحمر أهميته الاستراتيجية، لكونه أقصر الطرق الملاحية بين المحيط الهندي، والبحر الأبيض المتوسط، مما جعله محوراً للتنافس بين القوى الإقليمية والدولية عبر التاريخ، إذ شهدت المنطقة صراعاً محتدماً بين القوى الدولية بغية تحقيق المصالح واكتساب النفوذ، كما أن موقعه بين القارات الثلاث (إفريقيا، آسيا، وأوروبا) ساهم في ازدهار الحضارات التي نشأت على ضفافه، وجعل منه ممراً رئيساً للتجارة والملاحة الدولية^(٥). تحول مطلع القرن العشرين إلى موقع إستراتيجي بالغ الأهمية بسبب التغيرات العالمية، فقد تزايدت أهمية الممر المائي بعد افتتاح قناة السويس التي اختصرت المسافات البحرية بين أوروبا والمحيط الهندي، وهو ما جعل بريطانيا تعدّه "شرياناً حيوياً للإمبراطورية" لا يمكن التفريط به أو السماح لأي قوة منافسة بالاقتراب منه، ولذلك عززت بريطانيا قواعدها في عدن منذ احتلالها، وربطت وجودها العسكري بضرورة حماية الملاحة العالمية التي تمر عبر القناة، وأمنت سفنها الحربية خطوط الملاحة في باب المندب^(٦).

(٤) شيماء طالب عبد الله، المصدر السابق، ص ٣.

(٥) اجيه يونان جرجس، البحر الاحمر ومضائقه بين الحق العربي والصراع العالمي، دار الغرب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٧٩، ص ٣٢-٣٣.

(٦) عبد الرزاق الهلالي، العراق والبحر الأحمر في السياسة البريطانية، بغداد، مطبعة المعارف، ١٩٥٩، ص ٤٤-٤٥.

بعد افتتاح قناة السويس في ١٧ تشرين الثاني ١٨٦٩ بثمانية أشهر، اندلعت حرب بين فرنسا وبروسيا في ١٩ تموز ١٨٧٠، انتهت بهزيمة فرنسا، وتغير موازين القوى في أوروبا، ما أدى إلى ظهور دول جديدة كإيطاليا، وألمانيا، التي تبنت سياسات استعمارية أثرت عالمياً^(٧).

سعت إيطاليا بعد وحدتها لتعويض خسائرها الاستعمارية، خاصة بعد احتلال فرنسا لتونس، إلا أنها واجهت تحديات اقتصادية وجغرافية حالت دون تحولها إلى قوة كبرى^(٨)، وكانت إفريقيا أولى المناطق التي استهدفتها إيطاليا، إذ أدركت حكومتها أهمية البحر الأحمر وضرورة السيطرة عليه، بدأت نشاطها هناك عبر البعثات التبشيرية، التي كانت وسيلة استعمارية مهدت الطريق للاحتلال^(٩).

أدى المبشر جوزيبي سابينو دوراً بارزاً في ذلك التوسع، إذ رفع العلم الإيطالي على ميناء عصب في ١٥ تشرين الثاني ١٨٧٢، معلناً ملكيته لشركة روباتينو الإيطالية، رغم ادعاء مصر السيادة على الشواطئ الإريتيرية، لكن دون تدخل فعلي منها باستثناء وجودها في مصوع، وواصل سابينو توسيع النفوذ الإيطالي بشراء الأراضي وإبرام اتفاقيات مع الزعماء المحليين، مثل اتقاقه مع الشيخ برهان بن حمد سلطان راحيتا عام ١٨٧٩، الذي منح الشركة جزراً ومناطق ساحلية مقابل مبلغ مالي، وتكررت تلك الاتفاقيات مع شيوخ الدناكل، ما أدى إلى امتداد السيطرة الإيطالية على طول ٥٧ كم من ساحل خليج عصب، وبعرض يتراوح بين ٣ و ٩ كم، ممهّداً بذلك الطريق للوجود الاستعماري الإيطالي في المنطقة^(١٠).

(٧) حسن جلال، الصراع الدولي حول استغلال قناة السويس ١٨٦٩-١٨٨٢، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة (د).
ت)، ص ١٠٩.

(٨) أمال إبراهيم مُجدد، الصراع الدولي حول البحر الأحمر، مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء، ١٩٩٣، ص ١٦١.
(٩) المصدر نفسه، ص ١٦٢.

(١٠) كريم مطر حمزة الزبيدي، الأهمية الاستراتيجية للجزر الإريتيرية، مجلة جامعة بابل، المجلد ٦، العدد ١، كانون الثاني ٢٠٠١، ص ١١٢.

انعكس النشاط الاستعماري الإيطالي السابق الى قلق بريطانيا، بعد أن أصبحت في موقف حساس في مستعمراتها بالبحر الأحمر ومع ذلك، استغلت الوضع لصالحها، فلم تعارض التوسع الإيطالي على الساحل الغربي للبحر الأحمر، بسبب احتدام تنافسها مع فرنسا، ومع أن السياسة البريطانية رفضت الوجود الإيطالي في تلك المناطق خوفاً على طريقها الملاحي وقاعدتها في عدن، فإنها فضّلت التهاون مع التوسع الإيطالي إلى حين توفر الفرصة لتوطيد سيطرتها على تلك المناطق^(١١).

شهد الوجود الإيطالي جنوب البحر الأحمر تطوراً كبيراً بعد أن تنازلت شركة 'روباتينو' الملاحية في ١٠ اذار ١٨٨٢، عن حقوقها لصالح الدولة الإيطالية مقابل ٤١٧ ألف ليرة تُدفع على شكل أقساط، وفي ٥ حزيران ١٨٨٢، صادق البرلمان الإيطالي على الاتفاقية وأصدر قانوناً بتحويل عصب إلى مستعمرة^(١٢)، وفي شباط ١٨٨٥ نزلت القوات الإيطالية في مصوع، إذ تفاهم قائدها مع القائد البريطاني في البحر الأحمر، وتمكن من إنزال قواته في المدينة، وبعد استكمال انتشار قواته أصدر القائد الإيطالي كايبي (Caimi) بياناً أعلن فيه للأهالي أن الحكومة الإيطالية قد فرضت سيطرتها على المنطقة^(١٣).

أعلنت إيطاليا احتلال مصوع بالتنسيق مع بريطانيا ومصر التي كانت مسيطرة عليه سابقاً، ورفعت العلم الإيطالي مع المصري، مع وعدٍ بحماية الأهالي واحترام أديانهم وتقاليدهم ودعم التجارة، مطالبةً بالتعامل مع الإيطاليين كأصدقاء^(١٤)، ثم وسّعت إيطاليا نفوذها نحو المناطق الساحلية مستغلة انسحاب الحامية المصرية،

(١١) امال ابراهيم مُحمّد، المصدر السابق، ص ١٦٩.

(١٢) كريم مطر حمزة، الأهمية الاستراتيجية للجزر الأريتيرية، ص ١١٣.

(١٣) عبد اللطيف بن مُحمّد الحميد، البحر الاحمر والجزيرة العربية في الصراع العثماني البريطاني خلال الحرب العالمية الأولى، مكتبة العبيكان، الرياض، ١٩٩٤، ص ٥٨.

(١٤) كريم مطر حمزة الزبيدي، الأهمية الاستراتيجية للجزر الأريتيرية، المصدر السابق، ص ١١٢.

فاحتلت مونكولو، وحرقيقو وزدلا، وفي ١٠ نيسان ١٨٨٥، استولت على ميناء أراخلي وطردت حاميتها نحو مصوع، ثم احتلت جزر دهلك ومنطقة ساتي في حزيران^(١٥)، وبحلول عام ١٨٨٧ وافقت بريطانيا على سيطرة إيطاليا على الساحل حتى رأس قصار شمالاً، بهدف محاصرة إثيوبيا، وأطلقت يدها في سواحل الصومال، بسبب مخاوف بريطانيا من ضم فرنسا لتلك المناطق، ما دفع إيطاليا إلى تكثيف جهودها الاستعمارية هناك^(١٦).

نظرت فرنسا بقلق شديد إلى التوسع الإيطالي في الساحل الغربي للبحر الأحمر، لاعتقادها أنه متوافق مع رؤية بريطانية هدفها عرقلة النفوذ الفرنسي في المنطقة، لذا احتجت فرنسا على احتلال إيطاليا لعصب، ما دفع المسؤول الإيطالي مانتيشي (Mantishe) إلى تبرير ذلك بأسباب تتعلق بصحة الجنود في مصوع، مدعيًا جهله أن القرية تقع ضمن الأراضي التي طالبت بها فرنسا وفق اتفاقية ١٨٥٩ مع ملك الحبشة، كما تساءل عن سبب عدم احتجاج فرنسا على وجود الحامية المصرية فيها منذ ١٨٦٢، والتركيز على الجنود الإيطاليين فقط، ورغم استمرار فرنسا في اعتراضها، فإن إيطاليا تجاهلت الاحتجاجات، مستتدة إلى دعم بريطانيا^(١٧).

أصدر الملك همبرت الأول (Humbert I) مطلع عام ١٨٩٠ مرسومًا حدد فيه الأراضي الإيطالية في الساحل الغربي للبحر الأحمر، وشمال الحبشة، معلنًا إنشاء مستعمرة إريتريا، ومع دخول القرن العشرين، تجدد الصراع بين بريطانيا، وفرنسا، وإيطاليا، إذ شهدت المنطقة تحالفات متغيرة بين القوى الكبرى وفقًا

(١٥) امال ابراهيم مُجّد، المصدر السابق، ص ١٨٣.

(١٦) عبد اللطيف بن مُجّد الحميد، المصدر السابق، ص ٥٩.

(١٧) حسين نذير جبار وهدي مُجّد، السياسة الفرنسية تجاه التوسع الإيطالي في الساحل الغربي للبحر الأحمر وأثيوبيا حتى عام ١٩٣٤، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، مجلد ١٩، العدد ٩، تكريت، ٢٠١٢، ص ٧٩.

لمصالحها، كما فعلت بريطانيا حين دعمت إيطاليا ضد فرنسا، وكان ذلك التنافس يتم دائماً على حساب القوى المحلية، ما أكد أن البحر الأحمر ظل منطقة صراع دولي مستمر، إلى جانب النزاعات القبلية والمنافسات المحلية^(١٨).

وهكذا جسد التوغل الإيطالي في القرن الأفريقي مساعي ايطالية ناجحة لإنهاء النفوذ المصري فيه، واستغلال التقاطعات الاستعمارية، محولةً نقاط تمركزها الساحلية إلى قاعدة صلبة وموطئ قدم استراتيجي رسم الخارطة الجيوسياسية للمنطقة، وإزاء ذلك، وجدت إيطاليا نفسها أمام تحدٍ كبير في دخول سباق المستعمرات المتسارع، خاصة وأن القوى الكبرى بريطانيا، فرنسا، وألمانيا استحوذت على معظم المناطق الغنية بالموارد، لذلك اتجهت إيطاليا نحو منطقة القرن الأفريقي والبحر الأحمر لتعويض ما فاتها من فرص توسعية، فاحتلت ميناء عصب سنة ١٨٨٢ بمساعدة بعض شركات الشحن الإيطالية الخاصة، ثم أسست مستعمرة إريتريا سنة ١٨٩٠، وأكملت توسعها في الصومال الإيطالي، لتجعل من البحر الأحمر قاعدة انطلاق لمشروعها الاستعماري في أفريقيا^(١٩).

ولم تمر تلك الطموحات الإيطالية دون مقاومة، فقد اصطدمت بدايةً مع النفوذ البريطاني الراسخ في عدن والسواحل الجنوبية للجزيرة العربية، إذ رأى الإنجليز أن أي تحرك إيطالي في الموانئ اليمنية أو على الضفة الغربية للبحر الأحمر سيشكل تهديداً مباشراً لسيطرتهم، كما اصطدمت مع المصالح الفرنسية في جيبوتي التي كانت تعرف آنذاك بالصومال الفرنسي، إذ عدت باريس أن التوسع الإيطالي على الضفة المقابلة سيقصص من نفوذها التجاري والعسكري، فبات البحر الأحمر ميداناً لمثلث تنافس استعماري، بريطاني، إيطالي، فرنسي^(٢٠).

(١٨) عماد عبد العزيز يوسف، المصدر السابق، ص ١١١.

(١٩) Mario Toscano, Italy and the Red Sea Basin: Colonial Ambitions and Strategic Interests, Rome: Laterza, ١٩٦٧, pp. ٧٣-٧٤.

(٢٠) J. C. Hurewitz, Diplomacy in the Near and Middle East, ١٩١٤_١٩٥٦, London: Oxford University Press, ١٩٥٦, p. ١١٢.

لم يقتصر الصراع على الجانب العسكري أو البحري بل تعداه إلى المجال الاقتصادي والدبلوماسي، فقد سعت إيطاليا لإنشاء شركات ملاحية وتجارية في الموانئ المطلة على البحر الأحمر لتأمين تصدير منتجاتها واستيراد المواد الخام، بينما ردت بريطانيا بتقوية شركاتها التجارية في عدن، ومنحت امتيازات لشركات الشحن البريطانية لتأكيد سيطرتها على خطوط الملاحة، كما تبادلت لندن وروما مذكرات دبلوماسية، إذ اتهمت بريطانيا إيطاليا بمحاولة "زعزعة التوازن القائم"، فيما اعتبرت إيطاليا أن بريطانيا "تحتكر البحر الأحمر احتكارًا غير مشروع"^(٢١).

ازداد التوتر عقب الهزيمة الإيطالية في معركة عدوة ١٨٩٦^(٢٢) أمام الحبشة إذ شعرت إيطاليا بالحرص أمام بقية القوى الاستعمارية، فسعت لتعويض إخفاقها بتعزيز حضورها في البحر الأحمر والسواحل اليمنية، في حين رأت بريطانيا في ذلك فرصة لإبقاء إيطاليا دولة استعمارية ثانوية لا تمتلك القدرة على منافسة نفوذها، ومن هنا أصبحت السياسة البريطانية أكثر حذرًا في متابعة التحركات الإيطالية، سواء في اليمن أو في إريتريا، بكونها تهديدًا طويل المدى^(٢٣)، ولم يكن التنافس بعيدًا عن الأبعاد الجيوسياسية الأوسع فبينما ركزت بريطانيا على حماية طريق الهند، كانت إيطاليا تحلم بإنشاء "إمبراطورية متوسطية-أفريقية" تهيمن فيها على الضفة الغربية للبحر الأحمر وتربطها بليبيا والبحر المتوسط، وذلك الطموح هو ما جعل بريطانيا

(٢١) British Colonial Office, Report on Italian Activities in the Red Sea, London: National Archives, CO ٧٣٠/٤١, ١٩٤٠, pp. ١٢_١٤.

(٢٢) معركة عدوة: وقعت في ١ آذار ١٨٩٦ بين إثيوبيا بحكم الإمبراطور منليك الثاني والقوات الإيطالية ضمن سياق الحرب الإيطالية الإثيوبية الأولى، تُعد المعركة حدثًا مفصليًا في تاريخ مقاومة الاستعمار، إذ أسفرت عن انتصار إثيوبي ساحق أدى إلى إحباط الطموحات التوسعية لإيطاليا في القرن الأفريقي، وأكد استقلال إثيوبيا كواحدة من الدول القليلة غير المستعمرة في أفريقيا آنذاك. ينظر: عمار وجيه محمود نجم الجبوري، أوضاع إثيوبيا في ظل الاحتلال الإيطالي، ١٩٣٥-١٩٤١، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة تكريت، ٢٠١٧، ص ٣٠-٣٣.

(٢٣) محمد حسنين هيكل، إمبراطورية في أزمة: دراسات في السياسة الاستعمارية الأوروبية، القاهرة: دار المعارف، ١٩٦١، ص ١٢٢

تعارض بشدة أي معاهدات بين إيطاليا واليمن لاحقاً، لأنها رأت فيها امتداداً لمحاولة
تطويق نفوذها في المنطقة^(٢٤).

(^{٢٤}) Italian Foreign Ministry Archives, Italian Diplomatic Notes on the Red Sea Question, Rome: ١٩٣٠, pp. ٥-٧.

المبحث الثاني

النشاط الإيطالي في اليمن والساحل الغربي ١٨١١-١٩٢٠م

أولاً: وسائل التغلغل الإيطالي المبكر في اليمن ١٨١١ - ١٨٧٢.

تقع اليمن جنوب غرب شبه الجزيرة العربية، وعُرفت أراضيها بخصوصيتها، وكثرة مساحاتها المزروعة سابقاً، فضلاً عن المعادن الموجودة في باطن الأرض لذا كانت مطمعاً للدول الاستعمارية على مر التاريخ، وحصل الاتصال الأول بين الدويلات الإيطالية واليمن، عن طريق الأطباء الإيطاليين العاملين في الجيش المصري الذي أرسله محمد علي باشا^(٢٥)، لحرب الوهابيين في الجزيرة العربية ١٨١١-١٨١٨، وبذلك انتهت الحملة بسقوط الدرعية^(٢٦) عام ١٨١٨، وإنهاء الدولة السعودية الأولى^(٢٧).

ومهد أولئك الأطباء الطريق لإرساليات تبشيرية إيطالية لاحقة للمجيء ومباشرة نشاطاتها في الأراضي اليمنية، ولتسهيل مهامها وفروا معلومات تفصيلية عن طبيعة المجتمع اليمني، وثرواته وعاداته، وتقاليده سكانه^(٢٨).

شهد عام ١٨٦٧ تحولات في طبيعة الحضور الأجنبي بالمنطقة، مع وصول بعثة كاثوليكية إيطالية مرتبطة تنظيمياً بالنيابة الرسولية للجزيرة العربية، التي عملت

(٢٥) مُحمد علي باشا: ١٨٤٩-١٧٦٩، أحد أبرز الشخصيات التي ساهمت في بناء مصر الحديثة، تولى الحكم عام ١٨٠٥ بعد أن بايعه أعيان البلاد، واستطاع من خلال إصلاحاته أن ينهض بمصر عسكرياً وتعليمياً وصناعياً وزراعياً وتجارياً، قاد حملات توسعية في السودان والشم والجزيرة العربية، يُعرف بأنه أول من روج لفكرة " مصر الحديثة" التي استمرت بعده بشكل منظم، ينظر: الياس الايوي، مُحمد علي سيرته واعماله، كلمات عربية للترجمة والنشر، القاهرة، ٢٠١١.

(٢٦) تأسست الدولة السعودية الأولى عام ١٧٤٤ على يد الإمام مُحمد بن سعود في الدرعية بعد تحالف تاريخي مع مُحمد عبد الوهاب لنشر الدعوة السلفية وتوحيد نجد وبسط السيادة على معظم أجزاء الجزيرة العربية، قبل ان تسقط أثر حملة ابراهيم باشا العثمانية وتدمير الدرعية علم ١٨١٨، للمزيد: عبد الرحيم عبد الرحمن، الدولة السعودية الاولى ١٧٤٥-١٨١٨م، ط٢، القاهرة، ١٩٧٦.

(٢٧) وليد عبود مُحمد شبيب، التغلغل الايطالي في المشرق العربي ١٩١١-١٩٤٣، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، ١٩٩٤، ص٧٢.

(٢٨) طارق بشير، التبشير والاستعمار، ط٢، القاهرة، ١٩٨٤، ص١٥٥.

تحت الإشراف المباشر لرهبة الآباء الكابوشيين بقيادة الأسقف لويجي دي بانيا، وانحصر نطاق عمل هذه البعثة في تقديم خدمات طبية وإنسانية محدودة استهدفت السكان المحليين، وتركزت بشكل أساسي في النطاق الساحلي لمدينة عدن والموانئ الجنوبية المتاخمة لها، ومع أن المبشرين حاولوا التوغل في اليمن، لكنهم فشلوا بسبب خضوع المناطق الداخلية والجبلية في اليمن، وتحديداً مدينة صعدة والمناطق المحيطة بها، لسلطة الإمامة الزيدية الصارمة التي فرضت عزلة سياسية وأمنية مشددة، لدرجة أن المستشرقين والرحالة الذين زاروها لاحقاً — مثل الرحالة اليهودي الفرنسي جوزيف هاليفي — اضطروا إلى التخفي التام والتكر بزي السكان المحليين تفادياً للاكتشاف والاعتقال، لكن الرسائل الكاثوليكية قدمت خدماتها الطبية لسكان السواحل البعيدين عن نفوذ الزيدية، فوزعت الطعام والأدوية مجاناً^(٢٩).

وكتب أحد المبشرين عن عمله في اليمن قائلاً "ان الغالبية الواسعة من اهالي اليمن فقراء ومعدمون ولكنهم متشددون في آن وأحد لا يرفضون المساعدة منا ولا يريدون أن يغيروا عقائدهم بسهولة"^(٣٠)، وأضاف "ان الرب يسوع يوجهنا نحو طريق الحق في مهمتنا تلك"^(٣١)، والحقيقة أن مهمة الرسائل لم تكن دينية خالصة فقد استقدمت معها خبراء وفنيين لدراسة طبيعة المنطقة ومكامن القوة والضعف فيها^(٣٢).

جابت إرسالية ايطالية اخرى أواخر عام ١٨٦٧ اراضي عدن باسم "جمعية البر والاحسان الإيطالية" وهي تابعة إلى إرسالية (سانت انطونيو) (Sant Antonio) ومقرها الرئيس في شمال أفريقيا^(٣٣)، قدمت الإرسالية الإيطالية مساعدات

^(٢٩) عبد الاعلى المودودي، التبشير والتنصير في البلاد العربية، مطبعة الفرقان، الرياض، ١٩٨١، ص١٢٦.

^(٣٠) نقلاً عن: طارق بشير، المصدر السابق، ص١٥٧.

^(٣١) المصدر نفسه، ص١٥٨.

^(٣٢) عبد الاعلى المودودي، المصدر السابق، ص١٢٨.

^(٣٣) عبد الهادي التازي، التنصير القسري في بلاد العرب، ط٢، فاس، ١٩٨١، ص٦١.

طبية للأهالي، وانقذت حياة السكان في مواسم الفيضانات عن طريق توزيع المؤن الغذائية، والخيم، فضلاً عن تقديم العلاج المجاني، وإجراء بعض العمليات الجراحية لغرض^(٣٤)، وقدمت الارشالية نسخاً من الانجيل مترجمة للسكان الذين يجيدون القراءة مع كل مساعدة غذائية أو طبيى قدمتها للأهالي^(٣٥).

حاولت البعثات التبشيرية خلال سبعينيات القرن التاسع عشر مباشرة جهود تبشيرية وتعليمية وطبية في مدينة الحديدية، فتوجهت بعثة مرتبطة بالنيابة الرسولية، حملت اسم "سانت بربارة" (Saint Barbara)، لكنها واجهت قيوداً إدارية وأمنية صارمة فرضتها السلطات العثمانية الحاكمة في لواء الحديدية، فضلاً عن رفض المجتمع المحلي ذي الصبغة الإسلامية الخالصة، وعليه اضطرت لحصر نشاطاتها على المناطق البعيدة عن نفوذ العثمانيين والزيديين^(٣٦)، وافتتحت تلك الارشالية الإيطالية في تلك المناطق، مدرسة وأحدة للصبيان، وأخرى للإناث لكن عدد الملتحقين بالدراسة كان قليلاً جداً، مما حدا بالمسؤولين إلى إنهاء أعمال البعثة في اليمن^(٣٧).

كُتبت تلك الارشاليات التبشيرية، عن طريق عناصرها الكثير من المؤلفات عن طبيعة اليمن الجغرافية والتاريخية والعادات والتقاليد العربية التي أصبحت مرجعاً لكل من يريد الدخول إلى الاراضي اليمنية، ما شجع المغامرين الإيطاليين ومنهم المغامر الإيطالي لوريكو فارتينا (Loreco Varntena) الذي جاء لليمن عام ١٨٧٠، وزار عدن وصنعاء وتعز رغم الصعوبات التي واجهته فقد سجن على لمدة ثمانية أشهر، وبعد إطلاق سراحه عاد لروما^(٣٨).

(٣٤) John Varton, the Islamic world, London, ١٩٨١, P. ٨٨.

(٣٥) عبد الهادي التازي، المصدر السابق، ص ٦٤.

(٣٦) احمد عبد الله عبد اللات، التبشير وجه من وجوه الاستعمار، مجلة العروة الوثقى، بيروت، العدد ٣٠، تموز ١٩٨٢، ص ٤٩.

(٣٧) طارق بشير، المصدر السابق، ص ١٦١.

(٣٨) وليد عبود مُجَدَّ شبيب، المصدر السابق، ص ٧٣.

شهدت إيطاليا، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وحدتها القومية، بعد أن كانت مقسمة إلى دويلات واستطاع كافور، وغاريبالدي وفيكتور إيمانويل الثاني تحقيق الوحدة الإيطالية، ففي عام ١٨٦١ أعلنت مملكة إيطاليا، بعد سقوط روما بيد القوات الإيطالية سنة ١٨٧٠، أصبحت عاصمة للدولة الجديدة، وفي عقد السبعينيات من القرن التاسع عشر (١٨٧٠-١٨٨٠)، انشغلت الحكومة الإيطالية في بناء مؤسساتها الوطنية وتثبيت شرعيتها الدولية، ما دفعها إلى الدخول لاحقاً في المشاريع الاستعمارية لمجاراة فرنسا وبريطانيا^{٣٩}.

ثانياً: البعثات والرحلات الاستكشافية الإيطالية في اليمن ١٨٨٠-١٨٩٠م.

شهدت اليمن اهتماماً كبيراً من الرحالة، والمستكشفين الإيطاليين أواخر القرن التاسع عشر، وكان ذلك من باب التنافس الدولي على المستعمرات، وجزءاً من مشروع استعماري أوسع سعى إلى تحقيق التوازن مع القوى الأوروبية الكبرى في البحر الأحمر، إذ توالى الرحلات الاستكشافية إلى أراضيها، مستهدفةً استكشاف طبيعتها الجغرافية، ومواردها، ودراسة تاريخها الغني، والتعرف على التكوين الديموغرافي للشعب اليمني، ومن بين أبرز أولئك المستكشفين، الرحالة الإيطالي مانزوني (Manzoni)^(٤٠)، الذي قام برحلة استكشافية إلى اليمن في عام ١٨٧٧^(٤١).

أقام مانزوني في اليمن حوالي الثمانية أشهر، تمكن خلالها من إقامة علاقات وثيقة مع زعماء القبائل المحلية، ما أتاح له فرصة التعرف على ثقافة السكان وأساليب حياتهم عن قرب، وخلال تلك المدة، جمع معلومات غنية ومتنوعة عن اليمن، سواء من الناحية الجغرافية أو التاريخية، ما مكنه من تأليف كتاب سمي

^{٣٩} Mack Smith, Modern Italy: A Political History, p١٤٢.

^(٤٠) رينزو مانزوني ١٨٥٢-١٩١٨: رحلة وكاتب إيطالي اشتهر برحلاته إلى اليمن في أواخر القرن التاسع عشر، زار اليمن بين عامي ١٨٧٧-١٨٨٠ وكتب عن تجربته في كتابه رحلة إلى صنعاء اذ وصف المدن اليمنية مثل صنعاء وعدن بتفاصيل دقيقة ويعد كتابه من أبرز أعمال ادب الرحلات اذ قدم صورة حية عن اليمن في تلك المدة، للمزيد ينظر: رينزو مانزوني، اليمن رحلة إلى صنعاء ١٨٧٧-١٨٧٨، ترجمة: ماسيمو خير الله، وحدة التراث الثقافي، صنعاء، ٢٠١١.

^(٤١) المصدر المصدر نفسه، ص ١٢٢.

(اليمن رحلة إلى صنعاء) وشمل المؤلف وصفاً تفصيلياً لتضاريس اليمن، وجبالها وسهولها إلى وديانها وسواحلها، فضلاً عن الجوانب التاريخية، والاجتماعية التي ميّزت اليمن^(٤٢)، وتُعد رحلته إحدى المحطات المهمة في تاريخ الاستكشاف الأوروبي لليمن، إذ ألقت الضوء على جانب من تراث البلد الغني وموقعه الجغرافي الاستراتيجي.

وفي مطلع عام ١٨٨٣ بدأت الدوائر الاستخبارية الإيطالية تضع اليمن في أولويات سياستها المستقبلية، ولأجل تحقيق ذلك أرسلت مندوبين من عملائها، وهما الاخوان ليوجي جيوسبي كابروتتي (Giuspe and Luigiand) في مهمة محددة، عمل الأخوين تحت غطاء التجارة والاستيراد، وافتتح مكتباً في ميناء الحديدة، ونجحا في تزويد إيطاليا بمعلومات سرية، ومفصلة عن اليمن، وحركة التجارة والملاحة، والنشاط السياسي، والعسكري البريطاني في عدن وبقية المدن اليمنية^(٤٣).

وقد زار لويجي كابروتتي اليمن بين عامي ١٨٨٣-١٨٩٠، وركّز على دراسة المناطق الساحلية، وجمع معلومات عن موانئ اليمن وأهميتها التجارية، وسجل ملاحظات عن النشاط البحري واشتهر بكونه جزءاً من الجهود الإيطالية، لتوثيق الجغرافية، والثقافة في شبه الجزيرة العربية واليمن تحديداً. زار فيلا اليمن في إطار بعثة استكشافية ركزت على استكشاف المناطق الساحلية للبلاد، مثل عدن؛ بسبب أهميتهما التجارية والاستراتيجية، واهتم بدراسة الموانئ والنشاطات البحرية، إذ مثلت عدن أحد أهم مراكز الملاحة في البحر الأحمر^(٤٤).

ساهم كابروتتي، في توثيق التجارة البحرية، إذ قدم وصفاً مفصلاً لحركة السفن في الموانئ اليمنية، والسلع التي كانت تصدر وأهمها البن اليمني، واللبن، كما قام

^(٤٢) رينزو مانزوني، المصدر السابق، ص ١٢٥.

^(٤٣) نظام الدين زاده، النشاط السياسي الإيطالي في البحر الأحمر، مجلة دراسات الخليج العربي والجزيرة العربية، مركز دراسات الخليج، البصرة، العدد ١٣، ١٩٧٩، ص ٣١٤.

^(٤٤) عبد الأعلى المودودي، المصدر السابق، ص ١٢٣.

بدراسة العلاقات الثقافية وركز على تحليل التفاعل الثقافي بين السكان المحليين، والتجار القادمين من مناطق مختلفة مثل الهند وشرق إفريقيا^(٤٥)، ووصف فيلا العمارة الساحلية، إذ أشار إلى الأسلوب الفريد للعمارة الساحلية في اليمن، ومدن زبيد والمخا، وتُعد كتاباته عن اليمن مرجعاً مهماً، ضمن سلسلة تقارير المستكشفين الأوروبيين بحسب ما ذكره هوجارت، إذ سلطت الضوء على الدور الحيوي لليمن، في الملاحة والتجارة في البحر الأحمر، والخليج العربي خلال القرن التاسع عشر، وأسهم أولئك الرحالة والمستكشفين الأوروبيين، في إعطاء صورة شاملة عن اليمن إلى الغرب، إذ ركزوا على جغرافيتها الفريدة، وأهميتها التجارية، وتراثها الثقافي والتاريخي المميز^(٤٦)، لكن إدارة مكافحة التجسس البريطانية، أوقعت بالأخوبن كابروتني وأبعدتهما عن الأراضي اليمنية^(٤٧).

ثالثاً: التحولات في النشاط الإيطالي: الأبعاد العسكرية والسياسية ١٨٩٦ -

١٩٢٠م

تعاملت إيطاليا بشكل رسمي مع اليمن منذ عام ١٨٩٦ نظراً لحاجة الإيطاليين للمقاتلين الشباب، فضلاً عن تدهور الحالة المعيشية للمجتمع اليمني، وكانت باكورة تلك الأعمال الاستعانة بالمتطوعين اليمنيين، في الجيش الإيطالي في ارتيريا، وقد نجح فرناندو مارتيني (Fernando Martini)^(٤٨) حاكم أرتيريا من إقناع الشباب اليمني للعمل في الجيش الإيطالي مقابل أموال طائلة تمنحها الحكومة الإيطالية

^(٤٥) ديفيد جورج هوجارت، اختراق الجزيرة العربية، ترجمة: صبري محمد حسن، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ٦٥.

^(٤٦) ديفيد جورج هوجارت، المصدر السابق، ص ٧٧.

^(٤٧) نظام الدين زاده، المصدر السابق، ص ٣١٤.

^(٤٨) فرناندو مارتيني (١٨٥٦-١٩١٧): باحث ورحالة شهير ولد في فلورنسا عام ١٨٥٦، اكتشف أرتيريا كوفئ بان أصبح حاكماً عليها عام ١٨٩٨. ينظر: روي ديث، إيطاليا والعالم العربي، ترجمة: عبد الخالق مخلوف، ط ٢، بيروت، ١٩٧٩، ص ١٨٥.

لأولئك المجندين^(٤٩)، الذين بلغ عددهم زهاء ثلاثة آلاف جندي نقلوا على جناح السرعة بسفن إيطالية إلى أرتيريا، لتدهور الأوضاع الداخلية فيها فضلاً عن رغبة إيطاليا بحكم قبضتها على البلاد^(٥٠)؛ وبسبب بسالة الجنود اليمنيين وقدرتهم على القتال اعادت إيطاليا الكره مرة أخرى عام ١٩٠٦، وطلبت أعداد أخرى من المتطوعين لحماية إقليم بنادر في الصومال، الذي كان تحت حماية الحكومة الإيطالية^(٥١)، وقد بلغ عدد الجنود بضعة آلاف تلقوا تدريبات عالية المستوى على أيدي مدربين عسكريين إيطاليين محترفين^(٥٢)، واستهوت تلك الأعمال اليمنيين الذين تسابقوا للتطوع سواءً في الأعمال القتالية، أم الخدمة كإمداد أسلاك الهاتف، أو رفع الأعمدة الكهربائية فضلاً عن أعمال التنظيف والطبخ وتوزيع الطعام على وحدات الجيش الإيطالي^(٥٣).

دفعت البطالة والكساد الاقتصادي في اليمن، آلاف الشباب لأخذ عائلاتهم، وزوجاتهم معهم طيلة خدمتهم في الجيش الإيطالي^(٥٤)، فضلاً عن سماح المسؤولين الإيطاليين للمتطوعين اليمنيين، من الزواج من الصوماليات والاستقرار في المستعمرة^(٥٥)، وطلبت الحكومة الإيطالية المزيد من المجندين اليمنيين في كانون الأول ١٩٠٩ ولأجل انجاح المهمة أرسلت الماركيز بنزوني، لإقناع شباب قبائل اليمن للعمل في الجيش الإيطالي بالصومال، إلا أن بنزوني قتل في ظروف غامضة، عندما وصل إلى مدينة مخا، وقد وجهت أصابع الاتهام للبريطانيين، لكن التحقيقات التي أجريت أثبتت أن الحادث جنائي، وليس سياسي وإن بنزوني، تعرض لعملية تسليب وقتل^(٥٦)، وبحلول عام ١٩١٠ افتتح الإيطاليون أول قنصلية في صنعاء،

(٤٩) عبد العزيز سليمان الحوطي، تجارة الانفار في اليمن، مجلة اليقين، العدد ٥٣، الرياض، ٧ ايلول، ١٩٨٤، ص ٦٥.

(٥٠) المصدر نفسه، ص ٦٧.

(٥١) روي ديث، المصدر السابق، ص ١٨٧.

(٥٢) عبد العزيز سليمان الحوطي، المصدر السابق، ص ٧١.

(٥٣) نظام الدين زاده، المصدر السابق، ص ٣١٦.

(٥٤) عبد العزيز سليمان الحوطي، المصدر السابق، ص ٧١.

(٥٥) روي ديث، المصدر السابق، ص ١٨٨.

(٥٦) المصدر نفسه، ص ١٩٢.

وكان نفوذهم السياسي قوي جداً في اليمن لاسيما، وأنّ الإيطاليين كانوا يتمتعون بعلاقات متينة مع زعماء القبائل والمتنفذين الذين كان لهم معاملات تجارية مع الإيطاليين في اليمن^(٥٧).

فتح ذلك التمثيل القنصلي، باب الاستثمار الاقتصادي في صنعاء وعدن، إذ كانت المراكز التجارية الإيطالية منتشرة في اغلب المدن اليمنية بغية الحصول على حركة تجارية مستمرة وذات فائدة لهم^(٥٨)، وتعهّد الإيطاليون بعدم المساس بالمصالح البريطانية مقابل غض الطرف عن المشروع الإيطالي، وقد بلغت نسبة انجاز المشروع ٥٥% لكنه توقف؛ بسبب ظروف الحرب التي نشبت بين إيطاليا والدولة العثمانية عام ١٩١١^(٥٩).

حرصت إيطاليا عام ١٩١١ على قصف السكك الحديدية التي انشأها العثمانيون بمساعدة إحدى الشركات الفرنسية، وتمكن الاسطول الإيطالي من قصف السكك بالمدفعية واخرجه عن الخدمة كي لا تستفيد الدولة العثمانية من خدمات تلك السكك^(٦٠)، كما حاصر الإيطاليون الموانئ اليمنية، وشلوا الحركة البحرية فيها^(٦١).

^(٥٧) مُجّد عروة العقيلي، تاريخ اليمن السياسي، ج ١، ط ٢، دار الوفاء، صنعاء، ١٩٨٨، ص ٤١٥.

^(٥٨) نجحت القوات البحرية الملكية البريطانية بقيادة "ستافورد هاينز" (stafford Haines) في ١٩ كانون الثاني ١٨٣٩ من احتلال عدن بعد قصف عنيف ليفرض الاحتلال سيطرته على المدينة بذريعة تحطيم السفينة الهندية البريطانية درياد دولت بالقرب من ساحل عدن عام ١٨٣٧ وما ادعاه البريطانيون حول تعرضها للنهب من قبل الاهالي وبتلك الذريعة بقيت عدن تحت السيطرة البريطانية حتى عام ١٩٦٧ حققت فيها بريطانيا اهدافها الاستراتيجية. للمزيد: فاروق عثمان ابازة، عدن والسياسة البريطانية في البحر الأحمر ١٨٣٩-١٩١٨، الهيئة لعامة المصرية للكتاب، القاهرة، ١٩٨٧.

^(٥٩) نشبت الحرب الإيطالية العثمانية في ٢٩ ايلول ١٩١١ بسبب الاحتلال الإيطالي لولاية طرابلس الغرب إحدى الولايات العثمانية وبعد معارك طاحنة تمكنت إيطاليا من الانتصار، وضم لطرابلس وبرقة، جزر دوديكانيز في بحر إيجه، وتمت تسوية الامور وأعلن عن وقف إطلاق النار في ١٨ تشرين الاول ١٩١٢ بعد ان حصلت إيطاليا على ٢٠٠٠ كم من الساحل الليبي. للمزيد ينظر قادر تحسين بك اوغلو، الحرب العثمانية - الإيطالية ١٩١١-١٩١٢، ط ٢، ترجمة: معتصم الاتاسي، دار الاتاسي للتوزيع والنشر، دمشق، ١٩٧٢، ص ٢١.

^(٦٠) المصدر نفسه، ص ٦٤.

فردت السلطات العثمانية بالتعرض للسفن الإيطالية، ومصادرة حمولاتها عند رسوها في ميناء الحديد^(٦٢).

أقدمت إيطاليا على خطوة غير مسبقة لغرض شق الداخل اليمني عن طريق كسب زعماء اليمن المحليين وحثهم على الثورة ضد العثمانيين فركزت الاهتمام على الإمام يحيى بن حميد الدين^(٦٣)، وحاولت كسبه بطرق شتى تارة عن طريق المقربين منه امثال الشيخ محسن اليماني^(٦٤) وتارة عن طريق رجالها المتعاونين معها امثال تاجر الاسلحة يوسف الطلياني^(٦٥) لكنها فشلت في كسب الإمام يحيى، لأنه أدرك مآرب إيطاليا فاتخذ موقفاً حازماً ضدها^(٦٦).

وجدت حكومة الاتحاديين، نفسها في وضع حرج جداً في كل من ولايتي اليمن وطرابلس الغرب، فكانت الحرب إحدى الأسباب التي دفعتهم لعقد صلح دعان^(٦٧) مع الإمام يحيى لكسبه إلى جانبها وتهدئة الرأي العام اليمني، إذ كان الصلح محطة مهمة في العلاقات بين الإمام والدولة العثمانية^(٦٨)، ومن جانبها، ارادت إيطاليا ارباك العثمانيين، وتشيت قواتهم في اليمن، فاتخذت القوات الإيطالية من ميناء مصوع، على الساحل الأريتيري للبحر الأحمر قاعدة لضرب الموانئ اليمنية فقصفت

(٦١) مُجَّد عروة العقيلي، المصدر السابق، ص ٤١٩.

(٦٢) هند فخري سعيد المولى، اليمن في عهد حكم الاتحاديين ١٩٠٨-١٩١٨ دراسة في اوضاعها الادارية والسياسية، دار صفحات للنشر والتوزيع، دمشق، ٢٠١٩، ص ٢٣٠.

(٦٣) الامام يحيى بن حميد الدين (١٨٦٩-١٩٤٨): مؤسس المملكة المتوكلية اليمنية، اجبر العثمانيين على الاعتراف بشرعيته عام ١٩١١ بعد حروب متواصلة معهم، اتبع سياسة العزلة في دولته وتعرضت اليمن في عهده إلى تحديات كبيرة منها ثورة الدستور التي قتل فيها الامام يحيى في ١٧ شباط ١٩٤٨. ينظر: ناصر بن عوض الشبيبي، سيرة الامام الشهيد، ط ٢، صنعاء، ١٩٧١.

(٦٤) هند فخري سعيد المولى، المصدر السابق، ص ٢٣٠.

(٦٥) المصدر نفسه، ص ٢٣١.

(٦٦) مُجَّد رجب حراز، التوسع الايطالي في شرق افريقيا وسواحل البحر الاحمر، ط ٢، القاهرة، ١٩٦٦، ص ٧٨.

(٦٧) عقد صلح عام ١٩١١ وصادق بفرمان عثماني عام ١٩١٣ بين الامام يحيى بن حميد الدين واللواء احمد عزت باشا في حصن دعان بمدينة عمران. للمزيد عن بنود الاتفاق ينظر الملحق رقم (٤).

(٦٨) مُجَّد رجب حراز، المصدر السابق، ص ٩٢.

المدفعية، ميناء شيخ سعيد ومضيق باب المندب والصليف، وميدي، والحديدة^(٦٩).

أثارت تلك الأعمال العدائية غضب الإمام يحيى، الذي لم يتوان عن اعلان الجهاد ضد الإيطاليين في ٦ شباط ١٩١٢، وأرسل برقية إلى اسطنبول يعلمهم فيها بأنه وأبناء اليمن ماضون في الجهاد إلا أن دعوته تلك لم تؤثر على الجانب الإيطالي الذي كان على علم بأن سلطة الإمام لا تتعدى القبائل الزيدية، فضلا عن الحصار الذي فرضه الاسطول الإيطالي على شواطئ اليمن والذي كان يحول دون خروج اية قوة مقاتله من اليمن إلى ليبيا لمساعدة مجاهدي ليبيا ضد المستعمرين الطليان^(٧٠).

انتهت الحرب الإيطالية العثمانية عام ١٩١٢، بانتصار ايطالي دفع الإمام يحيى لمراجعة حساباته وتحديد الخطوط العريضة لسياسته التي تتركز بالدرجة الأولى على تجنب الصدام بالقوى العظمى، التي من الممكن أن تتفوق عليه، وتضعفه ولا يوجد ما يحول دون الاستعانة بإحدى تلك القوى لتعزيز نفوذه داخل اليمن المادي والروحي؛ ليكون مستعداً لورثة العثمانيين إن وافته الفرصة^(٧١).

كانت إيطاليا من أوائل القوى الأوروبية التي شغلت حيزاً كبيراً في تفكير الإمام يحيى، فهو لا يثق مطلقاً بالبريطانيين، ويعلم أساليبهم الاستعمارية، فأراد الأمام يحيى ان تحين أي فرصة لإعادة علاقاته مع الإيطاليين فجاءته الفرصة باندلاع الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤^(٧٢)، وانضمام الدولة العثمانية إلى جانب المانيا، واخذت في تعزيز قواتها في اليمن واخراج القوات البريطانية منه^(٧٣)، وهناك من

(٦٩) Naval Division, western Arabia the Redsea, London, ١٩٤٥, P. ٢١١.

(٧٠) نبيل عبد الصمد الراوي، اليمن والقوى العظمى ١٩٠٨-١٩٤٥، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، بغداد، ١٩٧٨، ص ١٢٣.

(٧١) Naval Division, OP, Cit, P. ٢١٢-٢١٣.

(٧٢) نبيل عبد الصمد الراوي، المصدر السابق، ص ١٢٥-١٢٦.

(٧٣) هويك ايفا، سنوات في اليمن وحضرموت، ط ٢، ترجمة: خيري حماد، بيروت ١٩٦٢، ص ٣٣.

اعتقد بأن الإمام يحيى، أول من تنبأ بهزيمة العثمانيين في تلك الحرب^(٧٤)، رغم زحف القوات العثمانية نحو اليمن في ٥ تموز ١٩١٥، وتحقيق بعض الانتصارات، واحتلال عدد من المواقع المطلّة على ميناء عدن^(٧٥) إلا أن تلك العمليات انحسرت بين الجانبين على شكل مناوشات، ولم يكن لها تأثير على مجريات الحرب^(٧٦).

بدأ الإمام يحيى يعدّ العدة لاستلام مقاليد السلطة في اليمن، لاسيما بعد الهزائم التي مني بها الجيش العثماني في حربه ضد إيطاليا، فكان أول ما فكر به هو إعادة علاقاته مع إيطاليا التي تأثرت كثيراً من الحرب لاسيما في المجال الاقتصادي، وتعرضت مستعمراتها لاسيما في ارتيريا لخطرٍ شديد^(٧٧)، واعتمد على أحد اصدقائه من البحارة الروس، يدعى دريك ارنولوف (Dirk Arnolov) بإيصال رسائل شفوية للإيطاليين كونه كان مقرباً من الإمام وأحد اصدقائه ويحظى باحترام الإيطاليين، وبذلك فتح الإمام نافذة جديدة للتعاون معهم وفي ١٧ ايلول ١٩١٦ عاد دريك إلى اليمن، والتقى بالإمام وحمل له رسالة شفوية من المسؤولين الإيطاليين بالرغبة بإعادة التعاون والصداقة، متى ما وضعت الحرب أوزارها كما ابلغه برغبة الإيطاليين الشديدة ودعمهم اللامحدود له^(٧٨).

عاد دريك ارنولوف في ٥ تموز ١٩١٧ إلى شهاة لمقابلة الإمام لكن مرض الامام الشديد منعه من لقائه، فعاد إلى ميناء الحديدة، فاعتقلته السلطات العثمانية

^(٧٤) توقع الامام يحيى بذكائه وحنكته السياسية هزيمة العثمانيين في الحرب العالمية الاولى لأنهم وصلوا إلى درجة من الضعف الداخلي لم يعودوا قادرين على حماية ولاياتهم وما الحرب الاخيرة مع الايطاليين على النفوذ في طرابلس الغرب لخير دليل على ذلك. ينظر: احمد مُجّد بن البريك، ولاية اليمن في العهد الدستوري العثماني ١٩٠٨-١٩١٨، مجلة سبأ للعلوم الانسانية، جامعة عدن، العدد ١٤، تشرين الثاني ١٩٨٩، ص ٣٠٣.

^(٧٥) المصدر نفسه، ص ٣٠٤

^(٧٦) هويك أيفاء، المصدر السابق، ص ٣٦.

^(٧٧) احمد مُجّد بن البريك، المصدر السابق، ص ٣٠٥.

^(٧٨) جمال عبد الحميد التهامي، اليمن في سنوات الحرب العالمية الاولى، مجلة الباحث الجامعي، جامعة صنعاء، العدد

١٣، كانون الثاني ١٩٩٢، ص ١٧٣-١٧٦.

في الميناء؛ بسبب زيارته للإمام يحيى، فضلاً عن عمله التجاري المباشر معه^(٧٩).
ويبدو أن الإمام يحيى أعاد النظر في موقفه السابق وقرر الالتزام بموقف محايد من
الاطراف المتحاربة، مع عدم تقديم أية مساعدة في للقوات العثمانية المتحاربة في
عدن^(٨٠).

رفض الإمام طلب القائد العثماني علي سعيد باشا^(٨١) أن يتسلم مواقع قواته
بعد إعلان الهدنة عام ١٩١٨، فضلاً عن عدم الاصطدام مع البريطانيين، رغم
وجود عدد كبير من المتطوعين اليمنيين معه، والمتحمسين لتحرير وطنهم من
الاحتلال البريطاني كما رفض الاستجابة لوفود حضرموت لضم مناطقهم تحت
سيطرته مما اضطر سعيد باشا التسليم للبريطانيين^(٨٢)، في حين فضل الوالي
العثماني محمود نديم^(٨٣) الاعتراف بالإمام يحيى حاكماً على اليمن مسلماً إياه كل
معداتهم الحربية، والممتلكات العثمانية، ودعاه لاستلام صنعاء التي دخلها عام
١٩١٨^(٨٤).

حرص الامام يحيى بعد الحرب على كسب ود الايطاليين، فأرسل لهم اشارات
مفادها مفادها رغبة حكومته بتعزيز علاقات الصداقة والتعاون معهم في شتى

^(٧٩) المصدر نفسه، ص ١٧٦.

^(٨٠) شاكر محمود خضر، الحركة الوطنية في اليمن الشطر الشمالي ١٩١٨-١٩٦٢، رسالة ماجستير غير منشورة،

المعهد العالي للدراسات القومية والاشتراكية (الملغي)، الجامعة المستنصرية، ١٩٨١، ص ٣٠.

^(٨١) سعيد باشا (١٨٧٢-١٩٥٠): ولد في قونيا، أنهى دراسته العسكرية في المدرسة العسكرية في اسطنبول وبعد
تخرجه خدم في وحدات الجيش العثماني وشارك في عدة معارك في البلقان واوروبا بعد هزيمة الجيش العثماني في الحرب
العالمية الاولى، سلم نفسه للقوات البريطانية. ينظر: احسان الدين يلماز، الدولة العثمانية البداية والنهاية، ط ٢، ترجمة:
جلال الدين اوغلو، انقره، ١٩٧٢، ص ٤٠١.

^(٨٢) شاكر محمود خضر، المصدر السابق، ص ٣٢.

^(٨٣) محمود نديم: (١٨٦٥-١٩٤٠) شغل مناصب عدة منها والياً في حلب والقدس واليمن وهو يعد من اهم الولاة
العثمانيين في تاريخ اليمن الحديث اذ حافظ على الممتلكات العثمانية وسلمها إلى اهل اليمن ابان الحرب العالمية الاولى
وقد حضي باحترام اعدائه قبل الاصدقاء نتيجة لأعماله التي خلدها في صنعاء. ينظر: احسان الدين يلماز، المصدر
السابق، ص ٤١٦.

^(٨٤) شاكر محمود خضر، المصدر السابق، ص ٣٣.

المجالات، فأكد المسؤولون الايطاليون رغبتهم المماثلة في الانفتاح على اليمن والتعاون معها في شتى المجالات^(٨٥)، ولكسب ود ايطاليا صرح الإمام يحيى قائلاً: "دولتنا بحاجة ماسة إلى الخبرات من اجل بنائها وحمايتها ونرغب أن تمدوا يد المساعدة من أجل النهوض بالدولة"^(٨٦).

وبعد أن ضمن الإمام يحيى جانب الإيطاليين انطلق بتصفية خصومه السياسيين الذين كانوا يطمحون بالسلطة مثل الادارسة^(٨٧) وهم أمراء جنوب عسير إحدى المناطق الادارية التي كانت تابعة للإمبراطورية العثمانية، وكان على رأس الاسرة الادريسية محمد علي الادريسي الذي حظي بدعم المشايخ والقبائل لاسيما قبيلة تهامة^(٨٨)؛ إذ اخذ الادريسي يؤلب القبائل اليمنية ضد شرعية الإمام يحيى ١٩١٨ وأنه أحق بحكم اليمن منه^(٨٩) فبدأ الإمام يحيى بإخضاع بعض القبائل الشمالية التي كانت تحت حكم الادارسة وبعث نداءً إلى الادارسة والقبائل ورجال الدين ولكن الادارسة اصروا على عداوته واستعانوا بالبريطانيين الذين شجعوا الادارسة وزودوهم بالسلاح والعتاد لمقاتلة الإمام يحيى والوقوف ضده^(٩٠)، وكان البريطانيون يعتمدون على الخلافات المذهبية عند القبائل التي تساعدهم على توسيع شقة التمرد

^(٨٥) Zein AL- Abdin AL- Tayib, History of Yemen Arab Republic ١٩١٤-١٩٦٢, London, ١٩٧٧, P. ٨٣.

^(٨٦) Ibid, P. ٨٥.

^(٨٧) أسرة حاکمة محلية تنسب إلى ادريس من ذرية الحسن بن علي برز دورها السياسي اوائل القرن العشرين في عسير وامتد إلى جازان، وتأسست اماره الادارسة على يد محمد بن علي الادريسي (١٨٧٦-١٩٢٣) الذي استغل ضعف الدولة العثمانية اواخر العهد العثماني فبسط نفوذه على أجزاء من عسير وتهامة مستنداً إلى الشرعية الدينية والتحالفات القبلية، انتهى حكمهم تدريجياً مع توسع نفوذ عبد العزيز ال سعود اذ ضمت مناطقهم إلى الدولة السعودية الناشئة في ثلاثينيات القرن العشرين. للمزيد ينظر محمد شفيق غربال، الموسوعة العربية الميسرة، ج ١، بيروت، ١٩٨١.

^(٨٨) Zein AL- Abdin AL- Tayib, OP, Cit, P. ٩٢.

^(٨٩) عبد الكريم الميريني، المصدر السابق، ص ٦٧.

^(٩٠) محمد يحيى الحداد، المصدر السابق، ص ٢١١.

والانفصال والمماثلة والتسوية مع الإمام واضعاف نفوذه والاخلال من سيطرته وبت الشكوك في حكمه^(٩١).

ولمواجهة تلك التمردات القبلية لاسيما الادارسة سار الإمام نحو خطة تتكون من شقين الأول تقوية مركزه في صنعاء من خلال انشاء مراكز حكومية في اكثر المناطق اليمنية ووضع جنوداً وحكاماً ممن يثق بهم من رجالاته وان يضفي الشرعية الدينية لحكمه ويصفي العناصر القيادية التي ناصرته ووقفت بجانبه ايام المحنة^(٩٢) واستطاع ابعادهم من على المشهد السياسي وان يستقل براهه وينفرد بسلطانه^(٩٣)، وقد نجح في مسعاه وبدأت رسل القبائل، والمشايخ تصل لصنعاء ومنهم علماء، وزعماء حضرموت الذين بايعوه، ونصحوه بالاستيلاء على جميع المناطق اليمنية الخاضعة لسيطرتهم^(٩٤)، وتلاههم زعماء عسير، وتهامة ومصوع للحفاظ على مصالحهم المحلية في تلك الظروف المعقدة^(٩٥)، التي تميزت باشتداد الصراع بين الإمام يحيى والإمام الادريسي، لفرض هيمنتها على القبائل المجاورة لهما^(٩٦)، وأما الشق الثاني من خطة الإمام يحيى فكان يقضي بالحصول على اعتراف الدول العظمى، وتأجيل الصراع مع بريطانيا في تلك المرحلة ولأجل ذلك بعث الإمام يحيى مندوبين عنه في كانون الثاني ١٩١٩ مطالبين بالحصول على المشاركة للإمام في مؤتمر الصلح في باريس^(٩٧).

(٩١) بوندار يفنسكي، سياستان ازاء العالم العربي، ترجمة: خيرى الضامن، دار التقدم، موسكو، ١٩٧٥، ص ٦٣.

(٩٢) امثال الشيخ حميد بن احمد الاحمر والشيخ عبد الغفار الرحبي والشيخ عبد النعيم الحضرمي وسعيد بن حسن

القادع. للمزيد: طاهر الكبسي، معالم اليمن الحديث، ط ٢، دار سبأ للتوزيع والنشر، صنعاء، ١٩٨٨، ص ٤٣.

(٩٣) عبد الله جزيلوي، اضواء على تاريخ اليمن الحديث، القاهرة، ١٩٦١، ص ٧٧.

(٩٤) طاهر الكبسي، المصدر السابق، ص ٨١.

(٩٥) عبد الله جزيلوي، المصدر السابق، ص ٧٨.

(٩٦) طاهر الكبسي، المصدر السابق، ص ٨٤-٨٥.

(٩٧) عقد مؤتمر الصلح في باريس عام ١٩١٩ وشارك فيه مندوبون من اثنين وثلاثين دولة اذ وقعت المعاهدات مع الدول المهزومة في الحرب وقسمت املاك الدولة العثمانية ووقعت المانيا على معاهدة فرساي وكان الاربعة الكبار في المؤتمر هم رئيس الولايات المتحدة الامريكية ولسون ورئيس وزراء بريطانيا لويد جورج ورئيس وزراء فرنسا كليمنصو

رحبت الحكومة الإيطالية بخطوة الإمام يحيى، وحظيت مطالب المندوبين اليمنيين باهتمام الدوائر السياسية الإيطالية، لكن الرغبة اصطدمت بالرفض البريطاني والفرنسي^(٩٨)، وكان الرفض البريطاني خيبة أمل للإمام يحيى الذي لجأ لتصفية الخصوم المحليين؛ لأنّ أوضاعه لم تستقر إلا بالاستيلاء على تهامة، وهي مجال استراتيجي لبريطانيا، بغية تجنب المجابهة مع البريطانيين وعدم إثارتهم ضده^(٩٩)، وفي تموز ١٩٢٠، استغل الإمام يحيى انحسار الإمارة الإدريسية فهاجمها بقوات متحالفاً مع أسرة آل عائض؛ ولمواجهة ذلك فرض الإدريسي ضرائب وإتاوات على سكان عسير وتهامة^(١٠٠)، فضلاً عن إخراج التجار اليمنيين من التجارة مع المناطق الداخلية، مما أدى لنفور الأهالي من حكم الأدارسة في منطقة عسير^(١٠١)، وعزز الإيطاليون نفوذ الإمام يحيى بتزويده بالأسلحة والأعتدة، وبذلك بدأت الدلائل تشير لتوطد علاقة الامام يحيى بإيطاليا^(١٠٢).

واستناداً لما سبق يمكن القول أن سياسة إيطاليا تجاه اليمن جسدت براغماتية روما في استغلال الأوضاع المعيشية والسياسية لتوسيع نفوذها الاستراتيجي، مقابل حنكة الإمام يحيى بن حميد الدين في الموازنة بحذر بين القوى الكبرى، وتوظيف التقاطعات الإقليمية لتثبيت أركان دولته، وتصفية خصومه، ورسم ملامح الخارطة اليمنية أعقاب الحرب العالمية الأولى.

ورئيس وزراء إيطاليا إيمانويل أورلاندو. ينظر نور الدين حاطوم، تساويات ما بعد الحرب العالمية الأولى، ط ٢، دار النهار، بيروت، ١٩٨٤، ص ١٥٥.

^(٩٨) نور عبد الله هزام، العرب في مؤتمر السلام في باريس ١٩١٩، مجلة الباحث الجامعي العدد ٤٣، تشرين الثاني، جامعة صنعاء، ١٩٩٤، ص ١٥٥.

^(٩٩) Zein AL- Abdin AL- Tayib, OP, Cit, P. ١٠١.

^(١٠٠) عبد الله جزيلوي، المصدر نفسه، ص ٩١.

^(١٠١) طاهر الكبسي، المصدر السابق، ص ٨٩.

^(١٠٢) المصدر نفسه، ص ٩١.

المبحث الثالث:

سياسة إيطاليا ازاء الحجاز وعسير وجازان بعد الحرب العالمية

الأولى

أولاً: بواكير علاقة إيطاليا بالحجاز حتى نهاية الحرب العالمية الأولى:

عُدَّت شبه الجزيرة العربية عموماً، وإقليم الحجاز ومنطقة عسير خصوصاً، إحدى أهم بؤرات الصراع والتنافس الجيوسياسي بين الإمبراطوريات العثمانية والأوروبية مع مطلع القرن العشرين، وذلك نظراً لما تمتعت به هذه الأقاليم من مواقع حيوية فريدة تتحكم بطرق التجارة الدولية وتتوسط الممرات المائية الكبرى. وفي هذا السياق الجغرافي المعقد، تقع الحجاز في الجهة الغربية والشمالية الغربية من شبه الجزيرة العربية، وشكَّلت قطاعاً أساسياً من أقسامها الكبرى التي ضمت إلى جانبها كلاً من نجد، والأحساء، واليمن، وحضرموت، وعمان. وحدَّ الحجاز من جهة الشرق إقليم نجد، ومن الجهة الشمالية بلاد الشام، بينما حدَّه غرباً البحر الأحمر بمدينة وسواحله الممتدة، ومن الجنوب منطقة عسير التي تمثلت في حلقة الوصل الحيوية نحو المرتفعات الجنوبية واليمن^(١٠٣).

وعرَّف الجغرافيون والمؤرخون الحجاز بأنه السلسلة الجبلية العالية التي فصلت بوضوح بين سهل تهامة الساحلي المنخفض المتاخم للبحر الأحمر غرباً، وبين هضبة نجد الواسعة شرقاً. وامتد هذا الإقليم جغرافياً من خليج العقبة في الشمال عند خط عرض ٢٩.٣٠ شمالاً إلى حدود خط عرض ٢٠ شمالاً، ليشمل في حدوده الواسعة إقليم تهامة وأجزاء من مناطق تبوك وصولاً إلى التخوم المتاخمة لبلاد الشام. وبلغ طول امتداد الحجاز من الشمال إلى الجنوب نحو ١١٢٦.٥ كيلومتراً، بينما

(١٠٣) عماد عبد العزيز يوسف، الحجاز في العهد العثماني ١٨٧٦-١٩١٨، ط٢، دارق الوراق للنشر، بيروت،

تراوح عرضه من الشرق إلى الغرب حوالي ٥٦٣ كيلومتراً، ما منحه مساحة شاسعة وتضاريس متدرجة تنوعت بين الجبال الوعرة والسهول الساحلية والأودية الخصبة^(١٠٤).

وعلى الصعيد السياسي والإداري، خضعت الحجاز طوال الفترة التاريخية الممتدة بين عامي (١٨٧٦-١٩١٨) للسيادة الاسمية للإمبراطورية العثمانية، غير أنها تمتعت بحكم ذاتي نسبي وخصوصية إدارية فريدة من خلال أشرف مكة المكرمة، الذين تولوا إدارة شؤون المنطقة ومثلوا السلطة المحلية المباشرة باسم السلطان العثماني. ورغم هذا الطابع المحلي، إلا أن الأهمية الاستراتيجية المتعاظمة للحجاز جعلت منها محط أنظار القوى الكبرى، سيما مع تزايد النفوذ البريطاني في مصر ومياه الخليج العربي، وتطلع قوى أوروبية صاعدة أخرى، وفي مقدمتها إيطاليا، لفرض حضورها في هذا الفراغ الجيوسياسي المتشكل على أطراف الإمبراطورية العثمانية المتهالكة^(١٠٥).

أدركت الحكومة الإيطالية مبكراً الأهمية البالغة للحجاز وعسير من زوايا متعددة؛ أبرزها القرب الجغرافي المباشر بين السواحل الحجازية والمستعمرات الإيطالية المستحدثة في شرق إفريقيا، ولا سيما إريتريا والصومال. وسعت روما الحثيثة لتعزيز وجودها البحري والعسكري في مياه البحر الأحمر التي رأت فيها مجدداً مجالاً حيوياً لتأمين إمبراطوريتها الاستعمارية الناشئة. ومن هنا، تمحورت الاهتمامات الإيطالية حول الرقابة الصارمة على طرق التجارة البحرية التي اكتسبت زخماً مضاعفاً عقب افتتاح قناة السويس عام ١٨٦٩، مما حوّل البحر الأحمر إلى ممر تجاري وعسكري رئيس تسابقت السيطرة عليه القوى الأوروبية^(١٠٦).

^(١٠٤) المصدر نفسه، ص ١١.

^(١٠٥) نجدة فتحي صفوة، الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)، ج ١، بيروت: دار الساقى، ٢٠٠٠، ص ٤٥ - ٥٠.

^(١٠٦) سيد مصطفى سالم المصدر السابق، ص ١٠٤.

ولم تكن الأبعاد الاقتصادية وحدها هي المحرك للسياسة الإيطالية، بل انضافت إليها المخاوف الجسيمة من تنامي النفوذ البريطاني والفرنسي المطلق في الشرق العربي. وسعت إيطاليا باستمرار لتحقيق توازن استراتيجي دقيق مع القوى الأوروبية الكبرى، لاسيما بريطانيا التي بسطت سيطرتها التامة على مصر والسودان ومفاصل الملاحة في المنطقة. وبناءً على ذلك، شهدت العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين تطورات ملحوظة في طبيعة العلاقات المتبادلة بين إيطاليا من جهة، والحجاز وعسير من جهة أخرى، مدفوعةً بالتحويلات السياسية والاقتصادية الكبرى التي اجتاحت العالم العربي وأثقلت مخاوف الباب العالي^(١٠٧).

مثلت الحجاز بحكم موقعها كمركز ديني عالمي يضم الحرمين الشريفين، وموقعاً تجارياً ربط طرق التجارة العالمية، وجهة استقطاب واضحة للمبعوثين والدبلوماسيين الإيطاليين الذين سعوا منذ أواخر القرن التاسع عشر لإقامة شبكة علاقات تجارية ودبلوماسية ضمننت لروما موطن قدم راسخ. وفي ذات السياق، حظيت منطقة عسير باهتمام استثنائي من قبل صناع القرار في روما؛ نظراً لطبيعتها الجبلية الحصينة الواقعة في جنوب غرب شبه الجزيرة العربية، وقدرتها الفائقة على مراقبة الملاحة البحرية في المداخل الجنوبية للبحر الأحمر، فضلاً عن قربها الاستراتيجي الشديد من المستعمرات الإيطالية في الساحل المقابل لشرق إفريقيا^(١٠٨).

تجسدت أولى علامات التفاعل العملي بين إيطاليا وتلك الأقاليم في إرسال مبعوثين دبلوماسيين مطلع القرن العشرين لاستكشاف الأوضاع المحلية، واستغلال

(١٠٧) فاروق عثمان اباطة، الحكم العثماني في اليمن ١٨٧٢-١٩١٨، الهيئة المصرية العامة للكتاب: المكتبة العربية، القاهرة، ١٩٨٦، ص ٢٢٣.

(١٠٨) سيد مصطفى سالم، البحر الأحمر والجزر اليمنية تاريخ وقضية، دار الميثاق للنشر والتوزيع، صنعاء، ٢٠٠٦، ص ١١٨.

القنوات الدبلوماسية مع الدولة العثمانية كبوابة للتعامل غير المباشر مع الشريف حسين بن علي^(١٠٩) الذي أمسك بزمام السلطة المحلية في الحجاز. ومع تفعيل هذه القنوات، حاولت إيطاليا تنشيط التبادل التجاري مع الموانئ الحجازية الرئيسة، وفي مقدمتها ميناء جدة الذي شكّل الرئة الاقتصادية الكبرى للإقليم، وتوسيع نطاق التبادل مع المناطق المجاورة في عسير، عبر تصدير المصنوعات والسلع الأوروبية واستيراد المنتجات المحلية الأساسية مثل البن واللبن^(١١٠).

ولم يفهم البنية الاقتصادية والاجتماعية للحجاز بمعزل عن الدور المحوري لموسم الحج، الذي مثل على الدوام المصدر الأبرز للدخل والسيولة النقدية في الإقليم، لتوفيره فرصاً تجارية ضخمة نتيجة تدفق مئات الآلاف من الحجاج والتجار من شتى أقطار العالم الإسلامي. وإلى جانب ذلك، مثّل ميناء جدة الشريان الاقتصادي النابض، بينما جاء مشروع سكة حديد الحجاز الذي أنشأته الدولة العثمانية وافتتح رسمياً عام ١٩٠٨ لربط المدينتين المقدستين بالشام، ليمثل نقلة استراتيجية هائلة هدفت إلى تسهيل حركة الحجاج وتعزيز القبضة العسكرية والإدارية العثمانية على طول خط السير، وهو المشروع الذي تحول لاحقاً إلى هدف رئيس لهجمات الثوار العرب^(١١١).

ومن أهم الهواجس التي أرقت الإدارة الإيطالية، الأثر الديني والسياسي العميق الذي مارسه الحجاز على رعايا مستعمراتها الإسلامية في شمال وشرق

^(١٠٩) الشريف حسين بن علي بن محمد الهاشمي ١٨٥٣-١٩٣١ ولد في الآستانة، عينه السلطان العثماني عبد الحميد الثاني، شريف مكة عام ١٩٠٨، وهو مؤسس مملكة الحجاز، بعد نجاح ثورة عام ١٩١٦، نادى باستقلال العرب عن الدولة العثمانية. للتفاصيل ينظر: نضال داوود المومني، الشريف حسين بن علي والخلافة، مطبعة الصفدي، عمان، ١٩٩٦.

^(١١٠) يونغ اوجين، المصدر السابق، ص ٧٧.

^(١١١) خير الدين الزركلي، المصدر السابق، ص ٤٧.

إفريقيا، وتحديدًا في ليبيا والصومال وإريتريا. فقد توافد مسلمو تلك الأقاليم باستمرار إلى مكة المكرمة والمدينة المنورة لأداء مناسك الحج والعمرة، الأمر الذي خلق قلقاً استخباراتياً بالغاً لدى روما من احتمالية تحول الحجاز إلى منصة محورية لنشر الأفكار المناهضة للاستعمار الأوروبي، أو كقاعدة خلفية لدعم الحركات القومية والإسلامية المتنامية في تلك المستعمرات^(١١٢).

ومع اندلاع الحرب العثمانية الإيطالية خلال المدة (١٩١١-١٩١٢)، وجدت عسير والحجاز نفسيهما في قلب ساحة الصراع والتنافس المحتدم بين القوى الأوروبية والإمبراطورية المتهاكمة. وفي هذا السياق، عمدت إيطاليا إلى تقديم الدعم والتقارب مع بعض الزعامات والقبائل المحلية الساعية للانعتاق من ربة السيطرة العثمانية، مثل قبائل آل زهران في الحجاز، وقبائل آل شريم وآل مرة في عسير، مستغلة حالة الضعف العام التي أصابت مؤسسات الإدارة العثمانية لفتح ثغرات واسعة للتدخل الأوروبي في شؤون الجزيرة العربية. ولم تقتصر الغاية الإيطالية على الجانب العسكري، بل تداخلت مع استراتيجية شاملة لتأمين خطوط التجارة البحرية، والتلويح بالمكانة الدينية لحماية مصالحها دون إثارة العداء المباشر للمسلمين^(١١٣).

تابعت إيطاليا تلك التحولات الهيكلية العميقة في خريطة الاستقرار السياسي لمنطقة الحجاز وعسير، ناتجة مباشرة عن تصاعد حدة التوترات بين الباب العثماني والقوى الاستعمارية الأوروبية، بالتوازي مع تبلور الحراك القومي العربي المطالب بالاستقلال والسيادة. وفي غمرة تلك الصراعات حاولت استثمار تلك التطورات لتحقيق مصالحها لاسيما في الحجاز بوصفها مفتاحاً استراتيجياً ودينياً أثر بشكل

(١١٢) إبراهيم محمد حسن، المصدر السابق، ص ١١٠.

(١١٣) سيد مصطفى سالم، مراحل العلاقات اليمنية السعودية (١١٥٨-١٩٤٣)، عربية للطباعة والنشر، القاهرة،

٢٠٠٣، ص ٣١٢.

مباشر على أمن مستعمراتها في شمال إفريقيا وشرقها، ولا سيما بعد نجاحها في بسط سيطرتها على ليبيا إثر حرب عام ١٩١١ وتوسعها المستمر في السواحل الإفريقية المطلة على البحر الأحمر^(١١٤).

ورغم أن النفوذ البريطاني والفرنسي كان هو السائد والمسيطر على مجريات الأحداث في الإقليم، إلا أن روما حرصت أشد الحرص على تعزيز حضورها الدبلوماسي والمخابراتي، مراقبةً بدقة متناهية انهيار الهيمنة العثمانية وانطلاق شرارة الثورة العربية الكبرى عام ١٩١٦ بقيادة الشريف حسين بن علي^(١١٥). وقد أفرز هذا التحول الكبير هواجس عميقة لدى صناع القرار الإيطاليين، تمثلت أساساً في الخشية من انتقال عدوى الأفكار الثورية والقومية العربية إلى الأراضي الليبية، حيث واجهت القوات الإيطالية مقاومة شرسة وباسلة من المجاهدين الليبيين بقيادة البطل الوطني عمر المختار^(١١٦).

أدى نجاح الشريف حسين في قيادة الثورة العربية الكبرى بدعم عسكري ومالي مباشر من بريطانيا إلى إعادة رسم المشهد السياسي في الحجاز برمتها، إلا أن ذلك التطور خلف استياءً وقلقاً استراتيجياً في روما حيال تعاظم الهيمنة البريطانية المنفردة، وتحول الحجاز إلى محمية أو منطقة نفوذ خالصة للنتاج البريطاني، مما منح لندن تحكماً مطلقاً ومباشراً في خطوط الملاحة في البحر الأحمر. وأثار هذا الوضع مخاوف إيطالية عميقة من أن يسفر خروج العثمانيين من البحر الأحمر عن فراغ سياسي مدمر استغلته القوى المنافسة لتهميش المصالح الإيطالية تماماً، مما دفع روما إلى مضاعفة مراقبتها الدقيقة للأوضاع وعدم الاستقرار الإقليمي

(١١٤) سيد مصطفى سالم، المصدر السابق، ص ٣١٥.

(١١٥) خير الدين الزركلي، شبه الجزيرة العربية في عهد الملك عبد العزيز، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٧٠، ص ٤٤.

(١١٦) فاروق عثمان اباطة، المصدر السابق، ص ٣١٧.

المتنامي^(١١٧).

ومع إسدال الستار على الحرب العالمية الأولى والانهيـار التام للإمبراطورية العثمانية في الجزيرة العربية، دخلت المنطقة في مرحلة صراع محموم على السلطة والنفوـذ بين الزعامات والقوى المحلية الصاعدة، وبرز بوضوح التنافس التاريخي المـرير بين الأشراف الهاشميين وآل سعود خلال المدة التي أعقبت عام ١٩١٨. فبينما حكم الهاشميون إقليم الحجاز لفترة زمنية قصيرة، واجهوا ضغوطاً وتهديدات عسكرية متصاعدة من قبل سلطان نجد وحاكمها عبد العزيز آل سعود الذي سعى بـخطى حثيثة لتوسيع نفوذه وضم الحجاز إلى أراضيه^(١١٨).

راقبت إيطاليا هذا الصراع الهاشمي-السعودي بعيون متوجسة، خشية أن يؤدي صعود الدولة السعودية الحديثة وتبنيها للتوجه الإصلاحـي السلفي إلى تحفيز وإلهام الحركات الإسلامية المناهضة للاستعمار في عموم شمال وشرق إفريقيا. ورغم أن إيطاليا لم تلجأ إلى التدخل العسكري المباشر في الحجاز على غرار ما قامت به بريطانيا وفرنسا في أجزاء أخرى من المشرق العربي، إلا أنها وظفت شبكة دبلوماسية واسعة ووسائل غير مباشرة للتأثير في مسار الأحداث الإقليمية خلال الفترة اللاحقة، حمايةً لحصتها الاستراتيجية في مياه البحر الأحمر وتأميناً لطرق ملاحتها التجارية^(١١٩).

وختاماً لابد من القول أن علاقة إيطاليا بالحجاز وعسير شهدت تداخلاً بين المصالح السياسية، والاقتصادية، والدينية، لعبت تلك العلاقة دوراً في تشكيل ملامح التنافس الأوروبي في المنطقة، وساهمت في تعزيز أهمية الحجاز وعسير على

(١١٧) محمد رجب حراز، المصدر السابق، ص ١٤٥.

(١١٨) سعد كاظم حسن، الملك فيصل الأول ودوره في الثورة العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث

والدراسات العربية، جامعة بغداد، ١٩٨٨، ص ٣٣،

(١١٩) الوهابية

الساحة الدولية، رغم أن النفوذ الإيطالي ظل محدودًا مقارنة ببريطانيا وفرنسا، إلا أن محاولاتها كانت جزءًا من الاستراتيجية الأوروبية الكبرى للسيطرة على المنطقة.

ثانياً: علاقة إيطاليا بعسير وجازان.

تعد عسير من المناطق الجبلية المهمة الواقعة جنوب غرب الجزيرة العربية، ولها أهمية استراتيجية في مراقبة الملاحة البحرية في البحر الأحمر إذ جذبت اهتمام الإيطاليين؛ بسبب قربها من المستعمرات الإيطالية في شرق إفريقيا سيما إريتريا والصومال^(١٢٠)، وتمتد عسير بين اليمن والحجاز رغم أن ذلك المدلول حديث الاستعمال وضع كأسم يشمل مناطق أكثر من منطقة الحافة الجبلية، أو سلسلة الجبال الرئيسة والعقبة، والتي تقطنها أربع قبائل وهي بني مفيد وبني مالك وعلم الهول ورفيدة والذين يقطنون جميعًا حول أبها^(١٢١). أما ساحل عسير على البحر الأحمر والسهل الساحلي فإن وادي عين يقسم أراضي الإدريسي من تلك التي يسيطر عليها العثمانيون، ومن الجهة الشرقية فإن حدود عسير غير مفصولة بحدود دقيقة عن نجد^(١٢٢)، وارجع فاروق عثمان اباضة أن "عسير" إلى حوالي مائة وخمسين عامًا ولكنه كاسم قبيلة أو حلف من القبائل^(١٢٣).

وفي مطلع القرن العشرين، حكم الأدارسة منطقة عسير، مع خضوعهم للدولة العثمانية، إلا أن علاقتهم بجيرانهم اليمنيين كانت غير مستقرة، وفي ظل ذلك الوضع، سعى حكام عسير إلى تعزيز صلاتهم الخارجية لضمان استمرارية إمارتهم، خاصة مع تزايد التهديدات من اليمن في الجنوب، والحجاز في الشمال، وابن سعود

(١٢٠) مُجَّد رجب حراز، التوسع الإيطالي في شرق إفريقيا وتأسيس مستعمرتي إريتريا والصومال، مطبعة جامعة القاهرة، القاهرة، ١٩٦٠، ص ٨٧.

(١٢١) نظام الدين زاده، المصدر السابق، ص ٣٢٠.

(١٢٢) فاروق عثمان اباضة، المصدر السابق، ص ٢٣٠.

(١٢٣) المصدر نفسه، ص ٢٣٥.

في الشرق، وابتداءً من عام ١٩٠٥ تواصل الأدارسة مع إيطاليا بهدف إقامة علاقات صداقة والحصول على الأسلحة والأموال لمواجهة التحديات الإقليمية، بما في ذلك النفوذ العثماني، ووجدت إيطاليا في ذلك التعاون فرصة لإشغال العثمانيين عن خططها للسيطرة على ليبيا^(١٢٤)، وبحلول عام ١٩٠٧، نجح محمد الإدريسي^(١٢٥)، في القضاء على منافسيه، ليصبح شخصية قوية ذات طموحات واسعة، واستغل ثقافته الواسعة وقدراته الإدارية والسياسية في كسب ولاء القبائل، ما عزز نفوذه وجعل منه قوة مؤثرة في المنطقة، في عسير و اليمن، والحجاز، ونجد^(١٢٦).

تجاهلت الدولة العثمانية، في البداية صعود الإدريسي، عادة إياه مجرد زعيم ديني عابر لن يستمر طويلاً ومن جهته لم يول الشريف حسين اهتماماً كبيراً، معتقداً أن نفوذه سينحسر سريعاً بين قبائل عسير^(١٢٧)، ساعدت التطورات العالمية محمد الإدريسي على تعزيز نفوذه، خاصة مع دعم إيطاليا له في مواجهة الدولة العثمانية، سيما الصراع الدبلوماسي بين الدول الأوروبية والدولة العثمانية، فضلاً عن التوتر بين العثمانيين وحليفهم ألمانيا، سبباً في تصاعد الخلافات، إذ سعت القوى الأوروبية إلى توسيع امتيازاتها داخل الأراضي العثمانية، وتصادت حدة التوترات حتى اندلعت الحرب بين إيطاليا والدولة العثمانية عام ١٩١١^(١٢٨).

سعت إيطاليا لتوسيع مستعمراتها بعد استيلائها على جزء من الصومال، فوجدت في عسير فرصة لتعزيز نفوذها ضد العثمانيين، كما وجد الإدريسي في

^(١٢٤) محمد عروة العقيلي، المصدر السابق، ص ٤١٨.

^(١٢٥) محمد بن علي الإدريسي (١٨٦٧-١٩٢٣): يعد مؤسس إمارة الأدارسة في عسير، التي تقع في جنوب غرب الجزيرة العربية، وهي الآن جزء من المملكة العربية السعودية، وينتمي إلى سلالة الأدارسة التي تعود أصولها إلى إدريس بن عبد الله، مؤسس دولة الأدارسة في المغرب. حسن صادق إبراهيم شمسي، اليمن في الأرشيف العثماني دراسة وثائقية في أوضاعها السياسية ١٨٤٩-١٩١١، مركز طروس للنشر والتوزيع، الكويت، ٢٠٢٠، ص ١٠٥.

^(١٢٦) عماد عبد العزيز يوسف، المصدر السابق، ص ١٠٨.

^(١٢٧) علي شعيب، المصدر السابق، ص ٧٧.

^(١٢٨) نبيل عبد الصمد اراوي، المصدر السابق، ص ١٢٥.

التحالف مع إيطاليا فرصة لبناء سلطته وتوسيع نفوذه وبذلك التقت مصالح الطرفين، إذ سعت إيطاليا إلى تحريض الإدريسي ضد العثمانيين لفتح جبهة جديدة تُشغلهم بعيدًا عن ليبيا، إذ تواصلت معه عبر وكلاء وقدمت وعودًا بالدعم العسكري والمالي، وأمدته بالفعل بالأسلحة والذخائر والمؤن، بذلك وظفت إيطاليا الإدريسي كورقة استراتيجية لتعزيز نفوذها في البحر الأحمر وإضعاف العثمانيين، وبذلك استفاد الإدريسي من دعمها لتحقيق طموحه في تأسيس كيان قوي مستفيدًا من مكانة أسرته، ومعرفته الواسعة بطبيعة المنطقة والقبائل العسيرية، إلى جانب اطلاعه على الأوضاع السياسية العالمية، لكن إيطاليا حرصت على أن تصور دعمها للإدريسي على أنه مساعدة لشعب مقهور من سلطة مستبدة ومتخلفة^(١٢٩).

تنامي الدعم المادي والعسكري الإيطالي أثناء حربها ضد الدولة العثمانية ١٩١١-١٩١٢، فقام الأسطول الإيطالي بقصف الموانئ اليمينية التي كانت تحت السيطرة العثمانية، ما صعب على الدولة العثمانية إرسال تعزيزات عبرها إلى عسير، ورغم تلقي الإدريسي إمدادات عسكرية إيطالية تمثلت بقصف السفن العثمانية من خلال بارجتهم البحرية، وأمدوه بـ السلاح والذخائر والمؤن لتعزيز موقعه ضد العثمانيين، كما تعاونت البحرية الإيطالية معه في ضرب المراكز العثمانية، بما في ذلك قصف السفن العثمانية الرابضة في ميناء جيزان، لكنها لم تكن كافية لهزيمة القوات العثمانية بالكامل، خاصة في ميناء القنفذة الذي كان محصنًا بشكل جيد، ومع ذلك، أسهم القصف البحري الإيطالي في تكبيد القوات العثمانية خسائر فادحة، وفرض الحصار على بقية الموانئ لمنع وصول أي تعزيزات عثمانية لها^(١٣٠).

وعندما أدرك الإدريسي أن إيطاليا لم تعد بحاجة إلى تحالفه بعد نجاحها في احتلال ليبيا، بدأ بالبحث عن حليف جديد، مدركًا أن الدولة العثمانية لن تسامحه

(١٢٩) فاروق عثمان اباطة، المصدر السابق، ص ٢٣٤،

(١٣٠) فاروق عثمان اباطة، المصدر السابق، ص ٢٤١.

على تحالفه مع إيطاليا ومهاجمته للقوات العثمانية في عسير، لذا واصل سياسته العدائية تجاه الدولة العثمانية، سعيًا للحفاظ على نفوذه واستقلاله عن أي سلطة خارجية، ومع اندلاع الحرب العالمية الأولى ١٩١٤، سارع الإدريسي التحالف مع بريطانيا ضد العثمانيين، ليصبح أول زعيم عربي ينضم إلى الحلفاء في مواجهة الدولة العثمانية، وموقفه ذلك لم يكن مفاجئًا، إذ كانت معاداته للعثمانيين واضحة منذ بداياته في عسير، وزاد حقه عليهم بعد أن نجحوا في استمالة حليفه الإمام يحيى في اليمن^(١٣١).

وجد الإدريسي نفسه وحيدًا في مواجهة الجيش العثماني المدمج بأحدث الأسلحة، واضطر إلى التصدي للإمام يحيى، الذي فضل الوقوف إلى جانب العثمانيين، أملاً القضاء على الإدريسي قبل انسحابهم من اليمن، حتى لا ينازعه أحد مستقبلاً في السلطة بالمنطقة^(١٣٢)، ورغم التحالف بين الإمام يحيى والعثمانيين، لم يفقد الإدريسي مكانته بين أتباعه، إذ استمر في مقاومته للعثمانيين، مما جعله يحظى بثقة بريطانيا، التي رأت أنه يمكنها تحقيق أهدافها من خلاله، خاصة أنه سبق وأن استعان بالإيطاليين ضد العثمانيين دون أن يفقد دعم أتباعه المسلمين، مما جعله حليفًا مناسبًا لتحقيق مصالحها في المنطقة^(١٣٣).

ثالثاً: مساعي إيطاليا في الحد من النفوذ العثماني في البحر الأحمر اثناء الحرب العالمية الأولى:

أثار تحالف الإيطاليين مع الإدريسي قلق بريطانيا على مصالحها في عدن والبحر الأحمر، إلا أن تصاعد الخطر الألماني، والتوترات المتزايدة في أوروبا مع اقتراب الحرب العالمية الأولى، إضافة إلى تحول إيطاليا نحو الحلفاء سيما بريطانيا

(١٣١) عماد عبد العزيز يوسف، المصدر السابق، ص ١١٦.

(١٣٢) جمال عبد الحميد التهامي، المصدر السابق، ص ١٨٣.

(١٣٣) المصدر نفسه، ص ١٨٥.

وفرنسا وابتعادها عن تحالفها السابق مع ألمانيا والدولة العثمانية وفق اتفاقية ١٨٩٤، دفع بريطانيا إلى التفاوض عن التحركات الإيطالية، وتأجيل التعامل مع الأمر إلى وقت لاحق، ومع اندلاع الحرب العالمية، سعت بريطانيا إلى كسب تأييد حكام الجزيرة العربية أو على الأقل، ضمان عدم انحيازهم إلى العثمانيين، وفي عام ١٩١٤، تمكنت بريطانيا من إبرام اتفاقية^(١٣٤) مع سلطان لحج علي بن أحمد العبدلي، تعهدت بموجبها بتزويده بالأموال والأسلحة ومنحه صلاحية استخدام الطائرات البريطانية المتمركزة في عدن، مقابل وقوفه إلى جانبها في الحرب^(١٣٥).

أما الإمام يحيى، فقد أعلن التزامه بالحياد، مؤكداً أنه لا يرغب في أن يكون تابعاً للإرادة البريطانية، كما فعل بعض الحكام العرب، ويبدو أن موقفه كان مدفوعاً برغبته في انتظار نتائج الحرب؛ لتحديد الطرف المنتصر، فضلاً عن مخاوفه من النفوذ الأجنبي، وشكوكه تجاه نوايا الدول الأوروبية، سيما بريطانيا، في المنطقة^(١٣٦)؛ وبسبب ذلك، توجهت بريطانيا إلى الإدريسي، حليف إيطاليا السابق، الذي كان يخوض حرباً ضد الدولة العثمانية، وعرضت عليه بريطانيا دعمها المالي والعسكري وحمايته من أي اعتداء خارجي مقابل مساعدته في حربها ضد العثمانيين، فقبل الإدريسي العرض، ووقع الطرفان اتفاقية في ٣٠ نيسان ١٩١٥^(١٣٧).

كان عام ١٩١٥ نقطة تحوّل لإيطاليا عندما انضمت إلى دول الوفاق عملياً، أتاح ذلك توسيع التعاون البحري في البحر الأحمر (تبادل معلومات، مراقبة سواحل

^(١٣٤) عقدت بريطانيا تلك الاتفاقية بهدف تعزيز الحماية البريطانية في محيط عدن، ونصت على تأكيد التزامات السلطان بعدم إقامة علاقات سياسية مع قوى أخرى دون موافقة بريطانيا مقابل ضمان الحماية والدعم وساهمت تلك

الاتفاقية في ادماج لحج بشكل أوثق ضمن المحميات البريطانية. ينظر: Christopher Duggan, The

Force Of Destiny, A History of Italy Since ١٧٩٦, London, penguin

.Books, ٢٠٠٧.

^(١٣٥) فاروق عثمان اباطة، سياسة بريطانيا في عسير، المصدر السابق، ص ١٠٦.

^(١٣٦) المصدر نفسه، ص ١٠٧.

^(١٣٧) وليد عبود مُجّد، المصدر السابق، ص ٩٥.

الضفة الإفريقية، تقييد حركة الخصوم الأوروبيين، وتيسير ترتيبات التموين). وعلى الضفة العربية، مضت بريطانيا في تثبيت ركيزتها القبلية عبر اتفاق ٣٠ نيسان ١٩١٥ مع الإدريسي الذي اعترفت بموجبه بسيادته على جزر فرسان وتعهدت بحمايتها من أي اعتداء بحري؛ وهو تعهد يتصل مباشرة بإدارة "المسرح البحري" بين جازان وعسير واليمن^(١٣٨).

في عام ١٩١٦ اشتدّ الضغط البحري على الموانئ اليمنية: محاولات اختراق الحصار من اللّحية والحديدة قابلها قصف موضعي ومطاردة مستمرة للسفن الصغيرة. تُشير سجلات ذلك إلى قصف الحديدة في حزيران ١٩١٧، واشتباكات متقطعة حول اللّحية عام ١٩١٨، وكلها في إطار "حصارٍ مُحكَم" كان هدفه خنق الحضور العثماني. أما على مستوى الجزر، فقد أبرم اتفاقٌ تكميلي مع الإدريسي في ٢٢ كانون الثاني ١٩١٧ أكد ملكيته لجزر فرسان واضطلع البريطانيون بموجبه بضمان الدفاع البحري عنها. (١٣٩).

مع نهاية ١٩١٨، إنهار الوجود العثماني في اليمن فعلياً تحت وطأة الحصار البحري وتبدّل الولاءات المحلية (تصاعد نفوذ الإدريسي في التهامه الجنوبية بعد ١٩١٧، ثم صعود الإمام يحيى بعد ١٩١٩-١٩٢٠ ورغم أن إيطاليا لم تكن الفاعل الأول ميدانياً على الساحل العربي، فإن بُعدها الإفريقي ظلّ عنصراً بنيوياً في معادلة الخنق البحري، وركناً من أركان التقاهم الأنجلو-إيطالي على أمن البحر الأحمر^(١٤٠)).

تبدّل المشهد عام ١٩٢٠، إذ أصبح العثمانيون خارج اليمن، والإمام يحيى يُوطّد سلطته الداخلية، بينما القوى الأوروبية تُعيد تموضعها استمرار موضوع البحر

(١٣٨) المصدر نفسه، ص ١٠٧.

(١٣٩) المصدر نفسه، ص ١١١.

(١٤٠) إبراهيم مُحمّد حسن، المصدر السابق، ص ٥٩.

الأحمر كمسألة أمنية-إستراتيجية، وأنّ التجربة المشتركة في الحرب (حصار، جزر، دوريات) صاغت تفاهماً عملياً بين بريطانيا وإيطاليا حول قواعد الاشتباك في الممر فتلك الجزر كانت "عُقدة" ضبط النفوذ العثماني سابقاً، ثم أصبحت أداة رسم حدود النفوذ لما بعد الحرب^(١٤١).

يبدو أن الدافع الرئيسي لانضمام الإديسي إلى البريطانيين كان تخلي الإيطاليين عنه، بعد أن توقفوا عن تزويده بالأسلحة والأموال، مما دفعه إلى البحث عن دعم جديد، وبذلك حل النفوذ البريطاني في عسير محل النفوذ الإيطالي، وعقب إعلان الهدنة بين الحلفاء والعثمانيين، تولت بريطانيا، نيابة عن الحلفاء، مهمة إخراج القوات العثمانية من الجزيرة العربية، نظراً لأهمية ذلك لمصالحها في عدن والمحميات، وبهدف تأمين حدودها، قامت السفن البريطانية بقصف ميناء الحديدة وإنزال قواتها فيه، قبل أن تطلب من القوات العثمانية في اليمن الاستسلام وفق شروط الهدنة، وهو ما استجاب له القائد العثماني علي سعيد باشا.

(١٤١) المصدر نفسه، ص ٦٣.

الفصل الثاني

معاهدات إيطاليا مع اليمن والسعودية وأثرها على القوى المختلفة

1926 - 1932

المبحث الأول

المعاهدة اليمنية الإيطالية ١٩٢٦

أولاً: علاقة اليمن وإيطاليا ١٩٢١-١٩٢٦.

شهدت أوروبا بعد نهاية الحرب العالمية الأولى إعادة رسم موازين القوى، إذ فقدت ألمانيا نفوذها الاستعماري، وبرزت إيطاليا كقوة توسعية ناشئة، وتبنت الحكومة الإيطالية بقيادة موسوليني سياسة خارجية هدفت إلى توسيع الحضور الإيطالي في المستعمرات، خاصة في الشرق الأوسط وشرق أفريقيا وفي ذلك السياق سعت إلى توثيق علاقاتها مع الكيانات السياسية الخارجة عن دائرة السيطرتين البريطانية، والفرنسية، وكان اليمن أحد تلك الكيانات، رأت إيطاليا أن الاعتراف الرسمي بحلم الإمام يحيى وفتح قنوات تجاري وسياسي معه، سيمكّنها من تعزيز مكانتها الإقليمية، خصوصاً في مواجهة النفوذ البريطاني في الخليج العربي وعدن^(١٤٢).

وبدأت الحكومة الإيطالية بقيادة موسوليني (Benito Mussolini)^(١٤٣)، في توسيع نفوذها في منطقة البحر الأحمر مستغلة وجودها في إريتريا، والصومال ورأت إيطاليا أن اليمن موقع مهم بسبب قربه من مضيق باب المندب الذي يُعد طريقاً رئيساً للتجارة العالمية نحو قناة السويس؛ ولذلك السبب اهتمت إيطاليا باليمن وسعت لمنافسة بريطانيا وفرنسا في مناطق نفوذهما التقليدية في العالم العربي^(١٤٤).

^(١٤٢) سعيد أبو الريش، المصدر السابق، ص ١٠٣.

^(١٤٣) بنيتو موسوليني (١٨٨٣-١٩٤٥): مؤسس الحركة الفاشية وزعيمها، تولى رئاسة الحكومة الإيطالية من عام ١٩٢٢ حتى ١٩٤٣ وقاد إيطاليا نحو نظام شمولي استبدادي، متحالفاً مع أدولف هتلر خلال الحرب العالمية الثانية. أسس الجمهورية الإيطالية الاشتراكية بعد سقوط نظامه، وانتهت حياته بالإعدام على يد المقاومة الإيطالية. قاسم شعيب عباس السلطاني، موسوليني والحركة الفاشية ١٩٢٢-١٩٤٥، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠١٢.

^(١٤٤) سعيد أبو الريش، إيطاليا في البحر الأحمر والجزيرة العربية ١٨٨٢-١٩٤١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٦، ص ٩١.

تمثلت أهمية اليمن بالنسبة لإيطاليا في ثلاثة جوانب رئيسة مثل موقعه الحيوي المطلّ على البحر الأحمر، والذي يمنح أهمية استراتيجية، والامكانات التجارية التي وفرتها موانئ الحديدة والمخا، وضعف التواجد الأوروبي في شمال اليمن، مما أتاح لإيطاليا فرصة للدخول في المشهد السياسي دون مواجهة منافسة قوية من القوى الكبرى الأخرى^(١٤٥)، ومن الجانب اليمني، كان الإمام يحيى حميد الدين عمل منذ انسحاب العثمانيين من اليمن عام ١٩١٨م على ترسيخ حكمه واستعادة السيطرة على جميع مناطق اليمن، وقد اصطدم ذلك التوجه مع المصالح البريطانية، خصوصًا في المناطق الحدودية الجنوبية، كيافع وحضرموت، إذ كانت بريطانيا تفرض وصايتها على محميات عدن. وفي خضم تلك المواجهة غير المباشرة، سعى الإمام إلى بناء علاقات خارجية مع قوى أوروبية منافسة لبريطانيا، وعلى رأسها إيطاليا بعد عام ١٩٢١م^(١٤٦).

تبادلت صنعاء وروما إشارات سياسية أولية عبر القنصل الإيطالي في مدينة الحديدة، بعد أن أدّت القنصلية دورًا مهمًا في التمهيد لإقامة علاقات دبلوماسية رسمية، وأبدى الإمام انفتاحًا على التعاون مع إيطاليا، لاسيما في مجالات الدعم السياسي، والتبادل التجاري والاعتراف الدولي بشرعية الدولة المتوكلية، من جانبها شجّعت الحكومة الإيطالية تلك المبادرات، وعدّتها فرصة؛ لتعزيز حضورها في شبه الجزيرة العربية، دون الدخول في مواجهة مباشرة مع بريطانيا^(١٤٧)، وبدأت القنصلية

(١٤٥) عبد الفتاح الجباري، تاريخ العلاقات اليمنية الأوروبية في القرن العشرين، مركز الدراسات السياسية، صنعاء، ١٩٩٨، ص ١١٥.

(١٤٦) عبد الله محمد الحبشي، الإمام يحيى ودوره السياسي في اليمن الحديث، دار الحكمة، صنعاء، ٢٠٠٥، ص ١٤٧.

(٢) خالد عبد الله المدقعي، مرحلة متميزة في العلاقات الإيطالية- اليمنية، ط٢، صنعاء، د.ت، ص ٦٥. ١٤٧

الإيطالية نشاطها المكثف في مطلع عام ١٩٢٣، حين شرع القنصل جيوفاني بيستالوتزا (Giovanni Pestalozza)^(١٤٨) في إرسال تقارير منتظمة إلى وزارة الخارجية الإيطالية، تناول فيها فرص التقارب مع الإمام يحيى، وسعي اليمن للحصول على اعتراف دولي، وحاجته لتنشيط التجارة الخارجية، فضلا عن تحفظاته من النفوذ البريطاني، فشكّلت تلك المراسلات الأساس الأول لفكرة عقد معاهدة مستقبلية بين الجانبين^(١٤٩).

أبدى الإمام يحيى حميد الدين تجاوباً محسوباً مع تلك المبادرات، انطلاقاً من إدراكه لأهمية الدعم الأوروبي في مواجهة الضغط البريطاني، ورغم طبيعته المحافظة وتوجّسه من القوى الغربية بشكل عام، إلّا أنه تعامل مع العروض الإيطالية ببراغماتية عالية، فوضع شروطاً تتعلّق بالحفاظ على السيادة اليمنية، وعدم السماح بأي تواجد عسكري أجنبي، مقابل الانفتاح على الدعم الفني والتجاري، وفتح باب التمثيل الدبلوماسي الرسمي^(١٥٠).

وافق الإمام يحيى على استقبال وفد سياسي إيطالي، زار صنعاء في نهاية عام ١٩٢٤م، وجرّت خلاله محادثات تمهيدية بعيدة عن الإعلام، تمحورت حول أربعة محاور رئيسية: فتح قنصلية دائمة بصنعاء، تبادل الاعتراف الرسمي، عقد اتفاقية تجارية، واستعداد إيطاليا للاعتراف باستقلال اليمن في المحافل الدولية ترك

^(١٤٨) دبلوماسي إيطالي شغل منصب قنصل إيطاليا في جنوب الجزيرة العربية وخاصة عدن خلال أوائل القرن العشرين في فترة كانت فيها المدينة تحت السيطرة البريطانية وكان دوره جزء من التنافس الأوروبي في المنطقة ومتابعة الأوضاع السياسية في اليمن، وإرسال تقارير دبلوماسية مفصلة إلى روما عن التطورات في جنوب الجزيرة العربية ومراقبة التحركات البريطانية. للمزيد ينظر: علي شعيب، مصالح إيطاليا ودورها في الحرب العالمية الأولى المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٥.

^(١٤٩) المصدر نفسه، ص ٧٩.

^(١٥٠) عبد الله الحبشي، الإمام يحيى ودوره السياسي في اليمن الحديث، المصدر السابق، ص ١٥٣.

ذلك اللقاء، رغم طابعه غير الرسمي، أثرًا بالغًا في تعزيز الثقة بين الطرفين^(١٥١)، وتزامن ذلك التقارب مع تصاعد الحصار الاقتصادي غير المعلن الذي فرضته بريطانيا على اليمن، إذ قامت السلطات البريطانية بإيقاف عدد من الشحنات البحرية المتجهة إلى موانئ تهامة، بحجة احتمال استخدامها لأغراض عسكرية، مع أنها أرادت فرض حدود واضحة لمحمية عدن، مما شكّل التصعيد دافعًا إضافيًا للإمام يحيى للإسراع في خطواته نحو إقامة تحالف مع قوة أوروبية بديلة تتخذ موقفًا أكثر استقلالية عن النفوذ البريطاني، وهو ما وجده متاحًا من خلال الانفتاح على إيطاليا^(١٥٢).

لم يقتصر التقارب اليمني الإيطالي على الجانب السياسي فحسب، بل شمل أيضًا اهتمامًا اقتصاديًا واضحًا من الجانب الإيطالي بفتح أسواق جديدة لمنتجاته الصناعية، لاسيما في منطقة الشرق الأوسط التي عدت سوقًا واعدة للصادرات الإيطالية بعد الحرب العالمية الأولى، وقد أشار القنصل الإيطالي في الحديدة في إحدى مراسلاته إلى إمكانية تصدير الآلات الزراعية، والبضائع النسيجية إلى اليمن، مقابل استيراد البنّ اليمني عالي الجودة، والجلود، والحبوب، وقد اعتُبر ذلك التبادل التجاري عنصرًا مكملًا للعلاقات السياسية، وليس مجرد نشاط اقتصادي مؤقت، وبذلك ساهمت القنصلية الإيطالية في الحديدة، من خلال جهودها السياسية والتجارية، في تهيئة الظروف لإقامة علاقات رسمية بين الطرفين، تطوّرت لاحقًا إلى معاهدة مكتوبة، شكّلت خطوة دبلوماسية بارزة في تاريخ اليمن الحديث، وأحد أبرز تحركات السياسة الخارجية الإيطالية الفاشية خارج أوروبا^(١٥٣).

تعاملت إيطاليا بحذر شديد في بداية الأمر، إذ خشية أن تثير غضب الحكومة البريطانية التي كانت تراقب تحركاتها في البحر الأحمر عن كثب، إلا أنه

(١٥١) حمود الحنمي، تاريخ اليمن الدبلوماسي في القرن العشرين، ط٢، مكتبة المعارف، صنعاء، ٢٠١٠، ص ٢٠١.

(١٥٢) سيد مصطفى سالم، المصدر السابق، ص ٢١٠.

(١٥٣) المصدر نفسه، ص ٢١٢.

تطور الأحداث، خاصة تصاعد التوتر اليمني البريطاني، شكّل فرصة مناسبة لتكثيف التحرك الإيطالي، ويبدو أن بداية عام ١٩٢٥م كانت نقطة التحول، إذ بدأت إيطاليا بإرسال إشارات رسمية أكثر وضوحًا، تمثلت في زيارات دبلوماسية للقناصل الإيطاليين لصنعاء، ورسائل مبدئية حملت عروضًا للاعتراف المتبادل وتعزيز التعاون^(١٥٤)، ومن جانبها أبدت بريطانيا قلقًا متزايدًا من ذلك التقارب، وعدته تهديدًا مباشرًا لنفوذها في جنوب شبه الجزيرة العربية، نتيجة لذلك اشتدت المساعي بين الطرفين - اليمني والإيطالي - في النصف الثاني من عام ١٩٢٥، وصولًا إلى تبادل مشاريع معاهدة رسمية، وإيفاد مبعوثين خاصين من قبل الإمام يحيى إلى السفارة الإيطالية بالقاهرة، ومنها إلى وزارة الخارجية الإيطالية في روما، أثمرت تلك الاتصالات في النهاية عن توقيع معاهدة الصداقة اليمنية الإيطالية في ٢ أيلول ١٩٢٦، التي عدت أول اعتراف أوروبي رسمي باستقلال اليمن المتوكلية^(١٥٥).

ثانيًا: ظروف انعقاد المعاهدة اليمنية الإيطالية ١٩٢٦م.

شكّلت المدة بين عامي ١٩٢٥ و ١٩٢٦م مرحلة مفصلية في تبلور مشروع المعاهدة اليمنية الإيطالية، إذ تهيأت مجموعة من الظروف الداخلية، والخارجية التي دفعت الطرفين اليمن المتوكلية، وإيطاليا الفاشية إلى التسريع في عقد اتفاق رسمي يُنهي حالة التقارب غير المعلن، ويؤسس لعلاقات دبلوماسية قائمة على المصالح السياسية والاعتراف المتبادل، وقد عَجَّل تصاعد التوتر بين الدولة المتوكلية وبريطانيا عقد المعاهدة، حول الحدود الفاصلة بين مناطق الإمام يحيى ومحمية عدن، إذ شهدت السنوات اشتباكات متقطعة، أبرزها في تخوم لحج والضالع، مع تبادل الاتهامات حول دعم بريطانيا لزعامات قبلية معارضة لحكم الإمام في تهامة واليمن الأعلى^(١٥٦)، وفرضت بريطانيا قيودًا على حركة التجارة عبر ميناء عدن،

(١٥٤) عبد الله الحبشي، المصدر السابق، ص ١٦٠.

(١٥٥) حمود الحنمي، المصدر السابق، ص ٢١١.

(١٥٦) عبد الفتاح الجباري، المصدر السابق، ص ١١٨.

ووجهت شركات الملاحة بعدم نقل البضائع إلى الموانئ اليمنية إلا وفق شروط أمنية صارمة^(١٥٧).

شهدت الدولة المتوكلية في عهد الإمام يحيى تطوراً تدريجياً في مؤسساتها، فمع حلول عام ١٩٢٥ تثبتت أركان الحكم المركزي في صنعاء، وأحكمت السيطرة على معظم مناطق اليمن، ساعد ذلك في تعزيز الثقة بالنظام اليمني لدى الدول الأجنبية، بما في ذلك إيطاليا، التي اشترطت قبل توقيع أي اتفاقيات وجود سلطة مركزية قوية في البلاد كما أن الإمام يحيى أدرك أهمية الاعتراف الدولي في ترسيخ شرعيته داخلياً وخارجياً، ولذلك حرص على أن يأتي ذلك الاعتراف من دولة أوروبية قوية، لتُسقط الادعاءات البريطانية بعدم وجود كيان سياسي مستقر في شمال اليمن^(١٥٨).

وجاء تشكيل الوفد اليمني للمفاوض لمعاهدة ١٩٢٦ انعكاساً لطبيعة النظام السياسي والديني باعتباره "الإمام المنصوص" في الفقه الزيدي، وولي الأمر وصاحب الحق في الحكم الذي اتسمت به الدولة المتوكلية اليمنية. إذ كان النظام قائماً على التوازن بين السلطتين الدينية والسياسية، مع تركيز القرار النهائي بيد الإمام^(١٥٩).

وبناءً على ذلك، تم اختيار ثلاثة شخصيات الأول: الوزير محمد بن يحيى، وهو من أهل بيت الإمام، والذي يحظى بثقته المطلقة، وكان يتولّى مهام إدارية حساسة أبرزها رئاسة ديوان المراسلات الخارجية، ما يجعله رجل الدولة الأول في قضايا السيادة والتمثيل. أما الشخصية الثانية فهي الشيخ عبد الله العمري، رجل دين بارز وعالم في الفقه الزيدي، لكنه يمتلك كذلك خبرة عملية في المراسلات الدولية، نتيجة اتصالات سابقة له مع البعثات الأجنبية التي كانت تزور الحديدة، وتمثلت الشخصية الثالثة بالوزير محمد راغب باشا كان مهندس السياسة الخارجية للإمام يحيى والمتحدث

^(١٥٧) المصدر نفسه، ص ١٢٣.

^(١٥٨) عبد الله محمد الحبشي، الإمام يحيى ودوره السياسي في اليمن الحديث، المصدر السابق، ص ١٦٥.

^(١٥٩) عبد الله محمد الحبشي، المصدر السابق، ص ١٧٠.

اللبق باللغات الأوروبية الذي أدار الجلسات واشترك في صياغة القانونية للمعاهدة، فأغفاله من تشكيل الوفد اليمني ينم عن قراءة قاصرة لطبيعة إدارة الإمام يحيى للملفات الدولية^(١٦٠).

ورغم أن الوفد اليمني لم يكن يتمتع بتكوين دبلوماسي وفق المعايير الغربية الحديثة، إلا أنه قوته كانت في وضوح التعليمات التي تلقاها من الإمام يحيى، الذي كان واعياً لأهمية الدقة في الصياغة القانونية، خشية أن يُستغل أي خلل لاحقاً للإضرار بسيادة اليمن، ولذلك أصدر الإمام توجيهات أساسية لا يُسمح بتجاوزها، لاسيما ما يتعلق بعدم التنازل عن أي بند يمسّ السيادة، أو يُفهم منه وجود تبعية أو وصاية، ورفض أي التزام قد يقيد اليمن بتحالفات سياسية أو عسكرية مستقبلية، خصوصاً تجاه أطراف ثالثة، مع التأكيد على ضرورة تضمين بند واضح ينصّ على "استقلال الدولة اليمنية في شؤونها الداخلية والخارجية" دون أي شروط أو قيود^(١٦١).

عكست جلسات المفاوضات التزام الوفد اليمني بتلك التوجيهات؛ فخضع كل بند إيطالي مقترح لنقاش مفصل، خصوصاً ما يتعلق بالتمثيل القنصلي والمصالح التجارية، ورفض الوفد إدراج جملة 'وفق الأعراف الدولية المتبعة في العلاقات بين الدول الكبرى والأقل تطوراً'، وعدّها صيغة استعمارية ضمنية تُجسد التراتبية الإمبريالية^(١٦٢)، كما رفضوا استخدام مصطلح "حماية الملاحة الإيطالية في المياه اليمنية"، وقد نفهم لاحقاً على أنها تبرير لتدخل عسكري، أو إنشاء قواعد بحرية، واقترحوا بديلاً هو "ضمان حرية الملاحة وفق ما تقتضيه السيادة البحرية للدولة اليمنية"^(١٦٣).

^(١٦٠) حمود الحنمي، المصدر السابق، ص ٢٠٧.

^(١٦١) عبد السلام الزبيدي، المصدر السابق، ص ٣٥٧.

^(١٦٢) عبد الفتاح الجباري، المصدر السابق، ص ١٢٠.

^(١٦٣) المصدر نفسه، ص ١٢٣.

ولاحظَ القنصل الإيطالي أن الوفد اليمني كان دقيقًا للغاية في استخدام المصطلحات، وتعامل مع كل كلمة على أنها "نقطة فصل بين الدولة والتبعية"، مما أبطأ وتيرة التفاوض، لكنه كشف عن "صلابة سياسية غير متوقعة من دولة غير منضوية في النظام الدولي الحديث"^(١٦٤)، وأثارَ الحذر اليمني استغراب الجانب الإيطالي، لكنه عزز الاحترام المتبادل بين الطرفين؛ إذ قررت الخارجية الإيطالية تعديل بعض بنود المسودة، وطلبت من قنصلها إعادة الصياغة بروح مرنة تضمن الاعتراف دون المساس بالشعور اليمني بالكرامة والسيادة^(١٦٥).

استمرت سلسلة الاتصالات والمفاوضات غير الرسمية بين اليمن وإيطاليا، بدأت عبر القنصلية الإيطالية في الحديدة، وتطورت إلى إرسال الإمام يحيى مبعوثين إلى القنصل العام الإيطالي في القاهرة، وأُجريت تلك المفاوضات بسرية تامة، بعيدًا عن أنظار القوى الدولية الأخرى، واستمرت لما يقارب ثمانية أشهر، وفي ١٤ شباط ١٩٢٦ بلغت الاتصالات مع ممثلي الإمام مراحل متقدمة، والاتفاق المبدئي حول مسودة المعاهدة أصبح جاهزًا، بانتظار توقيع الطرفين الرسمي^(١٦٦).

كثفت بريطانيا عقب انتشار أنباء اقتراب توقيع اتفاق بين اليمن، وإيطاليا من تحركاتها السياسية، وقدمت مذكرة احتجاج رسمية إلى الحكومة الإيطالية بتاريخ ٢٨ آب ١٩٢٦، عبرت فيها عن قلقها البالغ من خطورة توقيع اتفاق مع كيان غير معترف به دوليًا، كونه يخل التوازن الدبلوماسي في الجزيرة العربية، رفضت إيطاليا

(١٦٤) Giovanni Bonetti, Rapporto riservato sul negoziato yemenita, Ministero degli Affari Esteri, Roma, ١٩٢٦, p. ٦.

(١٦٥) حيدر عواد كريم، سياسة إيطاليا تجاه اليمن ١٩١٨-١٩٣٩ دراسة تأريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة المستنصرية، كلية التربية الأساسية، ٢٠٢٢، ص ٥٠.

(١٦٦) عبد السلام عبد المولى الزبيدي، المعاهدات والاتفاقيات الدولية مع اليمن ١٨٣٩-١٩٦٢،

ط ٢، مركز الحفظ والتوثيق، صنعاء، ١٩٨٤، ص ٣٥١.

تلك الاعتراضات، وعدتها تدخلاً في شؤونها الدبلوماسية، مؤكدة أن تعاونها مع اليمن لا يخالف القوانين الدولية^(١٦٧).

جاء توقيع معاهدة الصداقة والتجارة بين اليمن المتوكلية وإيطاليا في سياق من التوترات الإقليمية والاستراتيجيات الدبلوماسية، بعد مخاض طويل من التحركات السرية والمفاوضات، وقد شكّل ذلك التوقيع اختراقاً تاريخياً للدولة اليمنية نحو الشرعية الدولية، كما جسّد أول اعتراف أوروبي صريح بالنظام الذي أسسه الإمام بعد الحرب العالمية الأولى^(١٦٨).

ثالثاً: صدى المعاهدة اليمنية - الإيطالية وأثرها في تحديد علاقتي البلدين ببعضهما:

صدرت المعاهدة بصيغتين متطابقتين عربية وإيطالية، ما يعكس رغبة الطرفين في ضمان تفسير متساوٍ لبنودها، وافتُتحت المعاهدة بـ ديباجة رسمية تؤكد "الرغبة الصادقة في توطيد أواصر السلام، والتفاهم، والصداقة بين الشعبين اليمني والإيطالي"، وتُعدّ الديباجة بحد ذاتها مؤشراً على طموح مشترك في ترسيخ الاعتراف الدولي باليمن مقابل فتح مجال النفوذ لإيطاليا في البحر الأحمر بطريقة سلمية وغير استعمارية ظاهراً^(١٦٩). واهم ما جاء في بنود المعاهدة:

أولاً: "تعترف حكومة إيطاليا بالدولة المتوكلية اليمنية كدولة مستقلة ذات سيادة، يرأسها الإمام يحيى حميد الدين" ذلك البند هو جوهر المعاهدة، ومثل المكسب السياسي الأهم للإمام يحيى، إذ عدّ أول اعتراف رسمي من دولة أوروبية بالحكم الزيدي في شمال اليمن، وجاء الاعتراف دون أي شروط، أو إشارات إلى الحماية أو الرقابة، وهو ما ميّزه عن المعاهدات التي عقدتها بريطانيا مع بعض

^(١٦٧) المصدر نفسه، ص ٣٥٣.

^(١٦٨) حمود الحنمي، المصدر السابق، ص ٢٠٨.

^(١٦٩) عبد السلام عبد المولى الزيدي، المعاهدات والاتفاقيات الدولية مع اليمن ١٨٣٩-١٩٦٢، ط ٢، مركز الحفظ والتوثيق، صنعاء، ١٩٨٤، ص ٣٥١. وليد عبود مُجّد شبيب، المصدر السابق، ص ٨٠-٨١؛ سيد مصطفى سالم، المصدر السابق، ص ٣٠٠.

الإمارات الخليجية آنذاك، التي كانت تربط الاعتراف غالبًا بوصاية مباشرة أو غير مباشرة^(١٧٠).

ثانيًا: يوافق الطرفان على تبادل الممثلين الدبلوماسيين، وتأسيس قنصلية لإيطاليا في صنعاء، يمثل ترجمة عملية للاعتراف السياسي، لكنه ينطوي أيضاً على أبعاد استخباراتية وتجارية، إذ كانت روما تطمح عبر قنصليتها في صنعاء إلى رصد تحركات البريطانيين، وفتح نافذة مباشرة على مركز الحكم اليمني، أما الإمام، فكان يأمل أن توفر القنصلية قناة سياسية خارج نفوذ عدن البريطاني، وتسهم في نقل التكنولوجيا والاتصالات الحديثة^(١٧١).

ثالثًا: "تُمنح السفن الإيطالية تسهيلات جمركية، وملاحية في الموانئ اليمنية، خصوصًا الحديدة والمخا". يُظهر البند رغبة إيطاليا في تأمين مصالح تجارية طويلة الأمد، فرغم عدم تقديمها دعمًا ماليًا مباشرًا لليمن، فإنها سعت إلى ضمان امتيازات اقتصادية تخفّف من اعتماد اليمن على الموانئ الخاضعة للبريطانيين في عدن وقد عدّ الإمام ذلك البند "منفذًا اقتصاديًا لكسر العزلة التي فُرضت على البلاد"^(١٧٢).

رابعًا: "يتعهد الطرفان بعدم السماح لأي قوة ثالثة باستخدام أراضييهما أو مياههما لأغراض عدائية ضد الطرف الآخر، ذلك البند يُفسّر على مستويين: أمنياً لحماية الطرفين من التدخل الخارجي باسم أي منهما، وسياسياً إيطاليا تريد التأكيد أنها لن تسمح لبريطانيا باستخدام الأراضي اليمنية لاحقاً ضدها، والعكس صحيح وقد طالبت بريطانيا لاحقاً بإلغاء ذلك البند في احتجاج رسمي لأنه يُضفي على اليمن طابع "الدولة المحايدة"، وهو ما كانت لندن ترفض الاعتراف به^(١٧٣).

^(١٧٠) عبد الفتاح الجباري، المصدر السابق، ص ١٢٢.

^(١٧١) حمود الحنمي، المصدر السابق، ص ٢١٠.

^(١٧٢) وليد عبود محمد شبيب، المصدر السابق، ص ٨٠-٨١.

^(١٧٣) سيد مصطفى سالم، المصدر السابق، ص ٣٠٠.

خامساً: "تُمنح الحماية القنصلية والتجارية لمواطني الطرفين وفقاً للأعراف الدولية". ذلك بند تقليدي في المعاهدات الثنائية، لكنه في السياق اليمني كان محورياً، لأنَّ الإمام يخشى من التجسس التجاري، أو تسلل العملاء الأجانب تحت غطاء التجارة، ما جعله يُضيف تحفظاً شفوياً نصَّ على ضرورة اعتماد قائمة بالأسماء المسموح لها بالإقامة أو النشاط التجاري^(١٧٤).

سادساً: تسري المعاهدة لمدة عشر سنوات قابلة للتجديد تلقائياً إلا إذا أعلم أحد الطرفين الطرف الآخر بنيته في التعديل، وتكمن أهمية ذلك البند في تحديد سقف زمني واضح، مما يمنح الطرفين مجالاً للمراجعة. كما يضمن بقاء المعاهدة نافذة ما لم يُبادر أحد الطرفين بالإلغاء، ما منحها طابعاً شبه دائم حتى تم تجديدها لاحقاً عام ١٩٣٧م^(١٧٥).

سابعاً: "تُسجل المعاهدة لدى عصبة الأمم وفقاً للأعراف الدولية المتبعة". أصرت إيطاليا على تضمين ذلك البند بهدف إضفاء شرعية قانونية دولية على الاتفاق، رغم أن اليمن لم تكن آنذاك من الدول الأعضاء في عصبة الأمم. شكّل ذلك التسجيل سابقة قانونية مهمة، إذ منح الإمام يحيى اعترافاً دولياً، ولو من جانب واحد، ما عزز من مكانته وموقفه في مواجهة خصومه داخلياً وخارجياً على حد سواء^(١٧٦)، ومن الملفت للنظر إنَّ المعاهدة خَلت من أي بند صريح حول التعاون العسكري، أو التسليح، أو القواعد البحرية، رغم أن المراسلات السابقة بين الطرفين تضمنت إشارات إلى رغبة اليمن في الحصول على دعم تسليحي، وقد فسّر المؤرخون ذلك الغياب بعدة احتمالات:

١. تحفّظ يمني خوفاً من ردّ فعل بريطاني مباشر.

^(١٧٤) المصدر نفسه، ص ٣٠١.

^(١٧٥) عبدالفتاح الجباري، المصدر السابق، ص ١٢٥.

^(١٧٦) زاهر رياض، الاستعمار الإيطالي في سواحل البحر الأحمر، ط ٢، القاهرة، د.ت، ص ٦٨.

٢. مناورة إيطالية: لإبقاء الباب مفتوحاً لتعاون عسكري لاحق غير موثق رسمياً.

٣. توافق ضمني بأن يُترك الجانب العسكري خارج النص لتجنّب صدام دبلوماسي مع بريطانيا أو فرنسا^(١٧٧).

وبالفعل زوّدت إيطاليا اليمن ببعض المعدات والبعثات الفنية خلال الأعوام اللاحقة، لكن دون نصّ رسمي في المعاهدة ذاتها^(١٧٨)، وتم اختيار دار العرضي^(١٧٩) ليكون مقر التوقيع الرسمي لم يكن مجرد اختيار بروتوكولي، بل جاء محمّلاً بدلالات رمزية عميقة، فدار العرضي كان مركز الحكم العسكري، والسياسي للدولة المتوكلية، ويقع بمحاذاة سور صنعاء القديمة، قرب "باب اليمن"، ما أكسبه رمزية بوصفه القلب الإداري السيادي للبلاد قبل العهد العثماني الثاني ١٨٧٢. وكان الإمام يحيى يعقد فيه جلساته الأسبوعية، ويستقبل كبار الضيوف، والوفود الدينية، والقبلية، ما أضفى على التوقيع بعداً مؤسساتياً يكرّس فكرة الدولة الحديثة التي تعقد معاهدات كيانٍ ندّي مع دولة أوروبية عظمى^(١٨٠).

جرت مراسم التوقيع صباح الجمعة الثاني من أيلول ١٩٢٦، وسط أجواء رسمية، وشارك في الاحتفال كبار الشخصيات في الدولة، وممثلون عن القبائل، أمّا الوفد الإيطالي فقد ضم خمسة أعضاء برئاسة حاكم ارتيريا جاكوبو غاسباريني، وافتُتح الحفل بتلاوة آيات من القرآن الكريم، أعقبها تقديم تعريفي للوفد الإيطالي، واعقب ذلك كلمة مختصرة للوزير محمد بن يحيى تحدّث فيها أهمية التعاون السلمي بين الدول المستقلة، واعتزاز اليمن بتاريخها وسيادتها، بعد ذلك ألقى القنصل

^(١٧٧) سعيد أبو الريش، المصدر السابق، ص ١٠٨.

^(١٧٨) زاهر رياض، المصدر السابق، ص ٧٠.

^(١٧٩) مبنى تاريخي شيد في العهد العثماني ليكون مقر للإدارة والحكم استخدم لاحقاً كمركز عسكري وسجن خاصة خلال فترة حكم الإمام أحمد بن الإمام يحيى ويعد من أبرز المعالم المرتبطة بتاريخ السلطة والصراعات السياسية في اليمن خلال القرن العشرين، للمزيد: عبد الله الحبشي، الدار اليمنية بين العمارة والسلطة مركز التراث، صنعاء، ٢٠٠٤.

^(١٨٠) المصدر نفسه، ص ٨٨.

الإيطالي كلمة مقتضبة عبّر فيها عن تقديره للإمام يحيى، وعد أن المعاهدة ترسخ مبدأ الاحترام المتبادل بين الأمم، وتُسهم في استقرار البحر الأحمر^(١٨١).

أصدر الإمام يحيى بياناً إلى عمّاله في تهامة وصعدة والحديدة، عبّر فيه عن اعتباره المعاهدة مرحلة جديدة من الاعتراف الدولي بسيادة الدولة، مؤكداً عدم التفريط في الدين، أو الأرض، أو الاستقلال السياسي، وأعلن يوم السبت عطلة رسمية في صنعاء والحديدة، كما أطلقت المدفعية ١٢ طلقة احتفاءً بالمعاهدة^(١٨٢)، واستقبلت الأوساط السياسية، والإعلامية في إيطاليا توقيع المعاهدة خطوة مهمة في مسار السياسة الخارجية؛ إذ مثّلت توسعاً في الحضور الإيطالي في منطقة البحر الأحمر، وشبه الجزيرة العربية بوسائل دبلوماسية سلمية. كما غدّت المعاهدة مؤشراً على نجاح إيطاليا في تعزيز موقعها الاستراتيجي في مواجهة التنافس الدولي مع بريطانيا، وأبرزت اعتراف إيطاليا بسيادة الإمام يحيى^(١٨٣).

تميزت تلك المعاهدة بأنها أول معاهدة يعقدها الإمام يحيى مع دولة أجنبية بعد استقلال المناطق التي أخضعها عن الحكم العثماني، فعلى أثرها أطلق الإمام يحيى اسم المملكة المتوكلية اليمنية على المناطق الواقعة تحت سلطته، وهو الاسم الذي تم تسجيله في المعاهدة^(١٨٤)، كما عكست تلك اللغة مدى الاهتمام السياسي والرمزي الذي أولاه الإمام لتلك المعاهدة، لا بوصفها وثيقة قانونية فحسب، بل باعتبارها شهادة سيادة من أوروبا ذاتها، بعد سنوات من محاولات التشكيك في شرعية الدولة المتوكلية من قبل بريطانيا وبعض خصوم الداخل^(١٨٥).

(٣) أحمد محمد الشامي، اليمن السياسي الحديث، دار النهار، بيروت، ١٩٧٥، ص ٢٧٤-٢٧٩.

(١٨٢) حمود الحنمي، المصدر السابق، ص ٢١٣.

(١٨٣) المعاهدة الإيطالية اليمنية ١٩٢٦، موقع المعرفة - Marefa.org، قسم "المعاهدة":

https://www.marefa.org?utm_source=chatgpt.com

(١٨٤) مجموعة من المؤلفين السوفييت، تاريخ اليمن المعاصر ١٩١٧-١٩٨٢، ترجمة: محمد علي

البحر، مكتبة مدبولي القاهرة، ١٩٩٠، ص ٣٧.

(١٨٥) عبد الفتاح الجباري، المصدر السابق، ص ١٢٦.

رابعاً: مواقف اليمنيين والقوى الكبرى من معاهدة ١٩٢٦:

لاقى توقيع المعاهدة في الأوساط اليمنية ارتياحاً واسعاً، وعد بمثابة تنويع سياسي لمكانة الدولة المتوكلية في الساحة الدولية، وتظهر المصادر أن المعاهدة أحدثت حالة من الفخر الشعبي، إذ تم إعطاء عطلة رسمية في الحديدة وصنعاء، ورفعت الاعلام، ووزع التمر على الفقراء، كنوع من الاحتفال الرمزي بإحدى "أول لحظات الاعتراف الأوروبي بندية اليمن للدول الأخرى"^(١٨٦).

إن تلك المعاهدة لم تكن حدثاً طارئاً، بل جاءت ثمرة لمسارٍ متدرجٍ من تطوّر العلاقات بين الجانبين اليمني والإيطالي، وعكست ما كان يربط كلاّ منهما بالآخر من مصالح واحتياجات متبادلة، وشكّلت تلك المعاهدة في مضمونها ودلالاتها، مدخلاً لمرحلة جديدة من العلاقات، اتسمت بسمات مختلفة في شكلها وأهدافها عمّا كان سائداً من قبل^(١٨٧)، كما حظيت باهتمام واسع داخل الأوساط العربية والدولية، إذ عدها المراقبون الدوليون خطوة هامة لإيطاليا، إذ مكّنتها من الحصول على امتيازات اقتصادية كبيرة، ومنحها موطئ قدم في المملكة المتوكلية اليمنية، ضمن سياسة توسعها في منطقة البحر الأحمر، وأدرك الأدارسة خطورة ذلك الاتفاق على موقعهم في عسير، خاصة أنه زوّد الإمام يحيى بالأسلحة والذخائر، والتي كان من المتوقع أن يستخدمها لتعزيز سيطرته على المنطقة^(١٨٨).

لجأ الأدارسة إلى عبد العزيز آل سعود، ووافقوا على وضع إمارتهم تحت حمايته، وهو ما تم رسمياً عبر إعلان الحماية السعودية على عسير بموجب اتفاقية

^(١٨٦) المصدر نفسه، ص ١٢٩.

^(١٨٧) سيد مصطفى سالم، المصدر السابق، ٣٠٧.

^(١٨٨) حسين بن عبد الله العمري، المنار واليمن، ط١، دار العلم، دمشق، ١٩٨٧، ص ١٥٥ -

مكة بتاريخ ٢١ تشرين الأول ١٩٢٦^(١٨٩)، كانت أهداف الإمام يحيى من توقيع المعاهدة تتلخص في تخفيف الحصار السياسي والاقتصادي الذي فرضته بريطانيا على اليمن، والحصول على اعتراف دولي بحكمه واستقلال دولته، إضافة إلى تأمين الأسلحة والذخائر اللازمة لدعم دولته الوليدة ضد التهديدات الخارجية ونفوذ الأدارسة في عسير، ولم تتأخر إيطاليا في تنفيذ التزاماتها، إذ أرسلت في عام ١٩٢٧ ذخائر وطائرات لدعم تحركات الإمام يحيى، إلى جانب بعض الأطباء وستة مهندسين لتشغيل مصنع الذخيرة، مما عزز من قدرة المملكة المتوكلية على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية^(١٩٠).

قُبلت المعاهدة في إيطاليا بترحيب واسع من الدوائر الرسمية والصحفية، بوصفها نجاحًا دبلوماسيًا لحكومة موسوليني الفاشية، التي كانت تبحث عن تثبيت وجودها في الشرق الأوسط والقرن الإفريقي دون مواجهة مباشرة مع بريطانيا جاء في صحيفة إل ميساجيرو الإيطالية في السابع أيلول ١٩٢٦ "نجحنا في تحقيق اختراق سياسي في منطقة معقدة ودقيقة، بوسائل سلمية، وهو ما يُثبت جدارة روما في إدارة سياستها الشرق-أوسطية"^(١٩١)، وعدت الصحف الإيطالية، ولا سيما الناطقة باسم الحكومة الفاشية مثل (Il Popolo d'Italia) أن المعاهدة تمهد لما أسماه "مشروع البحر الإيطالي" (Mare Nostrum)، الذي كان يهدف إلى ربط نفوذ إيطاليا في إريتريا والصومال واليمن، في إطار نفوذ موحد عبر البحر الأحمر^(١٩٢) وفي خطوة رمزية لافتة، أرسلت الحكومة الإيطالية للإمام هدية رسمية تمثلت في: طابعة حكومية كبيرة من نوع (Olivetti) تُعد من أحدث النماذج آنذاك، مخصصة لطباعة

^(١٨٩) هانزه ولفرتيز، اليمن من الباب الجنوبي، ترجمة: خيرى حماد، ط٢، المخروط الفني، القاهرة ١٩٦٦، ص ١٣٧.

^(١٩٠) مجموعة من المؤلفين السوفيت، المصدر السابق، ص ٣٦.

^(١٩١) Il Messaggero, "La Firma del Trattato Italo-Yemenita", ٧ Settembre ١٩٢٦, p. ٣.

^(١٩٢) Il Popolo d'Italia, "La Vittoria della Diplomazia Italiana a Sana'a", ٨ Settembre ١٩٢٦, p. ١.

الوثائق الرسمية. وجهاز اتصالات تلغرافي لاسلكي، مزوّد بمولد كهربائي، تم تركيبه لاحقاً في دار الحكومة في الحديدة. وقد نقلت صحيفة إل بوبولو دي ايتاليا، لسان حال الحزب الفاشي، في عددها الصادر بتاريخ ٦ أيلول ١٩٢٦: "نجحت إيطاليا في إبرام أول معاهدة شرق-عربية في قلب الجزيرة، دون استخدام بارجة أو رصاصة، بل بالدبلوماسية الذكية والمبادرة الحضارية"^(١٩٣).

تعزّز التقارب اليمني-الإيطالي عقب معاهدة ١٩٢٦، إذ وجّهت إيطاليا دعوة رسمية للحكومة اليمنية لزيارتها. وفي عام ١٩٢٧ أوفدت المملكة بعثة برئاسة الأمير سيف الإسلام أحمد بن الإمام يحيى، إذ لقيت استقبلاً رسمياً حافلاً من الملك فكتور عمانوئيل الثالث ورئيس الوزراء بنيتو موسوليني، وأسفرت الزيارة عن توقيع ملحق لاتفاقية اليمنية-الإيطالية من قبل الأمير الحسن بن يحيى، وتضمّن الملحق بنوداً خاصة بتزويد اليمن بالأسلحة. وعكس ذلك تنامي مستوى التعاون السياسي والعسكري بين البلدين^(١٩٤).

أمّا في الأوساط الفكرية الإسلامية كالأزهر، فقد ساد صمت رسمي، لكن محمد رشيد رضا، صاحب مجلة المنار، علّق بشكل غير مباشر: "لقد صار بعض حكام المسلمين يتسابقون إلى مائدة الاعتراف الغربي قبل أن يتراسوا صفّاً واحداً في مائدة الوحدة الإسلامية"^(١٩٥)، بينما مثّلت المعاهدة صدمة دبلوماسية للحكومة البريطانية، التي كانت تعد اليمن ساحة نفوذ غير مباشرة تخضع للمراقبة والتحكّم من خلال مستعمرة عدن والمحميات المجاورة. وكان أي اعتراف أوروبي بدولة الإمام يُعد تجاوزاً لخرائط النفوذ التي رسمتها بريطانيا بعد اتفاقيات سايكس-بيكو، وعليه أرسلت الخارجية البريطانية مذكرة احتجاج رسمية إلى الحكومة الإيطالية عبّرت فيها عن

(١٩٣) Il Popolo d'Italia, ٦ Settembre ١٩٢٦, "Il Trattato con lo Yemen: Una Vittoria senza Armi".

(١٩٤) كريم طلال مسير، سياسة إيطاليا تجاه اليمن (١٩١٨-١٩٤٥)، مجلة كلية التربية الأساسية، الجامعة المستنصرية، العدد ١١٠، المجلد ٢٧، ٢٠٢١.

(١٩٥) محمد رشيد رضا، مجلة المنار، المجلد ٢٧، عدد تشرين الاول ١٩٢٦، ص ٣٠١.

استيائها، جاء فيها "إن توقيع معاهدة مع جهة لم تحظَ باعتراف دولي رسمي يُعد سابقة غير مقبولة وتُخلّ بتوازن المصالح الدولية في الجزيرة العربية، وتفتح باباً لتدخلات سياسية غير مرغوبة"^(١٩٦).

وبعد مرور أكثر من عشر سنوات على توقيع معاهدة الصداقة اليمنية - الإيطالية، اتجه الطرفان مجدداً نحو تجديد وتطوير العلاقة من خلال إعادة صياغة الاتفاق في عام ١٩٣٧م^(١٩٧)، ضمن إطار إقليمي ودولي أكثر تعقيداً، خصوصاً بعد الاحتلال الإيطالي لإثيوبيا (١٩٣٥-١٩٣٦)^(١٩٨) وتشكّل محاور النفوذ الأوروبي في البحر الأحمر والقرن الإفريقي، وكان تجديد المعاهدة بمثابة إعلان سياسي جديد للعلاقات اليمنية - الإيطالية، عكس تحوُّلاً في التوازنات الإقليمية، وتوسّعاً في مصالح روما شرق البحر الأحمر، في مقابل تراجع الهيبة البريطانية، لا سيما بعد أزمة الحبشة^(١٩٩).

برزت دوافع لتجديد المعاهدة من الجانبين؛ فمن الجانب اليمني رغب الإمام يحيى في تأكيد استقلالية القرار، في ظل الضغوط البريطانية إثر توسّع نشاط الطيران في

^(١٩٦) سيد مصطفى سالم، المصدر السابق، ص ٢١٢-٢١٥.

^(١٩٧) (Ministry of Foreign Affairs, Embassy of Yemen in Italy, "Bilateral Relations with Italy: Treaty of Friendship and Economic Relations signed in Sana'a on ٤ September ١٩٣٧," Yemen Embassy-Rome, accessed at:

<https://yemenembassy.it/bilateral-relations-with-italy/>

^(١٩٨) يسمى أيضاً بالحرب الإيطالية الأثيوبية الثانية بدءاً في ٣ تشرين الأول ١٩٣٥ وهو حدثاً مفصلياً في تاريخ التوسع الاستعماري الإيطالي وواحدة من الأزمات الدولية الكبرى وله دوافع منها محو عار الهزيمة في معركة عدوة والسعي لبناء إمبراطورية وتعزيز مكانة إيطاليا الدولية والبحث عن موارد أولية ومنافذ لتصدير الفائض انتهى بسقوط العاصمة اديس ابابا في ٥ أيار ١٩٥٦. للمزيد: سعد حميد كمبش، الاحتلال الإيطالي لأثيوبيا والموقف البريطاني والفرنسي ١٩٣٥، مجلة العلوم الإسلامية، الجامعة العراقية، العدد ٢٦ في ٣١ كانون الأول، ٢٠٢٠، بغداد.

^(١٩٩) أحمد العرامي، العلاقات اليمنية الإيطالية خلال الفترة ١٩١٩-١٩٣٩م، مجلة جامعة الناصر، ع ٦٤، الصفحات ٣٦٧-٣٨٤.

محميات الجنوب، وضمان الدعم الإيطالي في النزاعات الحدودية مع نجد وتهديدات سلطنة لحج، والاستفادة من الدعم الفني، والتقني الإيطالي في مجالات الاتصالات، والبنية الإدارية، إثر التجربة الناجحة في إرسال بعثة هندسية عام ١٩٣٥م؛ لتركيب أجهزة برقيات حكومية في صنعاء والحديدة^(٢٠٠).

ومن الجانب الإيطالي فتمثل في استكمال مشروع "إيطاليا الكبرى في شرق إفريقيا"، بعد احتلال إثيوبيا، إذ أصبحت اليمن هدفاً سياسياً لربط شمال القرن الإفريقي بجنوبه، وتأمين سواحل البحر الأحمر الغربي بإقامة تحالفات سياسية صديقة تمنع بريطانيا من تطويق النفوذ الإيطالي، فضلاً عن استخدام اليمن كورقة ضغط غير مباشرة على بريطانيا في مفاوضات غير معلنة حول قناة السويس، والقرن الإفريقي، كما أهدت إيطاليا اليمن معدات عسكرية، إلى جانب رفع الممثلين الدبلوماسيين الإيطاليين إلى ثلاثة^(٢٠١).

تكوّنت معاهدة ٤ أيلول ١٩٣٧ من عشرة بنود بدلاً من سبعة، وتضمن نصّها: توسيع نطاق التعاون ليشمل التعليم الفني، والصحة العامة، واستيراد المعدات، وإدراج بند يضمن التمثيل القنصلي الدائم في صنعاء، والحديدة، ونصّ لأول مرة على إرسال بعثات فنية عسكرية للتدريب دون إنشاء قواعد، وقد أبلغ الوفد البريطاني أن هدفها 'تحديث' معاهدة ١٩٢٦ مع الاحتفاظ بشكلها العام^(٢٠٢)، وبعد توقيع المعاهدة نفذت عدد من الأنشطة التي لم تكن موجودة في السابق، ومنها إرسال بعثة إيطالية طبية إلى تعز وصنعاء، لتركيب أجهزة فحص صحي، وتوزيع لقاحات، خاصة بعد انتشار الحصبة في بعض المناطق عام ١٩٣٨، وتوقيع اتفاقية توريد أجهزة إرسال واستقبال لاسلكية لإدارة البريد والاتصالات في ثلاث مدن رئيسة

(٢٠٠) عبد الله الحبشي، الإمام يحيى ودوره السياسي في اليمن الحديث، المصدر السابق، ص ٢١١.

(٢٠١) كريم طلال مسير، المصدر السابق، ص ١٩٧.

(٢٠٢) British Library: India Office Records and Private Papers. Qatar Digital Library, accessed ٢٨ February ٢٠٢٦.

صنعاء والحديدة، وذمار وافتتاح أول مركز تدريب فني مهني في الحديدة، ادارته بعثة إيطالية لمدة سنتين، درّبت فيها شبابًا يمنيين على ميكانيك الآلات والمولدات الكهربائية^(٢٠٣).

لم يُخفِ البريطانيون استيائهم من تجديد المعاهدة اليمنية-الإيطالية عام ١٩٣٧م، لا سيما بعد توتر العلاقات مع إيطاليا؛ بسبب أزمة إثيوبيا؛ إذ أظهرت مراسلات بريطانية أن دوائر في لندن، وبعض وسائل الإعلام البريطانية مخاوفها من أن تجديد المعاهدة قد يمنح إيطاليا موطنًا قدم سياسيًا، أو عسكريًا في مناطق مهمة على البحر الأحمر، وأن تلك المخاوف شملت إمدادات أسلحة ووجود محتمل قد يخالف مصالح بريطانيا في عدن وحماية طرقها البحرية، ورغم ذلك، امتنعت بريطانيا عن اتخاذ خطوات عسكرية مباشرة واقتصرت خياراتها على تعزيز نشاطها الاستخباري ومراقبة أي اتفاقيات مستقبلية^(٢٠٤).

أما فرنسا تعاملت بحذر دون إصدار موقف رسمي، لكن الصحافة الفرنسية عدّت ذلك مؤشرًا على تحوّل ميزان القوى في البحر الأحمر، وكتبت صحيفة (Le Temps) في عدد ١٨ تشرين الثاني ١٩٣٧: "يبدو أن إيطاليا تؤسس بنية تعاون ناعم مع حلفاء إقليميين في البحر الأحمر، مما قد يخلق توازنًا جديدًا في شبه الجزيرة العربية"^(٢٠٥).

إن أبرز ما ترتب على المعاهدة هو كسر العزلة السياسية لليمن بعد ظل تراجع الدولة العثمانية وانكماش نفوذها في شبه الجزيرة العربية، إذ مثل توقيع الإمام يحيى لتلك المعاهدة مع إيطاليا اعترافًا رسميًا من قوة أوروبية كبرى بوجود كيان سياسي مستقل في شمال اليمن^(٢٠٦)، ولم يكن ذلك الاعتراف مجرد خطوة

(٢٠٣) حمود الحنمي، المصدر السابق، ص ٢٢٩.

(٢٠٤) British Library: India Office Records and Private Papers:

https://searcharchives.bl.uk/catalog/٠٤٠-٠٠٠٥٥٧١٣٤?utm_source=chatgpt.com

(٢٠٥) Le Temps, "L'Italie et le Yémen: Un Équilibre Diplomatique", ١٨ novembr ١٩٣٧, p. ٦.

(٢٠٦) أحمد محمد الشامي، اليمن السياسي الحديث، دار النهار، بيروت، ١٩٧٥، ص ١٤٤.

بروتوكولية، بل حمل دلالات إستراتيجية عميقة، إذ منح اليمن فرصة للاندماج في النظام الدولي الناشئ بعد الحرب العالمية الأولى، وأتاح له الدخول في شبكة العلاقات الدبلوماسية بعيداً عن الهيمنة البريطانية التي كانت تفرض نفوذها على جنوب اليمن وميناء عدن، كما أن المعاهدة أعطت للإمام يحيى ورقة قوية في مواجهة خصومه المحليين، مما جعله حاكماً معترفاً به من إحدى القوى الأوروبية، الأمر الذي رفع من مكانته وهيبته داخلياً^(٢٠٧).

لم تكن المعاهدة بمعزل عن السياسة الإيطالية الفاشية، التي كانت تتطلع إلى استعادة "المجد الإمبراطوري الروماني" عبر توسيع النفوذ في أفريقيا والبحر الأحمر، لذلك فإن اعتراف إيطاليا بالإمام يحيى لم يكن بدافع تعزيز استقلال اليمن بقدر ما كان جزءاً من مشروع توسعي يرمي إلى استخدام اليمن كورقة ضغط ضد بريطانيا، وفرنسا في المنطقة، أما بالنسبة لليمن، فقد استفاد الإمام يحيى من تلك المعاهدة في تعزيز صورته كزعيم عربي مستقل يقف على مسافة واحدة من القوى العظمى، ويستطيع أن يوازن بين مصالحها دون أن يخضع لإحداها بشكل مطلق. بل إن المعاهدة ساعدته لاحقاً على إقامة اتصالات دبلوماسية مع ألمانيا النازية، وكذلك مع بعض الدول الإسلامية مثل تركيا وإيران، الأمر الذي أخرج اليمن من عزلته النسبية وأدخله في منظومة التفاعلات الدولية^(٢٠٨).

وأسهمت المعاهدة أيضاً في إعادة إدماج اليمن ضمن شبكة التجارة العالمية، بعد أن كان اقتصاده يعتمد بدرجة كبيرة على الاكتفاء الذاتي والزراعة التقليدية، إذ باتت الموانئ اليمنية تستقبل السلع الصناعية الحديثة القادمة من إيطاليا، مثل المنسوجات، الأدوات الزراعية، الأجهزة البسيطة، فضلاً عن المواد الغذائية المعلبة

(٢٠٧) عبد الله الحبشي، تاريخ اليمن الحديث دار الفكر، صنعاء، ١٩٩٢، ص ٢١٠.

(٢٠٨) محمد عبد الله مسواط، الإمام يحيى والوجود البريطاني في اليمن، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٠، ص ١٩٠.

التي كانت تُعد جديدة على السوق اليمني^(٢٠٩)، وقد أدى دخول تلك السلع إلى تغيير تدريجي في أنماط الاستهلاك لدى المجتمع اليمني، إذ بدأت بعض الشرائح الاجتماعية - خاصة النخب الحضرية - تميل إلى اقتناء البضائع الأوروبية بدلاً من الاكتفاء بالمنتجات المحلية التقليدية^(٢١٠).

وفرت تلك الحركة التجارية موارد مالية مهمة للإمام يحيى، الذي استفاد من الرسوم الجمركية، والضرائب المفروضة على عمليات الاستيراد والتصدير، وبذلك أصبحت المعاهدة أداة لتعزيز إيرادات الدولة، خاصة وأن اليمن كان يعاني من ضعف في الموارد المالية نتيجة غياب الصناعات الكبيرة وتراجع طرق التجارة البرية بعد الحرب العالمية الأولى^(٢١١).

أمّا بالنسبة للبن اليمني، الذي كان يشكل العمود الفقري للاقتصاد الوطني منذ القرن السابع عشر، فقد حظي باهتمام خاص في الاتفاقية، إذ حرصت إيطاليا على استيراده بكميات متزايدة، سواء لتلبية الطلب المتنامي في أسواقها الداخلية أو لإعادة تصديره إلى الأسواق الأوروبية، باعتباره من أجود أنواع البن في العالم^(٢١٢). ذلك الاهتمام أسهم في تعزيز مكانة البن اليمني على الصعيد العالمي، وزاد من عوائده المالية حتى صار يمثل بالنسبة لليمن أحد أهم مصادر الدخل القومي^(٢١٣).

يمكن القول إن المعاهدة جعلت من إيطاليا شريكاً اقتصادياً رئيساً لليمن، ليس فقط في مجال التجارة بل أيضاً في تشكيل أنماط جديدة من العلاقات الاقتصادية التي أخرجت البلاد من حالة الانغلاق ومع ذلك فقد أدى الانفتاح إلى تزايد الاعتماد

(٢٠٩) أحمد جابر عفيف، اليمن والتحول الاقتصادي في القرن العشرين، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٥، ص ٢٠١.

(٢١٠) عبد الله الحبشي، تاريخ اليمن الحديث، المصدر السابق، ص ٢١٤.

(٢١١) محمد عبد الله مسواط، المصدر السابق، ص ١٩٥.

(٢١٢) عبد الله البردوني، اليمن الجمهوري، دار العودة، بيروت، ١٩٧٧، ص ٩٣.

(٢١٣) Clive Dewey, Economic History of the Middle East, ١٨٠٠-١٩٣٩ (London: Routledge, ١٩٨١), p. ١٨٨.

على الواردات الأوروبية، وهو ما زرع بذور التبعية الاقتصادية على المدى البعيد، إذ باتت الأسواق اليمنية أكثر ارتباطاً بالتجارة الخارجية وأقل قدرة على الاكتفاء الذاتي. لم تكن البنود العسكرية في المعاهدة اليمنية-الإيطالية ملزمة أو مباشرة، لكنها حملت أبعاداً مهمة للطرفين؛ إذ مكّنت إيطاليا من تعزيز وجودها في البحر الأحمر، عن طريق منح سفنها الحربية امتيازات في الموانئ اليمنية، مثل التزود بالمياه والفحم والوقود، واستخدام بعض الموانئ كمراكز عبور واستراحة، جعلت تلك الامتيازات من اليمن قاعدة لوجستية مهمة للأسطول الإيطالي المتمركز أساساً في المستعمرات الإفريقية (إريتريا والصومال)، وبفضل ذلك، اكتسبت إيطاليا قدرة أكبر على المناورة في مواجهة النفوذ البريطاني المسيطر على عدن وقناة السويس^(٢١٤).

كانت تلك الخطوة جزءاً من إستراتيجية موسوليني التوسعية، التي هدفت إلى تطويق النفوذ البريطاني في المنطقة، وتحويل البحر الأحمر إلى مجال نفوذ إيطالي - أو ما سماه بعض المؤرخين بـ "البحيرة الإيطالية"^(٢١٥). وبالنسبة للبريطانيين، فقد شكلت تلك التسهيلات العسكرية مصدر قلق بالغ، إذ رأوا فيها تهديداً مباشراً لخطوط مواصلاتهم البحرية، خاصة وأن عدن كانت تمثل نقطة ارتكاز إستراتيجية لحماية طريق الهند، جوهرة التاج البريطاني^(٢١٦)، أما بالنسبة للإمام يحيى فقد استفاد من البنود العسكرية على نحو غير مباشر، إذ إنّ مجرد وجود قوة بحرية أوروبية كبرى مثل إيطاليا في موانئه وفر له دعماً معنوياً، وردعاً سياسياً، ضد خصومه في الداخل والخارج، ففي الداخل استطاع أن يوجه رسالة قوية إلى القبائل المتمردة والمعارضة لسلطته، مفادها أنه يحظى بدعم ضمني من قوة عظمى يمكن أن تتدخل عند

(٢١٤) Slot, B. J., op, sit, p. ٧٨.

(٢١٥) Neville, M., Op, sit, p ٦٩.

(٢١٦) British Colonial Office Records, Foreign Office Reports on Red Sea Security, CO ٧٣٠/٥٥, London, ١٩٢٧, p. ٢٠.

الحاجة وفي الخارج، شكّل ذلك الارتباط ورقة ضغط على بريطانيا التي كانت تسعى لإجباره على تقديم تنازلات في عدن والمناطق الجنوبية^(٢١٧).

لم تقدم إيطاليا دعمًا عسكريًا مباشرًا للإمام يحيى، لكنها تركت الباب مفتوحًا لعود غير رسمية بالدعم في حال تعرض اليمن لضغوط خارجية أو محاولات بريطانية للتوسع شمال عدن، تلك السياسة الإيطالية القائمة على الغموض البناء جعلت الإمام يحيى يشعر بثقة أكبر في مواجهة التحديات الخارجية، كما مكنته من المناورة بين القوى الكبرى دون الانجرار إلى تحالفات ملزمة^(٢١٨).

ساعدت التسهيلات العسكرية الإيطالية في رفع مكانة اليمن العسكرية والإستراتيجية على المستوى الإقليمي، إذ تحولت الموانئ اليمنية إلى نقاط مراقبة ونشاط بحري تتقاطع فيها مصالح القوى الكبرى، وهو ما جعل اليمن لاعبًا - ولو بشكل غير مباشر - في التوازنات العسكرية في البحر الأحمر، لكن ذلك الانخراط حمل معه أيضاً مخاطر؛ إذ زاد من حدة التنافس الدولي على اليمن، وفتح الباب أمام احتمالية أن يصبح مسرحاً لصراع مسلح بين بريطانيا وإيطاليا في حال تصاعد الخلافات بينهما في المنطقة^(٢١٩).

^(٢١٧) محمد عبد الله مسواط، المصدر السابق، ص ١٩٧.

^(٢١٨) فاروق عثمان أباطة، عدن والسياسة البريطانية في البحر الأحمر ١٨٣٩ - ١٩٣٨، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٧، ص ٢٤٥ - ٢٤٦.

^(٢١٩) أحمد محمد الشامي، المصدر السابق، ص ١٦٢.

المبحث الثاني

المعاهدة السعودية - الإيطالية ١٩٣٢م

أولاً: الأهداف العامة للمعاهدة.

جاءت المعاهدة السعودية - الإيطالية عام ١٩٣٢م في ظروف التنافس الاستعماري في منطقة الجزيرة العربية والبحر الأحمر، إذ كانت بريطانيا تفرض هيمنتها شبه المطلقة على طرق الملاحة البحرية في الخليج العربي، بينما سعت إيطاليا لكسر تلك الهيمنة وإيجاد موطئ قدم لها في المشرق العربي^(٢٢٠)، ورأت مملكة الحجاز وتوابعها في تلك المرحلة أنّ الدخول في معاهدة مع قوة أوروبية كبرى

(٢٢٠) أمين سعيد، تاريخ الجزيرة العربية الحديث، دار المعارف، القاهرة، ١٩٥٥، ص ٣٢٩.

سُيُعزَز مكانتها الدولية ويدعم مشروعاتها السياسية حين إعلان توحيد المملكة في ٢٣ أيلول ١٩٣٢م^(٢٢١).

كان الهدف الأبرز من جانب مملكة الحجاز يتمثل في الحصول على اعتراف دولي رسمي يعزز من شرعية الدولة الحديثة أمام العالم، وهي كانت بحاجة ماسة لإثبات وجودها السياسي والدبلوماسي أمام المجتمع الدولي^(٢٢٢)، فبعد أن نجح الملك عبد العزيز في توحيد الأقاليم المختلفة تحت راية الدولة الجديدة، أدرك أن التحدي الأكبر لم يعد عسكرياً داخلياً، وإنما دبلوماسياً خارجياً يتمثل في كسب الاعتراف الدولي وضمان الحضور السياسي في المحافل الإقليمية والعالمية^(٢٢٣).

هدفت المعاهدة إلى فتح قنوات اقتصادية، وتجارية جديدة مع أوروبا، خصوصاً وأن الاقتصاد السعودي كان في طور التشكل ويعتمد بشكل رئيسي على عوائد الحج والتجارة التقليدية. ولم تكن المملكة دخلت بعد في مرحلة عوائد النفط الكبرى (التي بدأت بعد ١٩٣٨م)، مما جعلها تبحث عن شركاء تجاريين يساهمون في دعم وارداتها من السلع المصنعة والمواد الأساسية. وبذلك، فإن المعاهدة مع إيطاليا كانت خطوة استراتيجية لتنويع الشركاء وتخفيف الاعتماد شبه المطلق على

^(٢٢١) تم إعلان توحيد المملكة العربية السعودية رسمياً في ٢٣ أيلول ١٩٣٢ على يد الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود بعد أن كانت أراضيها تتكون من كيانات سياسية متفرقة أبرزها سلطنة نجد ومملكة الحجاز إلى جانب مناطق أخرى مثل الأحساء وعسير التي خضعت لسلطات محلية مختلفة ومن ثم أعلن توحيد تلك الأقاليم تحت اسم المملكة العربية السعودية في خطوة أنهت حالة التعدد السياسي وأرست كياناً موحداً في شبه الجزيرة العربية. للمزيد أمين سعد تاريخ الدولة العربية السعودية عهد الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن، دار الكتاب العربي بيروت، (د.ت)، ^(٢٢١) خير الدين الزركلي، شبه الجزيرة في عهد الملك عبد العزيز، ج ٢، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٧٧، ص ٢١٤.

^(٢٢٢) خير الدين الزركلي، شبه الجزيرة في عهد الملك عبد العزيز، ج ٢، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٧٧، ص ٢١٤.

^(٢٢٣) أمين سعيد، المصدر السابق، ص ٣٢٩.

بريطانيا التي سيطرت على معظم طرق الملاحة عبر الخليج والمحيط الهندي^(٢٢٤)، كما أن الملك عبد العزيز أراد من خلال تلك السياسة تأكيد استقلالية القرار السعودي، إذ لا تكون المملكة رهينة لإملاءات قوة واحدة مهما بلغت هيمنتها^(٢٢٥).

إلى جانب ذلك، تبنى الملك عبد العزيز "سياسة التوازن الدولي"، إذ حاول فتح قنوات مع بريطانيا، والولايات المتحدة وإيطاليا في وقت واحد، فالمعاهدة لم تكن مجرد اتفاق اقتصادي، بل خطوة دبلوماسية تعكس رغبة القيادة السعودية في إبراز صورة دولة مستقلة ذات سيادة، قادرة على التعامل مع أكثر من طرف دولي وفق مبدأ الندية والاحترام المتبادل^(٢٢٦)، أمّا من الجانب الإيطالي ارتبطت أهداف روما الفاشية مباشرة بسياساتها التوسعية في البحر الأحمر والقرن الإفريقي، إذ كانت ترى في السعودية جسراً جغرافياً واقتصادياً يصل بين شمال أفريقيا، ومستعمراتها في شرق القارة (إريتريا والصومال)، ويكفل لها تعزيز نفوذها البحري الممتد نحو المحيط الهندي^(٢٢٧)، وكانت إيطاليا تتطلع إلى تحويل البحر الأحمر إلى مجال نفوذ خاص بها، وهو ما جعلها حريصة على توطيد علاقاتها مع المملكة التي تمتلك أطول سواحل على ذلك البحر الحيوي^(٢٢٨).

ومن الجانب الاقتصادي سعت إيطاليا إلى الحصول على امتيازات تجارية داخل الأسواق السعودية، ولأسيما في ميناء جدة الذي كان يشكّل المنفذ التجاري

(٢٢٤) محمد آل زلفة، العلاقات السعودية - الأوروبية في عهد الملك عبد العزيز، مكتبة الملك عبد العزيز، الرياض، ١٩٩٢، ص ٦١.

(٢٢٥) عبد الله الطريقي، الملك عبد العزيز والسياسة الدولية، مكتبة العبيكان، الرياض، ١٩٩٠، ص ٩٢.

(٢٢٦) Uzi Rabi, The Emergence of the Saudi State: Diplomacy and International Recognition, Middle Eastern Studies, Vol. ٣٨, No. ٤, ٢٠٠٢, p. ٤٥.

(٢٢٧) Alberto Tarchiani, Italy and the Arabian Peninsula, Rome: Ministry of Foreign Affairs, ١٩٣٣, p. ٤٢.

(٢٢٨) William R. Polk, The Opening of Saudi Arabia to the West, London: Oxford University Press, ١٩٥٦, p. ١١٩.

الرئيس للمملكة، فقد رأت أن وجود موطن قدم لها هناك يتيح لشركاتها فرصة تصريف السلع المصنعة، والحصول على عقود مستقبلية متعلقة بالنقل البحري والخدمات الملاحية. كما أن المعاهدة وفرت لها أفقاً جديداً للتفكير في الاستثمار في مشاريع البنية التحتية داخل السعودية، خاصة في مجالات الطرق والموانئ التي كانت الدولة بحاجة ماسة لتطويرها^(٢٢٩).

وفي الجانب السياسي، طمح موسوليني إلى جعل المعاهدة نموذجاً أولياً لتوسيع نفوذ إيطاليا في منطقة الشرق الأوسط. ولم يقتصر طموحه على الجانب الاقتصادي فحسب، بل أراد أن تتضمن نصوص المعاهدة إشارات واضحة إلى مبدأ السيادة والاحترام المتبادل، بما يمنحه شرعية قانونية في التعامل مع المملكة، ويبرز إيطاليا بوصفها قوة عظمى تعترف بالدول الناشئة. كما عُدَّت مبادرة إيطاليا للاعتراف المبكر بالمملكة العربية السعودية إنجازاً دبلوماسياً بارزاً، تفوقت فيه على بريطانيا وفرنسا، لتصبح أول دولة أوروبية كبرى تُبرم اتفاقاً رسمياً مع الدولة السعودية، وهو ما نال اهتماماً إعلامياً واسعاً آنذاك^(٢٣٠).

يبدو إن المعاهدة السعودية - الإيطالية ١٩٣٢م لم تكن مجرد اتفاقية ثنائية ذات طابع بروتوكولي، بل عكست أهدافاً استراتيجية متباينة، السعودية سعت إلى ترسيخ الشرعية والانفتاح الاقتصادي، وإيطاليا هدفت إلى كسر الاحتكار البريطاني والتغلغل في منطقة تُعدّ من أهم الممرات الاستراتيجية في العالم، وشكلت تلك الأهداف المتقاطعة الأساس الذي قام عليه نص المعاهدة وبنودها اللاحقة.

ثانياً: ظروف ومفاوضات المعاهدة.

(٢٢٩) Claire Beaugrand, *State-Building in Saudi Arabia: From Tribal Society to Monarchy*, London: I.B. Tauris, ٢٠١١, p. ٩٥.

(٢٣٠) Italian Foreign Ministry Records, *Treaty between Italy and Saudi Arabia*, ١٩٣٢, Rome: Archivio Storico Diplomatico, Doc. No. ١٥, p. ٧.

بدأت الظروف التمهيدية للمعاهدة في ظل اجواء سياسية وإقليمية حساسة، إذ كانت منطقة الجزيرة العربية تشهد تنافسًا محتدمًا بين القوى الاستعمارية، فقد فرضت بريطانيا سيطرتها على الخليج العربي، بينما تمركزت فرنسا في سوريا ولبنان، في حين سعت إيطاليا الفاشية إلى ترسيخ حضورها في المشرق العربي ضمن مشروع توسعي يشمل البحر الأحمر والقرن الإفريقي، وفي وسط تلك الاجواء وجدت المملكة العربية السعودية نفسها أمام ضرورة تعزيز موقعها الدولي من خلال الحصول على اعتراف دبلوماسي رسمي^(٢٣١).

أرسلت الحكومة الإيطالية في أواخر عام ١٩٣١م مبعوثين دبلوماسيين إلى جدة بغية التباحث مع المسؤولين السعوديين بشأن إقامة علاقات رسمية، وكان من أبرز هؤلاء المبعوثين إركولي فرانشي وقنصل إيطاليا في جدة غاستوني غوليدا الذان أوكلت إليهما وزارة الخارجية الإيطالية مهمة إدارة الحوار باسم الحكومة الفاشية^(٢٣٢)، وقد جاءت تلك الخطوة في وقت كانت فيه إيطاليا تبحث عن فرص جديدة لتعزيز مكانتها في الشرق الأوسط، خصوصًا بعد أن عززت وجودها في البحر الأحمر عبر مستعمراتها في ليبيا وشرق إفريقيا، وأدركت أن المملكة العربية السعودية الناشئة تمثل فرصة استراتيجية لإيجاد موطن قدم في قلب الجزيرة العربية^(٢٣٣).

استقبلت المبادرة الإيطالية بترحيب سعودي حذر فمن جانب، أدرك الملك عبد العزيز أن الانفتاح على قوة أوروبية كبرى أخرى سيُكسب المملكة اعترافًا دوليًا إضافيًا يعزز من مشروعيتها ويؤكد مكانتها كدولة مستقلة ذات سيادة، ومن جانب آخر، كان الملك يخشى أن يشير ذلك الانفتاح قلق بريطانيا، التي كانت تُراقب عن كثب كل تحركات المملكة في علاقاتها الخارجية، نظرًا لهيمنتها الطويلة على الخليج

(٢٣١) أمين سعيد، المصدر السابق، ص ٣٣٤.

(٢٣٢) محمد آل زلفة، المصدر السابق، ص ٦٨.

(٢٣٣) Alberto Tarchiani, Italy and the Arabian Peninsula, Rome: Ministry of Foreign Affairs, ١٩٣٣, p. ٤٦.

العربي وسيطرتها على الممرات البحرية الرئيسية^(٢٣٤)، لذا تعامل الملك مع المبعوث الإيطالي بأسلوب متوازن؛ فقد أبدى استعداداً لمناقشة فرص التعاون، لكنه في الوقت نفسه حرص على أن تكون صياغة أي اتفاقية مشروطة بالاعتراف الصريح بالسيادة السعودية الكاملة، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية^(٢٣٥).

كان الترحيب الحذر من جانب الرياض انعكاساً لسياسة الملك عبد العزيز القائمة على المناورة الدبلوماسية وتعدد المحاور، فهو كان يسعى لبناء شبكة من العلاقات الدولية تتيح له التحرر من الاعتماد الكلي على بريطانيا، وفي الوقت نفسه لم يكن مستعداً للدخول في مواجهة مباشرة معها، ومن هنا جاءت المفاوضات مع الوفد الإيطالي في جدة محاولة لفتح مجال جديد أمام المملكة على الصعيد الدولي، مع التأكيد الدائم على أن أي معاهدة لن تكون على حساب التوازنات القائمة أو السيادة الوطنية^(٢٣٦).

أن اختيار جدة لعقد المفاوضات لم يكن أمراً عابراً، بل يعكس أهميتها كميناء رئيسي ومركز دبلوماسي واقتصادي للمملكة، إذ كانت بوابة الحجاز إلى العالم الخارجي، ومنها تمر البعثات التجارية والحجاج والدبلوماسيون، الأمر الذي جعلها بيئة مناسبة لإجراء حوار يتصل بالسياسة الخارجية للدولة السعودية الناشئة^(٢٣٧)، وبذلك، فإن اللقاء بين الكونت سكوزي والمسؤولين السعوديين لم يكن مجرد مباحثات ثنائية عابرة، وإنما خطوة محورية مهدت الطريق لصياغة أول معاهدة رسمية بين المملكة وإحدى القوى الأوروبية الكبرى بعد إعلان توحيدها^(٢٣٨).

(٢٣٤) خير الدين الزركلي، شبه الجزيرة في عهد الملك عبد العزيز، ص ٢٢٣.

(٢٣٥) عبد الله الطريقي، المصدر السابق، ص ١٠١.

(٢٣٦) Uzi Rabi, The Emergence of the Saudi State: Diplomacy and International Recognition, Middle Eastern Studies, Vol. ٣٨, No. ٤, ٢٠٠٢, p. ٤٧.

(٢٣٧) أمين سعيد، المصدر السابق، ص ٣٣٥.

(٢٣٨) Italian Foreign Ministry Records, Treaty between Italy and Saudi Arabia, ١٩٣٢, Rome: Archivio Storico Diplomatico, Doc. No. ١٧, p. ١٥.

ركزت المباحثات بين الطرفين على وضع أسس واضحة لتنظيم العلاقات المستقبلية، وكان الموقف السعودي حازماً في التشديد على مبدأ المساواة في الحقوق التجارية والامتيازات القنصلية، والتأكيد على ضرورة أن يتضمن نص الاتفاقية اعترافاً صريحاً بالسيادة الكاملة للمملكة ووحدة أراضيها، وعدم السماح بأي شكل من أشكال التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية. ذلك الإصرار لم يكن مجرد موقف تفاوضي عابر، بل امتداداً لخط عام في السياسة الخارجية السعودية منذ معاهدة جدة مع بريطانيا عام ١٩٢٧م، والذي أكد على أن الدولة السعودية تسعى إلى الاعتراف لا إلى الحماية أو الأنتداب^(٢٣٩)، وفي المقابل كان الجانب الإيطالي ينظر إلى الاتفاقية من زاوية استراتيجية واقتصادية، إذ ركّز على الحصول على امتيازات، وتسهيلات للتجار الإيطاليين في جدة ومكة، وإمكانية فتح قنصلية إيطالية في جدة، باعتبارها قاعدة دبلوماسية، وتجارية دائمة لإيطاليا في الجزيرة العربية. وقد ارتبط ذلك الهدف بالرغبة الإيطالية في منافسة النفوذ البريطاني والفرنسي في المشرق العربي، ومن ثم فإن وجود قنصلية لإيطاليا في جدة سيُعدّ نقطة ارتكاز سياسية واقتصادية تتيح لروما مراقبة التطورات عن قرب^(٢٤٠)

أُتِمت تلك المفاوضات بـ السرعة والجدية إذ لم تستغرق وقتاً طويلاً للوصول إلى اتفاق، وهو ما يعكس وجود تقارب في المصالح بين الطرفين، وكان الملك عبد العزيز يحرص على أن تُتَوَّج تلك الاتصالات باتفاقية رسمية تتزامن مع الإعلان الرسمي عن قيام المملكة في أيلول ١٩٣٢م، حتى تُسجَّل في الرأي العام الدولي كدولة ذات اعتراف أوروبي مبكر، وفي الوقت نفسه كانت إيطاليا متحمسة لتحقيق إنجاز دبلوماسي يُحسب لموسوليني أنه في مقدمة الزعماء الأوروبيين الذين أقاموا علاقات رسمية مع المملكة الجديد، وبعد سلسلة من اللقاءات والنقاشات التفصيلية،

(٢٣٩) خير الدين الزركلي، المصدر السابق، ص ٢٢٥.

(٢٤٠) محمد آل زلفة، العلاقات السعودية - الأوروبية في عهد الملك عبد العزيز، مكتبة الملك عبد العزيز، الرياض، ١٩٩٢، ص ٧٢.

وُضعت مسودة المعاهدة، التي تضمنت أربعة بنود رئيسية: منها فتح قنصلية إيطالية في جدة، لتكون أول تمثيل دبلوماسي لإيطاليا في المملكة، ومنح امتيازات وتسهيلات للتجار الإيطاليين، بما يضمن حرية تنقل البضائع، وفتح المجال للشركات الإيطالية لدخول السوق السعودية، والاعتراف الرسمي من إيطاليا بالدولة السعودية الجديدة، بما يشمل سيادتها ووحدة أراضيها، والالتزام الصريح باحترام السيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للمملكة^(٢٤١).

مثل ذلك التوازن في المطالب، والمكاسب إنجازاً دبلوماسياً للطرفين، إذ تمكنت السعودية من كسب اعتراف دولي جديد يعزز مكانتها وشرعيتها، بينما ضمنت إيطاليا وجوداً سياسياً واقتصادياً في منطقة كانت حتى ذلك الحين محصورة في دائرة النفوذ البريطاني - الفرنسي. كما أن تلك المعاهدة أسست لنموذج جديد في العلاقات الدولية للمملكة، يقوم على قاعدة الاعتراف المتبادل والتعامل الندي مع القوى الكبرى، لا على أساس التبعية أو الوصاية^(٢٤٢).

ثالثاً: المراسلات الرسمية التي سبقت المعاهدة وظروف عقدها:

رأت الحكومة الإيطالية مع تزايد قوة الدعم البريطاني لابن سعود ضرورة التقرب منه والعمل على فتح قناة تفاوضية لعقد اتفاقية للصداقة والتعاون، بهدف تأمين موطئ قدم لها في منطقة البحر الأحمر الاستراتيجية، وبدأت الحكومة الإيطالية بالاعتراف بابن سعود ملكاً على الحجاز منذ شباط ١٩٢٦ عن طريق قنصلها في جدة فاريز، وفي مطلع ثلاثينيات القرن العشرين كلفت قنصلها الجديد

(٢٤١) William R. Polk, The Opening of Saudi Arabia to the West, London: Oxford University Press, ١٩٥٦, p. ١٢٣.

(٢٤٢) Italian Foreign Ministry Records, Treaty between Italy and Saudi Arabia, ١٩٣٢, Rome: Archivio Storico Diplomatico, Doc. No. ١٧, p. ١٨.

ببدء المفاوضات مع ابن سعود لتنظيم العلاقات الثنائية^(٢٤٣).

تبادلت الحكومتان السعودية والإيطالية في شباط ١٩٣٢ رسائل رسمية تؤكد نوايا الطرفين في إرساء أسس التعاون، إذ بعث الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود برسالة رسمية إلى الحكومة الإيطالية عبر فيها عن رغبة المملكة في تطوير علاقاتها الخارجية مع الدول الصديقة على قاعدة الاحترام المتبادل للسيادة والاستقلال، مشددًا على أن المملكة حريصة على بناء شبكة من العلاقات الدولية المتوازنة التي تُبعدها عن دائرة النفوذ الحصري لأي قوة أجنبية^(٢٤٤). عكس مضمون الرسالة سياسة الملك عبد العزيز الثابتة في الحرص على استقلال القرار السياسي، والدبلوماسي للمملكة، وهو ما ظهر جليًا منذ توقيع معاهدة جدة مع بريطانيا عام ١٩٢٧م، إذ جعل مبدأ السيادة وعدم التدخل أساسًا في جميع الاتفاقيات الدولية^(٢٤٥).

ردّت الحكومة الإيطالية برسالة رسمية حملت توقيع موسوليني نفسه، في خطوة تحمل دلالات سياسية مهمة، إذ أراد الزعيم الفاشي أن يظهر شخصيًا كرجل دولة يدعم الاعتراف بالمملكة السعودية الجديدة، ويؤكد تقديره لمكانتها الاستراتيجية في الجزيرة العربية، وقد تضمنت الرسالة الإيطالية إشادة بجهود الملك عبد العزيز في توحيد بلاده، ووصفت المملكة بأنها "قوة صاعدة في الشرق يجب التعامل معها على أساس من الاحترام والشراكة"^(٢٤٦).

لم تقتصر المراسلات على عبارات المجاملة الدبلوماسية، بل كانت ذات مضمون جوهري تناول شروط الاعتراف المتبادل، إذ وضعت المملكة العربية السعودية خطوطًا حمراء واضحة أمام الجانب الإيطالي، وجاء في الرسائل السعودية

^(٢٤٣) فهد عباس سليمان السباعي، العلاقات السعودية-الإيطالية: دراسة تاريخية (١٩٣٢-١٩٥٣)، دورية كان التاريخية، العدد ٥٨، ٢٠٢٢، ص ١٩٦.

^(٢٤٤) خير الدين الزركلي، شبه الجزيرة في عهد الملك عبد العزيز، ص ٢٢٨.

^(٢٤٥) أمين سعيد، المصدر السابق، ص ٣٣٨.

^(٢٤٦) محمد آل زلفة، المصدر السابق، ص ٧٥.

أن أي اتفاق لن يُفهم منه بأي حال من الأحوال أنه يُدخل المملكة في دائرة النفوذ الأجنبي، أو يمنح روما امتيازات خاصة تتعارض مع استقلالها السياسي والاقتصادي. لقد شدد الملك عبد العزيز على أن المملكة الناشئة لم تُبنَ على أساس التبعية أو الحماية، وإنما على الاستقلال التام والسيادة الكاملة، وهو ما كان يُمثّل حجر الزاوية في سياسته الخارجية^(٢٤٧)

شددت إيطاليا في المقابل في مراسلاتها على أن اعترافها بالمملكة سيكون اعترافًا كاملاً بوحدة أراضيها وسيادتها، وأنها لا تسعى إلى فرض أي شكل من أشكال الوصاية أو الحماية، بل تنظر إلى الاتفاقية كمدخل للتعاون يقوم على المنفعة المتبادلة في مجالات التجارة والاقتصاد والدبلوماسية، ذلك التوضيح كان مقصودًا من قبل موسوليني، الذي أراد طمأنة الملك عبد العزيز بأن العلاقة بين الطرفين ستكون على أساس الندية، وهو أمر بالغ الأهمية نظرًا لحساسية الموقف السعودي من النفوذ الأجنبي في المنطقة^(٢٤٨).

كشفت بعض الوثائق الإيطالية أن موسوليني أصدر تعليمات مباشرة إلى وزارة الخارجية بضرورة التعامل مع المملكة باعتبارها دولة ذات سيادة كاملة، والابتعاد عن أي خطاب قد يُفهم منه محاولة للتدخل في شؤونها الداخلية. وفي تعليماته، شدد موسوليني على أن الاعتراف السعودي يجب أن يُستثمر لتقوية النفوذ الإيطالي في البحر الأحمر، عبر ربط ذلك الاعتراف بمصالح بلاده الاستراتيجية في شرق إفريقيا وليبيا. وبذلك، فإن مضمون الرسائل الإيطالية لم يكن مجرد إجراء بروتوكولي روتيني، وإنما جزءًا من رؤية استراتيجية متكاملة تهدف إلى إدخال

^(٢٤٧) خير الدين الزركلي، المصدر السابق، ص ٢٢٨.

^(٢٤٨) عبد الله الطريقي، المصدر السابق، ص ١٠٥.

السعودية في دائرة النفوذ السياسي والاقتصادي الإيطالي بصورة ناعمة، من خلال الاعتراف والتمثيل الدبلوماسي والتبادل التجاري^(٢٤٩).

مثل تبادل الرسائل لحظة اختبار دبلوماسي حقيقية، فمن جانب كان الملك عبد العزيز يوازن بين حاجته إلى كسب اعتراف دولي أوروبي قوي يعزز من مكانة المملكة، وبين حرصه الشديد على حماية استقلالها من أي مساس. ومن جانب آخر، كانت إيطاليا تسعى إلى أن تجعل من تلك المعاهدة بوابةً لتوسيع نفوذها الاستراتيجي في الجزيرة العربية، دون أن تُظهر نواياها التوسعية بشكل مباشر، بل عبر خطاب دبلوماسي يتحدث عن التعاون والتكافؤ. وقد تجلت براعة الطرفين في صياغة تلك الرسائل التي أظهرت توافقًا ظاهريًا يخفي وراءه حسابات عميقة لكل طرف^(٢٥٠).

كان موسوليني مدفوعًا برغبته في تعزيز مكانة إيطاليا الدولية ومنافسة بريطانيا وفرنسا، أن الاعتراف بالمملكة السعودية الجديدة يمكن أن يكون ورقة دبلوماسية رابحة، حيث أوضح في مراسلاته الداخلية أن الاعتراف ينبغي أن يُستثمر في تعزيز الحضور الإيطالي في البحر الأحمر وربطه بشكل مباشر بمصالح إيطاليا الاستراتيجية في شرق إفريقيا وليبيا، إذ يشكل حلقة في سلسلة مشروع توسعي أوسع يمتد من البحر المتوسط حتى المحيط الهندي^(٢٥١). وكان ينظر إلى البحر الأحمر باعتباره "شريانًا استراتيجيًا" لا يقل أهمية عن قناة السويس، وأن التغلغل فيه عبر

(٢٤٩) Italian Foreign Ministry Records, Treaty between Italy and Saudi Arabia, ١٩٣٢, Rome: Archivio Storico Diplomatico, Doc. No. ١٩, p. ٢٢.

(٢٥٠) Uzi Rabi, The Emergence of the Saudi State: Diplomacy and International Recognition, Middle Eastern Studies, Vol. ٣٨, No. ٤, ٢٠٠٢, p. ٥٢.

(٢٥١) Alberto Tarchiani, Italy and the Arabian Peninsula, Rome: Ministry of Foreign Affairs, ١٩٣٣, p. ٥١.

اعتراف دبلوماسي بالمملكة السعودية سيتيح لإيطاليا موقعًا متقدمًا لمواجهة الهيمنة البريطانية هناك^(٢٥٢).

فسر الطابع الاستراتيجي أن المراسلات المتبادلة بين الرياض وروما لم تكن مجرد إجراءات بروتوكولية عابرة، بل انعكاسًا لرؤية أوسع للسياسة الخارجية الإيطالية، التي سعت إلى إعادة رسم خرائط النفوذ في المنطقة، ومن هنا فإن موسوليني أعطى أهمية خاصة لتلك المعاهدة، إذ أراد أن يقدمها للرأي العام الأوروبي كدليل على أن إيطاليا لم تعد مجرد دولة لها نفوذ في البحر الأحمر، بل باتت قادرة على إبرام اتفاقيات مع دول ناشئة ومستقلة في قلب الجزيرة العربية^(٢٥٣).

وفي نهاية تلك المراسلات جرى الاتفاق النهائي على نصوص المعاهدة التي تم التوقيع عليها في العاصمة روما في العاشر من شباط ١٩٣٢م، ومثل التوقيع اعتراف رسمي من دولة أوروبية بالمملكة عبد العزيز على مملكة الحجاز وسلطنة نجد وما تبعها، وعد في حينه حدثًا بالغ الأهمية على المستويين السعودي والدولي، إذ نظر الملك عبد العزيز إلى ذلك الإنجاز باعتباره انتصارًا دبلوماسيًا يعزز شرعية دولته في مواجهة التحديات الخارجية، ويؤكد استقلالها عن أي هيمنة أجنبية، خصوصًا في ظل مراقبة بريطانيا المستمرة لعلاقات المملكة الناشئة^(٢٥٤).

أمّا في الجانب الإيطالي حظي التوقيع على المعاهدة بتغطية واسعة في الصحافة الإيطالية باعتباره نجاحًا جديدًا للسياسة الخارجية لموسوليني، ودليلاً على أن إيطاليا قادرة على منافسة بريطانيا، وفرنسا في قلب العالم العربي وقد استُخدمت

(^{٢٥٢}) British Colonial Office Records, Reports on Italian Activities in the Red Sea, London: National Archives, CO ٧٣٣/٢١٠, ١٩٣٢, p. ١٣.

(^{٢٥٣}) Claire Beaugrand, State-Building in Saudi Arabia: From Tribal Society to Monarchy, London: I.B. Tauris, ٢٠١١, p. ٩٧.

(^{٢٥٤}) خير الدين الزركلي، شبه الجزيرة في عهد الملك عبد العزيز، ص ٢٣٠.

تلك التغطية لتغذية الخطاب القومي الفاشي في الداخل، وإبراز صورة إيطاليا كقوة صاعدة ذات نفوذ متنامٍ في الشرق الأوسط^(٢٥٥).

وبذلك فإن المعاهدة لم تكن مجرد وثيقة دبلوماسية عادية، بل منعطفًا مهمًا في تاريخ العلاقات السعودية - الأوروبية، جمعت بين الطموح السعودي في الحصول على الشرعية الدولية، والطموح الإيطالي في مد نفوذه الاستراتيجي إلى منطقة طالما اعتُبرت ساحة حصرية للنفوذ البريطاني، والجدير بالذكر أن تلك المراسلات لم تمر مرور الكرام على القوى الأوروبية الأخرى، وبالأخص بريطانيا، التي كانت ترى نفسها صاحبة اليد الطولى في شؤون الجزيرة العربية والخليج، فقد تابعت وزارة الخارجية البريطانية عن كثب تطورات الحوار السعودي - الإيطالي، وأظهرت وثائقها في تلك الفترة حالة من القلق المكتوم من احتمال أن تستغل إيطاليا ذلك الاعتراف المبكر لتثبيت نفوذها في البحر الأحمر، الأمر الذي قد يهدد المصالح البريطانية الإستراتيجية، خصوصًا أن بريطانيا كانت تعد البحر الأحمر طريقًا حيويًا لربط مستعمراتها في الهند بموطنها الأم عبر قناة السويس^(٢٥٦).

وعلى الرغم من كون بريطانيا لم تُبدِ اعتراضًا رسميًا على المعاهدة، وذلك لحرصها على عدم استفزاز الرياض وإبقاء علاقتها بالملك عبد العزيز في مسار ودي بعد معاهدة جدة عام ١٩٢٧م، إلا أنه مراسلات وزارة الخارجية البريطانية (Foreign Affairs) حملت عبارات تعكس حذرًا شديدًا من النوايا الإيطالية. وقد أُشير في تقارير دبلوماسية بريطانية إلى أن حكومة روما ربما تسعى عبر فتح

(^{٢٥٥}) La Stampa, "Trattato di Amicizia fra Italia e Arabia Saudita," ١٢ February ١٩٣٢, p. ٣.

(^{٢٥٦}) British Colonial Office Records, Reports on Foreign Relations in Arabia, London: National Archives, CO ٧٣٣/٢٠٦, ١٩٣٢, p. ١٧.

قنصليتها في جدة إلى ممارسة دور سياسي يفوق الدور التجاري، وذلك ما يشكل تهديدًا غير مباشر للنفوذ البريطاني التقليدي في تلك المنطقة^(٢٥٧).

أما فرنسا، فرأت في تلك المراسلات والمعاهدة مؤشرًا واضحًا على تحرر السياسة الخارجية السعودية من دائرة النفوذ البريطاني وحده، ففرنسا التي كانت حينها تُعزز وجودها في سوريا ولبنان تحت نظام الانتداب^(٢٥٨)، وجدت أن دخول إيطاليا على خط العلاقات مع المملكة العربية السعودية قد يفتح الباب أمامها هي الأخرى لبناء قنوات رسمية مع المملكة، وانعكس ذلك في محاولات فرنسية لاحقة لتعزيز الاتصال بالمملكة العربية السعودية، سواء عبر القنوات الدبلوماسية أو عبر إرسال بعثات ثقافية وتجارية، سعيًا لكسر العزلة الفرنسية في الجزيرة العربية، التي طالما احتكر البريطانيون التأثير فيها^(٢٥٩).

إن دخول إيطاليا على خط العلاقات السعودية حمل أيضاً بعداً نفسياً ودعائياً في أروقة السياسة الأوروبية، فقد قُدمت المعاهدة في الصحافة الإيطالية بوصفها نجاحًا لموسوليني في منافسة بريطانيا وفرنسا داخل مجال كان يعدُّ تاريخيًا محصورًا عليهما. في المقابل، تعاملت الصحافة البريطانية مع الخبر بفتور، محاولةً التقليل من أهميته عبر وصفه بأنه مجرد اتفاق بروتوكولي لا تأثير له على طبيعة العلاقة الخاصة بين لندن والرياض^(٢٦٠).

(٢٥٧) Harold Dickson, *The Arab of the Desert: A Glimpse into Badawin Life in Kuwait and Saudi Arabia*, London: George Allen & Unwin, ١٩٤٩, p. ٢٧٦.
(٢٥٨) Ibid, P. ٢٧٧.

(٢٥٩) محمد آل زلفة، العلاقات السعودية - الأوروبية في عهد الملك عبد العزيز، ص ٨١.

(٢٦٠) The Times (London), "Italian Treaty with Saudi Arabia," ١٣ February ١٩٣٢, p. ٦.

يمكن القول إن المعاهدة السعودية - الإيطالية، وما سبقها من مراسلات رسمية، لم تكن مجرد خطوة دبلوماسية ثنائية، بل كانت أيضاً حلقة في صراع النفوذ الأوروبي على الجزيرة العربية، فهي منحت السعودية فرصة لإثبات استقلال قرارها السياسي أمام القوى الكبرى، وفي الوقت نفسه مثّلت تحدياً مبطناً لبريطانيا، وإشارة لفرنسا بأن المجال ما زال مفتوحاً لدخولها في علاقات مباشرة مع الرياض، وهو ما تحقق فعلاً.

رابعاً: نتائج المعاهدة السعودية - الإيطالية ١٩٣٢

شكّل توقيع المعاهدة السعودية - الإيطالية عام ١٩٣٢م منعطفاً جوهرياً في مسار العلاقات الدولية للمملكة العربية السعودية الناشئة، وقد حرص الملك عبد العزيز على استثمار ذلك الحدث من خلال إقامة علاقات دبلوماسية مع القوى الكبرى لإضفاء شرعية دولية على كيانه السياسي الجديد، وجاء الاعتراف الإيطالي في مقدمة تلك الاعترافات^(٢٦١)، وأكسبت تلك المعاهدة الدولة السعودية الوليدة دعامة سياسية قوية في مواجهة القوى الإقليمية والدولية. فالمملكة كانت حينها محاطة بتحديات عدة: النفوذ البريطاني في الخليج واليمن الجنوبي، النفوذ الفرنسي في سوريا، ولبنان، إضافة إلى بقايا المطامح الهاشمية في الحجاز والعراق^(٢٦٢).

ساعد توقيع المعاهدة على تعزيز مكانة الملك عبد العزيز كزعيم عربي وإسلامي، فأقامة علاقات مع دولة أوروبية مثل إيطاليا، دون أن يكون ذلك على حساب هويته الإسلامية أو العربية، عكس صورة دولة جديدة قادرة على التعامل بنديّة مع العالم الغربي، وفي الوقت نفسه متمسكة بخصوصيتها الحضارية والدينية، انعكس ذلك إيجاباً على مكانة الملك عبد العزيز في العالمين العربي والإسلامي، إذ

(٢٦١) خير الدين الزركلي، المصدر السابق، ص ١٤٧.

(٢٦٢) محمد آل زلفة، العلاقات السعودية - البريطانية، ص ١٥٣.

بدا وكأنه يجمع بين الأصالة في الداخل والقدرة على التحرك الدبلوماسي في الخارج^(٢٦٣).

أما على مستوى التوازنات الإقليمية، فقد ساعدت المعاهدة على تحقيق توازن نسبي في العلاقات الخارجية للمملكة، إذ بدا أن المملكة لا تقع تحت التأثير البريطاني المطلق، رغم الروابط الاقتصادية التي كانت تربطها ببريطانيا، وجود إيطاليا كشريك سياسي جديد أعطى انطباعاً بأن المملكة تسعى إلى تنويع علاقاتها، وهو ما عزز من استقلالية قرارها السياسي، ورفع من قيمتها الإستراتيجية في حسابات القوى الكبرى، خاصة في ظل التنافس المحموم على النفوذ في البحر الأحمر وشبه الجزيرة العربية^(٢٦٤).

جاءت المعاهدة في وقت كانت فيه المملكة العربية السعودية تخطو خطواتها الأولى نحو بناء كيان اقتصادي متماسك بعد إتمام عملية التوحيد السياسي. إذ لم يكن الاقتصاد السعودي في أوائل الثلاثينيات متنوعاً، أو قائماً على قاعدة صناعية، أو نفطية، بل اعتمد بصورة شبه رئيسة على العوائد الجمركية، والحج والتجارة البسيطة ومن هنا، شكّلت المعاهدة مع إيطاليا فرصة مهمة لإدخال المملكة في شبكة التجارة الدولية، وتنويع شركائها الاقتصاديين بعيداً عن السيطرة البريطانية شبه المطلقة على موانئ البحر الأحمر والخليج العربي^(٢٦٥).

نصت الاتفاقية على الاعتراف بالملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود ملكاً على الحجاز ونجد وملحقاتها، وتوثيق علاقات الصداقة بين البلدين، كما نصت على إقامة علاقات سياسية دبلوماسية، وتمتع الممثلين السياسيين بالمعاملة الحسنة

^(٢٦٣) عبد الرحمن العساف، الملك عبد العزيز وبناء الدولة السعودية الحديثة الرياض، مكتبة العبيكان، (٢٠٠٥)، ص ٩٧.

^(٢٦٤) Neville, M., Italy's Policy in the Red Sea and the Arabian Peninsula, ١٩٢٠-١٩٣٥ (Oxford: Middle East Studies Centre, ١٩٨٩), p. ٧١.

^(٢٦٥) خليل إبراهيم، التاريخ الاقتصادي للمملكة العربية السعودية، جامعة الملك سعود، الرياض، ١٩٩٧، ص ١١٢.

وفق القانون الدولي، مع التزام المعاملة بالمثل لرعايا البلدين، وعلى ضوء ذلك قام الأمير فيصل بعدة زيارات رسمية إلى إيطاليا بين عامي ١٩٣٢ و ١٩٣٣، إذ استقبله المسؤولون الإيطاليون بحفاوة، وتم توقيع اتفاقية تجارية ثانية في ٢٢ نيسان ١٩٣٣ لتعزيز التعاون الاقتصادي، كما رفعت الحكومة الإيطالية مستوى التمثيل الدبلوماسي في جدة إلى وزير مفوض^(٢٦٦).

عملت الشركات الإيطالية بموجب الاتفاقية على تعزيز صادراتها نحو المملكة، ولاسيما السلع الصناعية التي كانت البلاد في أمس الحاجة إليها في تلك المرحلة، مثل أدوات البناء، المواد المعدنية، الأقمشة الأوروبية، والسيارات التي بدأت تشق طريقها إلى أسواق الحجاز والرياض^(٢٦٧)، ولعل دخول السيارات الإيطالية وبعض الآلات الحديثة إلى الأسواق السعودية قد ساهم في تغيير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، إذ بدأ التجار المحليون والنخب الحضرية يعتمدون تدريجيًا على تلك الوسائل الحديثة بدل الأدوات التقليدية^(٢٦٨).

سمحت المعاهدة للبضائع الإيطالية بالمرور عبر موانئ البحر الأحمر، مثل جدة وينبع، وهو ما جعل تلك الموانئ تتحول إلى مراكز وسيطة للتجارة الإيطالية نحو الجزيرة العربية، وكان لذلك أثر بالغ في تقليل الاعتماد على الواردات البريطانية والهندية التي كانت تهيمن على السوق السعودي آنذاك، وذلك التنوع في الشركاء التجاريين أعطى المملكة هامشًا من الاستقلال الاقتصادي، وأسهم في تعزيز مكانتها التفاوضية أمام بريطانيا، التي كانت ترى في دخول منافس جديد تهديدًا لمصالحها التجارية التقليدية في المنطقة^(٢٦٩).

^(٢٦٦) فهد عباس سليمان السبعوي، المصدر السابق، ص ١٩٧.

^(٢٦٧) خير الدين الزركلي، المذكرات، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٣، ص ٢٠٥.

^(٢٦٨) عبد الرحمن العساف، الملك عبد العزيز وبناء الدولة السعودية الحديثة، ١٠١ ص.

^(٢٦٩) Al-Rasheed, Madawi, A History of Saudi Arabia (Cambridge: Cambridge University Press, ٢٠٠٢), p. ٩٢.

عززت المعاهدة أيضاً مكانة الموانئ السعودية مثل جدة لتكون مراكز استقبال وتوزيع للسلع الأوروبية، وانعكس ذلك على ازدهار بعض الأنشطة التجارية الداخلية، مثل النقل البري من جدة إلى الرياض، ونشاط الأسواق المحلية التي بدأت تعرض منتجات أوروبية جديدة لم يكن يعرفها المستهلك السعودي من قبل وقد أسهم ذلك في إدخال أنماط استهلاك جديدة داخل المجتمع، خاصة لدى النخب التجارية في الحجاز، الذين استفادوا من التسهيلات التجارية الإيطالية لتنويع بضائعهم وتحقيق أرباح إضافية (٢٧٠).

لم تكن النتائج الاقتصادية إيجابية بشكل مطلق، إذ إن دخول السلع الإيطالية إلى الأسواق السعودية خلق نوعاً من التبعية التجارية، فبدأت بعض القطاعات مثل مواد البناء والسيارات تعتمد بشكل شبه كامل على الواردات الإيطالية أو الأوروبية، ومع غياب قاعدة إنتاجية محلية، فإن ذلك الاعتماد أسس لعلاقة غير متكافئة اقتصادياً، كان فيها الطرف السعودي مستهلكاً أكثر مما هو منتجاً، وهي مسألة ستبرز لاحقاً بشكل أوضح مع الطفرة النفطية (٢٧١).

على الرغم من أن معاهدة الصداقة والتجارة المبرمة بين المملكة العربية السعودية وإيطاليا عام ١٩٣٢م لم تتضمن بنوداً أو التزامات ذات طابع عسكري مباشر، فإنها أفضت، في ظل سياقها السياسي والدولي، إلى جملة من الآثار العسكرية غير المباشرة، تمثلت هذه الآثار في إحداث تحول جزئي في طبيعة العلاقات الأمنية، والإسهام في دعم وتسليح القوات السعودية الناشئة، فضلاً عن إدخال المملكة العربية السعودية ضمن دائرة التنافس الاستراتيجي بين القوى الأوروبية في منطقة الجزيرة العربية والبحر الأحمر (٢٧٢).

(٢٧٠) محمد آل زلفة، العلاقات السعودية - البريطانية، المصدر السابق، ص ١٥٦.

(٢٧١) Neville, M., Italy's Policy in the Red Sea and the Arabian Peninsula, ١٩٢٠-١٩٣٥ (Oxford: Middle East Studies Centre, ١٩٨٩), p. ٧٤.

(٢٧٢) خير الدين الزركلي، المصدر السابق، ص ٢٠٢.

أسهمت المعاهدة في فتح قنوات اتصال غير رسمية بين المؤسستين العسكريتين في البلدين، ولو ضمن أطر محدودة وغير معلنة، حيث وُقِر المناخ الدبلوماسي الجديد أرضية لقيام اتصالات ذات طابع تقني واستشاري، تمحورت حول احتياجات المملكة الدفاعية ومتطلبات بناء جيش منظم قادر على حماية حدود دولة حديثة النشأة، وفي السياق ذاته، سعت إيطاليا إلى استثمار تلك العلاقة الناشئة لترويج صناعتها العسكرية، مستفيدة من حالة الانفتاح التي اتسمت بها السياسة السعودية في تلك المرحلة إزاء تنويع الشركاء الدوليين^(٢٧٣).

وكان للمعاهدة أثر مهم في تعزيز استقلالية القرار السعودي، إذ ساعدت على تقليص درجة الارتهان شبه الكامل لبريطانيا، ومن خلال الانفتاح على إيطاليا، تمكنت القيادة السعودية من اتباع سياسة أكثر توازناً، وأسهم في ترسيخ مفهوم السيادة كأحد أركان الدولة الحديثة^(٢٧٤).

وفي المقابل، نظرت إيطاليا الفاشية إلى تلك المعاهدة من منظور استراتيجي يتجاوز بعدها الثنائي، إذ رأت فيها أداة لتعزيز حضورها في منطقة ذات أهمية جيوسياسية بالغة، تمتد من البحر الأحمر إلى أطراف شبه الجزيرة العربية، وقد سعت روما عبر تلك العلاقة إلى إيجاد موطئ قدم سياسي وعسكري غير مباشر بالقرب من مناطق النفوذ البريطاني، في إطار سياسة توسعية هدفت إلى تقويض الهيمنة البريطانية وإعادة رسم موازين القوى في شرق البحر المتوسط والقرن الإفريقي^(٢٧٥)، ومع ذلك تجدر الإشارة إلى أن المعاهدة لم ترقَ إلى مستوى التحالف العسكري أو الاتفاق الدفاعي، إذ خلت من أي بنود تتعلق بالدفاع المشترك، أو إنشاء قواعد، أو تسهيلات عسكرية إيطالية على الأراضي السعودية. كما لم يترتب عليها

(٢٧٣) عبد الله الصالح العثيمين، المصدر السابق، ص ١٦٣.

(٢٧٤) محمد آل زلفة المصدر السابق، ص ١٥٩.

(٢٧٥) عبد الرحمن العساف، المصدر السابق، ص ١١٠.

أي تدخل عسكري مباشر من جانب إيطاليا في الشؤون الداخلية، أو الخارجية للمملكة، وهو ما يؤكد أن الطابع العسكري للمعاهدة ظل هامشيًا ومحصورًا في حدود التأثير غير المباشر^(٢٧٦).

يمكن القول إن النتائج العسكرية لمعاهدة ١٩٣٢ كانت محدودة، لكنها ذات دلالة نوعية مهمة في سياق تطوّر السياسة الخارجية، والدفاعية السعودية، فقد أسهمت في إحداث تحديث أولي للقدرات العسكرية، وفتحت المجال أمام سياسة أكثر توازنًا في العلاقات الدولية، كما أدخلت المملكة تدريجيًا في دائرة التنافس الأوروبي على النفوذ في الجزيرة العربية. وبذلك تمثل المعاهدة محطة مفصلية في مسار تشكل الدولة السعودية الحديثة وعلاقاتها بالقوى الكبرى خلال مرحلة ما بين الحربين العالميتين.

(٢٧٦) خليل إبراهيم، المصدر السابق، ص ١١٩.

الفصل الثالث

موقف القوى الدولية من التحركات الإيطالية

المبحث الأول

موقف بريطانيا من التحركات الإيطالية في البحر الأحمر

أولاً: الصراع الإيطالي البريطاني في البحر الأحمر.

أدركت بريطانيا أن التوسع الإيطالي قد يُفضي إلى اختلال التوازن الإقليمي في البحر الأحمر، وهو ما أعدته تهديدًا مباشرًا لأمن قناة السويس ومصالحها الإمبراطورية في الهند وشرق آسيا، لذلك لم تكتفِ بريطانيا بمجرد المراقبة الدبلوماسية، بل لجأت إلى تعزيز وجودها العسكري والبحري في عدن والسواحل الجنوبية للجزيرة العربية، فأنشأت مرافق لوجستية لتزويد أساطيلها بالوقود والتموين، كما رفعت من وتيرة الدوريات البحرية في خليج عدن وباب المندب للتصدي لأي محاولة إيطالية لمد نفوذها نحو الموانئ اليمنية^(٢٧٧)، ولم يكن البعد العسكري وحده حاضراً بل صاحبه جهد استخباري واسع النطاق، فقد أوعزت وزارة المستعمرات البريطانية إلى المقيم السياسي في عدن بضرورة إعداد تقارير دورية مفصلة حول نشاطات البعثات التجارية والعسكرية الإيطالية، ورصد تحركات القناصل الإيطاليين في الحديدة وصنعاء، بالإضافة إلى متابعة علاقاتهم مع شيوخ القبائل في تهامة وعسير^(٢٧٨). وكان هنالك قلق بريطاني من النفوذ الإيطالي المتنامي " وضرورة احتواء طموحات روما قبل أن تتخذ منحى أكثر خطورة"^(٢٧٩).

اعتمدت بريطانيا سياسة "التأثير غير المباشر" عبر أدواتها التقليدية في المنطقة، فقد كثفت من اتصالاتها مع شيوخ القبائل وزعماء المناطق الحدودية، ولا سيما في جنوب اليمن وعسير، لضمان ولائهم وعدم انجرارهم وراء الإغراءات

(٢٧٧) J. C. Hurewitz, op. cit, p. ١١٥.

(٢٧٨) British Colonial Office, Report on Italian Activities in the Red Sea, London: National Archives, CO ٧٣٠/٤١, ١٩٤٠, pp. ١٢-١٣.

(٢٧٩) Foreign Office Records, Confidential Reports on Italian Influence in Yemen, London: FO ٣٧١/١١٤٣٢, ١٩٢٦, p. ٧.

الإيطالية، لإبعادهم عن التعاون مع البعثات الإيطالية، كما عمدت بريطانيا إلى توظيف القوة الناعمة عبر إرسال بعثات طبية وتعليمية إلى بعض القبائل لكسب ثقتها وتثبيت ولائها^(٢٨٠).

وبذلك يتضح أن بريطانيا لم تكن تنتظر إلى التحركات الإيطالية بوصفها منافسة اقتصادية عابرة، وإنما تهديدًا وجوديًا يرتبط بمصير إمبراطوريتها في الشرق، ومن ثم تبنت سياسة مزدوجة: الردع العسكري من جهة، والاحتواء الدبلوماسي-القبلي من جهة أخرى وتلك السياسة مكنتها من تقليص آثار التحركات الإيطالية في البحر الأحمر، لكنها لم تستطع إنهاء التوتر نهائيًا، بل ظلت حالة من العداء المكتوم بين لندن وروما^(٢٨١).

أما من الجانب الإيطالي، فقد سعت إيطاليا إلى تقديم صورة رسمية "مطمئنة" لسياساتها في البحر الأحمر، محاولة إقناع بريطانيا بأن أنشطتها ليست موجهة ضد مصالحها الحيوية، ففي المذكرات الدبلوماسية المرسلة من وزارة الخارجية الإيطالية إلى نظيرتها البريطانية خلال عشرينيات القرن العشرين، أكدت إيطاليا أن تحركاتها البحرية والتجارية تهدف بالدرجة الأساس إلى تأمين مستعمراتها في القرن الأفريقي (إريتريا والصومال)، وتطوير بنيتها الاقتصادية، لا إلى منافسة النفوذ البريطاني في قناة السويس أو عدن^(٢٨٢).

استخدمت إيطاليا خطابًا اقتصاديًا بحثًا إذ بررت وجودها في الموانئ اليمنية (كالحديدة) بأنه جزء من "سياسة تجارية مشروعة" لفتح أسواق جديدة للمنتجات الإيطالية، وتأمين المواد الخام لمصانعها في الشمال الإيطالي، كما روجت صفحتها الرسمية لفكرة أن البحر الأحمر يمثل "الجسر الطبيعي" بين المستعمرات الإيطالية

^(٢٨٠) خير الدين الزركلي، شبه الجزيرة العربية في عهد الملك عبد العزيز، المصدر السابق، ص ٢٠٢.

^(٢٨١) Mario Toscano, op. cit, pp. ٧٨-٧٩.

^(٢٨٢) Italian Foreign Ministry Archives, Italian Diplomatic Notes on the Red Sea Question, Rome: ١٩٢٥-١٩٢٧, pp. ٤-٥.

في أفريقيا وبين الوطن الأم، وأن تعزيز الوجود فيه ضرورة استراتيجية، لا عدوانًا على الآخرين^(٢٨٣)، غير أن بريطانيا لم تكن تنظر إلى تلك التبريرات بعين الارتياح، بل تعاملت معها على أنها غطاء سياسي لطموحات توسعية قد تهدد أمن الملاحة العالمية، فالمسؤولون البريطانيون، ولا سيما في وزارة المستعمرات والخارجية، رأوا أن أي وجود إيطالي في الموانئ اليمنية يعني بالضرورة إمكانية تحويلها إلى قواعد عسكرية مستقبلية، وجاء في تقرير بريطاني سري سنة ١٩٢٦ أن "النشاط الإيطالي التجاري في اليمن لا يمكن فصله عن أهداف سياسية بعيدة المدى، قد تؤثر في حرية الملاحة البريطانية في البحر الأحمر"^(٢٨٤).

لم تقتصر الشكوك البريطانية على التحليل السياسي فحسب، بل تعززت بتقارير استخبارية أشارت إلى أن القنصليات الإيطالية في صنعاء والحديدة لم تكن تقتصر على الوظائف الدبلوماسية، بل كانت تُمارس نشاطات استخبارية عبر الاتصال بشيوخ القبائل وتقديم الدعم المالي لبعضهم، بغية خلق بيئة مواتية للنفوذ الإيطالي، وذلك ما اعتبرته بريطانيا تهديدًا مباشرًا لمصالحها في عدن وحضرموت^(٢٨٥).

أن توقيت التحركات الإيطالية زاد من حدة الريبة البريطانية، إذ جاء في أعقاب توسع النفوذ الفاشي بقيادة موسوليني، وبذلك ربطت لندن بين الخطاب الدعائي الفاشي وبين النشاطات الإيطالية في البحر الأحمر، معتبرة أن الهدف الحقيقي لإيطاليا هو تقويض احتكار بريطانيا للممرات المائية العالمية، خصوصًا مع محاولتها الولوج إلى الجزيرة العربية عبر المعاهدات مع اليمن^(٢٨٦)، وبناءً على ذلك،

(^{٢٨٣}) Mario Toscano, op. cit, pp. ٨١-٨٢.

(^{٢٨٤}) Foreign Office Records, Confidential Reports on Italian Influence in Yemen, London: FO ٣٧١/١١٤٣٢, ١٩٢٦, p. ٩.

(^{٢٨٥}) British Colonial Office, Report on Italian Consular Activities in the Yemen, London: CO ٧٣٠/٤١, ١٩٣٠, pp. ١٨-١٩.

(^{٢٨٦}) Denis Mack Smith, Mussolini's Roman Empire, London: Penguin, ١٩٧٦, pp. ٥٤-٥٥.

ظلت بريطانيا متمسكة بموقفها الحذر، وعدت أن أي توسع إيطالي -حتى لو اتخذ غطاءً اقتصادياً أو تجارياً - يشكل خطراً على حرية الملاحة في البحر الأحمر، وهو ما يفسر لاحقاً موقفها الرافض والقلق إزاء معاهدة ١٩٢٦ بين إيطاليا واليمن، ومعاهدة روما ١٩٢٧ التي عمّقت العلاقات الدبلوماسية بين الطرفين^(٢٨٧).

ثانياً: موقف بريطانيا من المعاهدة الإيطالية اليمنية

حين أقدمت إيطاليا على توقيع معاهدة صداقة مع اليمن سنة ١٩٢٦م، رأت بريطانيا أن ذلك التطور يمثل خرقاً واضحاً لما اعتبرته "منطقة نفوذها الطبيعي" في الجزيرة العربية، خصوصاً أن اليمن كان بالنسبة لها بمثابة العمق الاستراتيجي لعدن، فمنذ استيلاء بريطانيا على عدن عام ١٨٣٩، حرصت على إبقاء اليمن في حالة من العزلة الدبلوماسية، بهدف منع القوى الأوروبية الأخرى من التغلغل في شؤونه الداخلية^(٢٨٨).

سعى الإمام يحيى من جهته إلى كسر تلك العزلة عبر البحث عن اعتراف دولي بشرعية حكمه، فوجد في إيطاليا الحليف المناسب، لكن بريطانيا اعتبرت الخطوة تهديداً لنفوذها، وأن نجاحها سيمنح اليمن نافذة للتواصل مع أوروبا خارج ارادتها^(٢٨٩)، فاتخذت موقفاً اتسم بالحذر، فهي لم ترغب في الدخول في مواجهة مفتوحة مع إيطاليا، خاصة وأن العلاقات بين العاصمتين كانت تمر بمرحلة من الاستقرار بعد الحرب العالمية الأولى، لكنها في الوقت نفسه لم تقبل أن يُفسر صمتها باعتباره إقراراً بالنفوذ الإيطالي الجديد، لذا لجأت إلى ممارسة ضغوط دبلوماسية غير مباشرة على الإمام يحيى من خلال رسائل رسمية وتحذيرات أرسلتها بعثتها في عدن،

^(٢٨٧) عبد الفتاح البتول، العلاقات اليمنية البريطانية في القرن العشرين، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٧، ص ٢١٧.

^(٢٨٨) عبد الفتاح البتول، المصدر السابق، ص ٢١٠.

^(٢٨٩) عبد الله حميد الدين، الإمام يحيى وحركة الاستقلال اليمنية، صنعاء: مركز الدراسات اليمنية، ١٩٩٢، ص ١٥٦.

تتصحح فيها بعدم الانجرار وراء الوعود الإيطالية^(٢٩٠).

حاولت بريطانيا توظيف القنوات الدولية للحد من أثر المعاهدة، ففي وزارة الخارجية البريطانية جرى تداول تقارير تحذر من أن المعاهدة قد تُستغل من قبل إيطاليا لتوسيع نفوذها العسكري مستقبلاً وأنه يجب مراقبة بنودها بدقة، لذلك جرى الاتفاق على أن تكون أي اتصالات مستقبلية بين بريطانيا واليمن أكثر جدية لمنع انزلاق الأخيرة إلى أحضان إيطاليا^(٢٩١)، إلى جانب ذلك كان هناك بُعد استراتيجي أوسع أثر في الموقف البريطاني، يتمثل في المنافسة الثلاثية بين بريطانيا، وإيطاليا، وفرنسا على مناطق النفوذ في البحر الأحمر والقرن الأفريقي إذ كانت فرنسا بدورها تتابع التحركات الإيطالية بقلق في جيبوتي، وهو ما جعل بريطانيا تنظر إلى المعاهدة الإيطالية-اليمنية كجزء من محاولات إيطاليا لإعادة صياغة التوازن الإقليمي في المنطقة بما يضر بمصالح بريطانيا وفرنسا معاً^(٢٩٢).

لم تتخذ بريطانيا بعد توقيع المعاهدة موقفاً عدائياً مباشراً، لكنها شرعت في تطبيق سياسة "الاحتواء المرن" التي اتسمت بمجموعة من الإجراءات تمثلت في: تعزيز النفوذ القبلي، والمحلي، إذ كثفت بريطانيا من اتصالاتها مع زعماء القبائل في جنوب الجزيرة العربية، وخاصة في المناطق المتاخمة لليمن، فقدمت لهم معاهدات حماية ودعمت بعضهم مالياً وعسكرياً مقابل الوقوف بوجه أي محاولة يمنية-إيطالية لتوسيع النفوذ في مناطقهم، وبذلك خلقت لندن شبكة ولاءات محلية ضمنت بقاء اليمن محاصراً جغرافياً ضمن دائرة النفوذ البريطاني^(٢٩٣).

(^{٢٩٠}) Foreign Office Records, British Concerns on the Italo-Yemeni Treaty of ١٩٢٦, FO ٣٧١/١١٤٣٢, London: ١٩٢٦, p. ١١.

(^{٢٩١}) British Colonial Office, Confidential Memoranda on Yemen Affairs, CO ٧٣٠/٤١, London: ١٩٢٦, p. ٨.

(^{٢٩٢}) J. C. Hurewitz, op.cit, p. ١١٩.

(^{٢٩٣}) خير الدين الزركلي، شبه الجزيرة العربية في عهد الملك عبد العزيز، المصدر السابق، ص ٢٢٠.

لجأت بريطانيا إلى التقليل من شأن المعاهدة دبلوماسيًا عبر استخدام أدواتها الإعلامية والدبلوماسية لتصوير المعاهدة اليمنية-الإيطالية على أنها "اتفاق رمزي محدود التأثير"، وليس معاهدة استراتيجية قادرة على تغيير موازين القوى، فقد نشرت بعض الصحف البريطانية تقارير تقلل من قيمتها، وأوعزت وزارة الخارجية إلى بعثاتها الدبلوماسية في القاهرة وعدن بضرورة طمأنة الحلفاء المحليين بأن تلك المعاهدة "لن تصمد طويلًا أمام الحقائق الاستراتيجية"^(٢٩٤).

أعادت بريطانيا فتح قنوات الحوار مع الإمام يحيى بشكل مباشر، في محاولة لاستعادة زمام المبادرة، إذ بعثت رسائل تؤكد استعدادها لتحسين العلاقات مع صنعاء، شريطة أن يحافظ الإمام يحيى على مسافة آمنة من النفوذ الإيطالي، وتلك السياسة كانت تهدف إلى تفكيك الثقة بين الإمام وإيطاليا، عبر إظهار بريطانيا وكأنها لا تزال الطرف الأقوى والأكثر قدرة على توفير ضمانات طويلة الأمد.

نسقت بريطانيا مع فرنسا للحد من التوسع الإيطالي، باعتبار أن باريس كانت قلقة من أن يشكل نجاح المعاهدة اليمنية-الإيطالية تهديدًا لمستعمراتها في جيبوتي، وقد تبادلت لندن وباريس تقارير استخبارية حول النشاط الإيطالي في اليمن، واتفقتا على ضرورة "مراقبة التحركات الإيطالية عن قرب"، وبذلك فإنّ الجهود البريطانية لاحتواء المعاهدة لم تكن رد فعل مؤقتًا، بل كانت جزءًا من إستراتيجية بعيدة المدى لضمان بقاء اليمن ضمن دائرة النفوذ البريطاني غير المباشر، وحماية مستعمرة عدن من أي تهديد خارجي^(٢٩٥). ويمكن القول إن بريطانيا نجحت إلى حد كبير في تقليص آثار المعاهدة، إذ لم تتحول إلى تحالف عسكري أو اقتصادي واسع النطاق كما كانت تأمل إيطاليا.

(^{٢٩٤}) The Times (London), The Italo-Yemeni Treaty: British Reactions, July ١٩٢٦, p. ٤.

(^{٢٩٥}) French Diplomatic Archives, Franco-British Correspondence on Italian Moves in Arabia, Paris: ١٩٢٦, p. ٦.

ثالثاً: الموقف من الأوضاع في عسير.

كانت منطقة عسير خلال العقدين الثاني، والثالث من القرن العشرين ساحة صراع سياسي وعسكري معقد، إذ تنازعت عليها قوى متعددة، أبرزها: الإمام يحيى حميد الدين حاكم اليمن، وأسرة الأدارسة الذين أسسوا كياناً سياسياً في المخلاف السليماني (جيزان وما حولها)، ثم المملكة العربية السعودية الناشئة، وقد زاد من تعقيد ذلك الوضع التدخلات الأجنبية، خاصة بريطانيا التي وجدت في دعم الأدارسة وسيلة لتحقيق توازن يمنع الإمام يحيى من فرض هيمنته المطلقة على المنطقة، لقد تمتع الأدارسة بدعم بريطاني غير مباشر، من خلال النفوذ البريطاني في عدن واليمن الجنوبي، وذلك في إطار سياسة لندن التقليدية القائمة على "الموازنة بين القوى المحلية" حتى لا تنفرد قوة واحدة بالسيطرة على ممرات البحر الأحمر الحيوية، كانت بريطانيا ترى أن توسع نفوذ الإمام يحيى في عسير سيجعل من اليمن قوة إقليمية قادرة على تهديد مصالحها، خصوصاً إذا نسج الإمام علاقات متينة مع إيطاليا التي كانت تبحث عن موطئ قدم في شبه الجزيرة العربية، ولذلك السبب، وقفت بريطانيا بحذر، فحرصت على إبقاء الصراع ضمن حدوده المحلية من دون السماح بترجيح كفة الإمام بشكل كامل^(٢٩٦).

إلى جانب ذلك لم تُظهر بريطانيا دعماً عسكرياً مباشراً للأدارسة، بل اكتفت بتقديم مساعدات محدودة، وبالسماح لهم بالاتصال بقوى إقليمية منافسة للإمام يحيى، في محاولة لإبقائهم قوة قائمة توازن النفوذ اليمني، وكانت بريطانيا تخشى أن يؤدي انهيار الأدارسة بشكل كامل إلى فراغ سياسي قد تستغله إيطاليا لتعزيز حضورها عبر الإمام يحيى أو عبر بعض القبائل المناوئة^(٢٩٧).

^(٢٩٦) محمد عبد الله الشيباني، الأدارسة ودورهم السياسي في جنوب الجزيرة العربية، مركز الدراسات اليمنية، صنعاء، ١٩٩٠، ص ١٦٣-١٦٤.

^(٢٩٧) عبد الله العساف، العلاقات السعودية البريطانية في النصف الأول من القرن العشرين، مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠٠١، ص ١١٨.

شكّلت معاهدة صنعاء الموقعة في الثاني من أيلول ١٩٢٧، بين اليمن وإيطاليا نقطة تحوّل مهمة في علاقات القوى الإقليمية والدولية في الجزيرة العربية، إذ نصت على الاعتراف المتبادل وإقامة علاقات دبلوماسية رسمية، وجرى تبادل التمثيل القنصلي بين صنعاء وروما، كانت تلك المعاهدة بالنسبة للإمام يحيى بمثابة انتصار دبلوماسي؛ لأنها كسرت العزلة الدولية التي حاولت بريطانيا فرضها على اليمن^(٢٩٨).

غير أن بريطانيا نظرت إلى المعاهدة باعتبارها اختراقاً إيطالياً خطيراً في خاصرتها الجنوبية؛ لأنها فتحت الباب أمام إمكانية أن تتحول اليمن إلى قاعدة نفوذ لإيطاليا على مقربة من عدن وقناة السويس، وقد أصدرت وزارة الخارجية البريطانية تعليمات إلى بعثاتها في القاهرة وعدن بضرورة متابعة تنفيذ المعاهدة عن كثب، ورصد طبيعة البعثات الإيطالية القادمة إلى اليمن، لكن مع ذلك، سعت لندن إلى التقليل من قيمتها، واعتبارها مجرد إجراء رمزي لا يُتوقع أن يتحول إلى تحالف عسكري أو اقتصادي فعلي، خاصة أن اليمن لم يكن يمتلك آنذاك البنية اللازمة لتطوير علاقات دولية واسعة^(٢٩٩).

لجأت بريطانيا إلى أسلوب الاحتواء الناعم في التعامل مع تلك المعاهدة، فعمدت إلى تكثيف اتصالاتها بالقوى القبلية المحاذية لليمن، ووسّعت نطاق نفوذها في المناطق الحدودية مع عسير ونجران، حتى تحاصر أي نفوذ يمكن أن تكسبه إيطاليا من خلال علاقتها مع الإمام يحيى، كما حرصت على تعزيز تحالفها مع السعودية الناشئة بقيادة الملك عبد العزيز آل سعود، باعتبارها قوة موازنة يمكن

(^{٢٩٨}) Italian Foreign Ministry Archives, Treaty of Rome with Yemen, Rome: ١٩٢٧, pp. ٢-٣.

(^{٢٩٩}) Foreign Office Records, British Reactions to the Italo-Yemeni Treaty, FO ٣٧١/١٢٣٤٥, London: ١٩٢٧, p. ٦.

الاعتماد عليها في مواجهة أي تمدد يمني- إيطالي مشترك^(٣٠٠).

شهدت منطقة عسير سلسلة من التمردات والصراعات الحدودية خلال مطلع الثلاثينات، كان أبرزها النزاع اليمني-السعودي الذي بلغ ذروته في حرب ١٩٣٤، ووجدت بريطانيا نفسها معنية بشكل مباشر بذلك الصراع، نظرًا لأنعكاساته المحتملة على أمن البحر الأحمر ومستعمرة عدن، اتبعت بريطانيا سياسة حذرة، إذ سعت إلى اتخاذ دور الوسيط لتجنب انفجار إقليمي واسع قد يهدد مصالحها، لكنها في الوقت نفسه دعمت الموقف السعودي بشكل غير مباشر، عبر تشجيع الملك عبد العزيز على التمسك بمطالبه الحدودية، وقد فسّرت بريطانيا ذلك الدعم باعتباره جزءًا من إستراتيجية تهدف إلى إضعاف النفوذ الإيطالي في المنطقة؛ لأن الإمام يحيى - الذي كان قد نسج علاقات متينة مع روما - كان الطرف الأكثر تهديدًا لها، وبالتالي فإنّ تعزيز قوة السعودية في مواجهة اليمن كان يخدم الهدف البريطاني المتمثل في منع إيطاليا من تثبيت موطئ قدم في عسير أو على سواحل البحر الأحمر^(٣٠١).

راقبت بريطانيا عن كثب الترتيبات العربية التي أدت إلى توقيع معاهدة الطائف ١٩٣٤^(٣٠٢)، بين السعودية، واليمن، والتي أنهت النزاع المسلح مؤقتًا، ورغم أن بريطانيا لم تكن طرفًا مباشرًا في الاتفاق، إلا أنّ دورها كان واضحًا في دفع الطرفين إلى التسوية، بما يضمن استقرار الحدود الجنوبية لشبه الجزيرة العربية ويُبقي ميزان القوى الإقليمي في صالحها.

(٣٠٠) خير الدين الزركلي، شبه الجزيرة العربية في عهد الملك عبد العزيز، بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٥، ص ٢٣١.

(٣٠١) J. C. Hurewitz, op. cit, pp. ١٢٤-١٢٥.

(٣٠٢) معاهدة الطائف: اتفاقية سلام وُقِّعت في عام ١٩٣٤ بين المملكة العربية السعودية والمملكة المتوكلية اليمنية، بهدف إنهاء الحرب الحدودية بين الطرفين وتأسيس علاقات دبلوماسية قائمة على حسن الجوار والاحترام المتبادل. نصّت المعاهدة على الاعتراف المتبادل بالسيادة والاستقلال، وتحديد الحدود بين البلدين، كما تضمنت بنودًا تؤكد الالتزام بحل النزاعات المستقبلية بالطرق السلمية. تُعد تلك المعاهدة محطة مفصلية في تاريخ العلاقات السعودية اليمنية، إذ أرسّت دعائم الاستقرار السياسي في جنوب الجزيرة العربية، ومثّلت نموذجًا مبكرًا لتسوية النزاعات الإقليمية عبر التفاوض والتحكيم. ينظر: جريدة ام القرى، السنة العاشرة، العدد ٤٩٩، ٦ تموز ١٩٣٤.

المبحث الثاني

موقف فرنسا من التحركات الإيطالية في القرن الأفريقي وشبه الجزيرة العربية

نظرت فرنسا منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر إلى القرن الأفريقي باعتباره الامتداد الطبيعي لنفوذها في البحر الأحمر وحرصت على ترسيخ وجودها في المنطقة عبر إقامة نقاط تجارية ومراكز بحرية صغيرة منذ أربعينيات القرن التاسع عشر، ومع تأسيسها مستعمرة جيبوتي (الصومال الفرنسي) سنة ١٨٨٨، اتخذ نفوذها هناك بعداً استراتيجياً، إذ غدت المستعمرة قاعدة رئيسة للأسطول الفرنسي، ومركزاً للتجارة البحرية يربط بين البحر الأحمر والمحيط الهندي^(٣٠٣).

أولت فرنسا اهتماماً خاصاً بتلك المستعمرة، نظراً لموقعها المقابل مباشرةً للسواحل اليمنية، وهو ما جعلها ترى في جيبوتي حصناً متقدماً لمنافسة النفوذ البريطاني في عدن، بل إن فرنسا حاولت، من خلال تطوير ميناء جيبوتي، أن تجعل منه بديلاً منافساً لقناة السويس من خلال مد خط سكة حديد يربط جيبوتي بعمق أفريقيا (إثيوبيا)؛ لتوسيع شبكة التجارة الفرنسية وإضعاف الهيمنة البريطانية على طرق التجارة الدولية^(٣٠٤)، وفي ذلك السياق، كان ظهور إيطاليا قوة استعمارية جديدة في القرن الأفريقي مثار قلق كبير لفرنسا، فحينما احتلت إيطاليا ميناء عَصَب عام ١٨٨٢، ثم أسست مستعمرة إريتريا سنة ١٨٩٠، بدا لفرنسا أن حدود نفوذها في جيبوتي باتت مهددة مباشرة، كما أن السيطرة الإيطالية على الصومال لاحقاً زادت من ذلك القلق، إذ أصبحت إيطاليا تمتلك قواعد بحرية على الضفة المقابلة لجيبوتي،

(٣٠٣) André Nouschi, La France et le Proche-Orient: De ١٩١٨ à ١٩٤٥, Paris: Armand Colin, ١٩٧٠, pp. ١٣٢-١٣٣.

(٣٠٤) عبد العزيز نوار، تاريخ العلاقات الدولية الحديثة والمعاصرة، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٥، ص ٤١١.

ما جعل باريس تخشى من أن تتحول جيبوتي إلى موقع محاصر استراتيجيًا^(٣٠٥). وكان الخوف الفرنسي لا يقتصر على الجانب العسكري، بل شمل الجانب الاقتصادي والتجاري أيضاً، فقد خشيت باريس من أن تتنافسها إيطاليا على تجارة البحر الأحمر، خصوصاً تجارة البن والجلود والمنتجات الزراعية التي كانت تصدر من إثيوبيا واليمن عبر موانئ المنطقة؛ ولذا اعتبر المسؤولون الفرنسيون في تقاريرهم إلى وزارة الخارجية أن "الحضور الإيطالي المتنامي في القرن الأفريقي ليس مجرد توسع استعماري، بل تهديد مباشر للمصالح التجارية الفرنسية في جيبوتي"^(٣٠٦). وتعمق ذلك القلق مع الهزيمة الإيطالية في معركة عدوة أمام الإثيوبيين، إذ توقعت فرنسا أن تلجأ روما إلى تعويض خسارتها بالبحث عن مناطق نفوذ جديدة، خاصة في السواحل اليمنية المقابلة لجيبوتي، ومن هنا جاء الموقف الفرنسي الحذر من أي محاولة إيطالية لعقد معاهدات أو اتفاقيات مع القوى المحلية في اليمن أو الحجاز، خشية أن تُستغل تلك التحركات لإقامة قواعد أو امتيازات بحرية تهدد مباشرة الوجود الفرنسي^(٣٠٧).

يبدو إنَّ موقف فرنسا من التوسع الإيطالي في القرن الأفريقي، لم يكن موقفاً سلبياً عابراً، بل كان نابغاً من إدراك استراتيجي طويل الأمد بأنَّ أي نجاح لإيطاليا في إريتريا، أو الصومال، أو اليمن قد يقوّض مشروعها في جيبوتي ويضعف قدرتها على موازنة النفوذ البريطاني؛ لذا اختارت باريس سياسة "المراقبة الحذرة" مع دعم غير مباشر للموقف البريطاني الرافض للتحركات الإيطالية، في محاولة للحفاظ على مكانتها الاستعمارية في البحر الأحمر.

)^{٣٠٥} (Mario Toscano, op. cit, pp. ٨٨-٨٩.

)^{٣٠٦} (French Diplomatic Archives, Reports from Djibouti on Italian Expansion, Paris: ١٨٩٠-١٩٠٠, pp. ٤-٦.

)^{٣٠٧} (J. C. Hurewitz, op. cit, p. ١١٧.

سعت إيطاليا لتحويل إثيوبيا إلى مستعمرة، إلا أن فشلها الذريع هناك جعلها تُصنّف من قبل القوى الأوروبية الأخرى كقوة استعمارية "ضعيفة"، أو "ثانوية" مقارنة ببريطانيا، وفرنسا، وقد رأت فرنسا في تلك الهزيمة حدثاً قد يدفع إيطاليا إلى إعادة صياغة سياستها الاستعمارية بالبحث عن جبهات جديدة تعوّض من خلالها إخفاقها في الهضبة الإثيوبية^(٣٠٨).

جاء القلق الفرنسي من أن تتجه إيطاليا إلى البحر الأحمر وسواحل اليمن لتعويض خسارتها في الداخل الحبشي، فالوجود الإيطالي في إريتريا والصومال ظل محدوداً نسبياً بعد ١٨٩٦، ما جعل روما تبحث عن منافذ أخرى، إما عبر تعزيز وجودها البحري، أو عبر إقامة تحالفات سياسية مع قوى إقليمية مثل الإمام يحيى في اليمن، وهنا، رأت باريس أن أي علاقة وثيقة بين اليمن وإيطاليا قد تؤدي إلى خلق قاعدة نفوذ جديدة لإيطاليا على الضفة المقابلة لجيبوتي، بما يهدد مكانة فرنسا الاستراتيجية في المنطقة^(٣٠٩).

اعتقدت باريس أن اليمن مثل نقطة ارتكاز بحرية مهمة في قلب البحر الأحمر، إذ أن موانئ مثل الحديدة والمخا يمكن أن تتحول إلى قواعد لوجستية أو عسكرية لإيطاليا، وهو ما قد يضعف قدرة فرنسا على التحكم في خطوط الملاحة المؤدية إلى مستعمراتها في جيبوتي، ومن ثم، خشيت فرنسا من أن يؤدي التحالف الإيطالي-اليمني لاحقاً إلى إعادة رسم موازين القوى البحرية في البحر الأحمر، إذ تجد نفسها محاصرة بين النفوذ البريطاني في عدن من جهة، والإيطالي-اليمني المحتمل من جهة أخرى^(٣١٠).

إلى جانب ذلك، كانت باريس تخشى من البعد السياسي والدبلوماسي للتحالف اليمني-الإيطالي، فنجاح الإمام يحيى في انتزاع اعتراف دولي من إيطاليا كان يعني بالنسبة لفرنسا أن اليمن بدأ يتخلص من حالة العزلة التي حاولت القوى الأوروبية

(٣٠٨) Denis Mack Smith, op. cit, p. ٤٢.

(٣٠٩) Mario Toscano, op. cit, pp. ٩٠-٩١.

(٣١٠) André Nouschi, op. cit, p. ١٣٤.

فرضها عليه، وهو ما قد يشجّعه على طرق أبواب قوى أوروبية أخرى منافسة، مثل ألمانيا أو حتى الاتحاد السوفيتي لاحقاً، ومن ثم، فإنّ أي توسع للعلاقات الإيطالية مع اليمن لم يكن مجرد شأن ثنائي، بل خطوة قد تفتح المجال لليمن كي يدخل المسرح الدولي كلاعب مستقل بعيداً عن السيطرة البريطانية-الفرنسية^(٣١١).

إنّ المخاوف الفرنسية بعد لم تقتصر على الجانب العسكري، أو البحري المباشر، بل امتدت إلى الأبعاد السياسية والرمزية، فقد خشيت باريس من أن يؤدي بروز اليمن كحليف محتمل لإيطاليا إلى تعزيز مكانة روما الاستعمارية في البحر الأحمر، بما يضعف مكانة فرنسا في جيبوتي، ويقيد قدرتها على منافسة بريطانيا، ولذلك اتسم الموقف الفرنسي تجاه أي تقارب يمني-إيطالي بـ"الحذر والترقب"، إذ تجنبت فرنسا الدخول بمواجهة مباشرة مع إيطاليا، لكنها في الوقت نفسه حرصت على مراقبة التحركات عن كثب والتنسيق مع بريطانيا لإبقاء الوضع تحت السيطرة^(٣١٢).

تبنت فرنسا سياسة المراقبة الحذرة تجاه التوسع الإيطالي في القرن الأفريقي، والبحر الأحمر، فباريس كانت تدرك أن إيطاليا، بعد أن أحكمت سيطرتها على إريتريا والصومال، لم يكن هدفها الاكتفاء بالوجود في تلك المستعمرات، بل تحويلها إلى منصّات انطلاق استراتيجية باتجاه اليمن، والساحل الغربي للبحر الأحمر. وقد برزت تلك المخاوف بوضوح في التقارير الواردة من البعثات الدبلوماسية الفرنسية في أديس أبابا وجيبوتي، والتي أشارت إلى أن النشاط الإيطالي لم يعد مجرد توسع إداري أو تجاري في إريتريا والصومال، بل أصبح يحمل سمات التخطيط العسكري والبحري، مثل بناء مرافق لوجستية، وإنشاء موانئ صالحة لتموين الأساطيل الإيطالية، وأكدت تلك التقارير أن روما تسعى إلى جعل سواحلها الجديدة على البحر

(٣١١) French Diplomatic Archives, Reports from Djibouti on Italian Expansion, Paris: ١٩٢٦, pp. ٦-٧.

(٣١٢) J. C. Hurewitz, op.cit, pp. ١١٨-١١٩

الأحمر "قواعد متقدمة" تخدم مشروعاتها المستقبلية في شبه الجزيرة العربية^(٣١٣).

لم تقتصر المخاوف الفرنسية على البعد البحري فحسب، بل شملت أيضاً البعد البري-الاستراتيجي، فقد عبّرت الخارجية الفرنسية عن القلق من أن إيطاليا لا تنظر إلى مستعمراتها كأراضٍ منفصلة، بل كجزء من مشروع أكبر يتمثل في "إنشاء جسر استعماري" يمتد من ليبيا في شمال أفريقيا -التي احتلتها إيطاليا عام ١٩١١- إلى القرن الأفريقي عبر البحر الأحمر، وبذلك يصبح لإيطاليا خط استعماري متصل يربط البحر المتوسط بالمحيط الهندي، وهو ما كان يُنظر إليه في باريس باعتباره تهديداً مباشراً للتوازن الاستعماري القائم^(٣١٤).

أثار الحذر الفرنسي تساؤلات استراتيجية خطيرة، فإذا تمكنت إيطاليا من إقامة قواعد بحرية في اليمن - عبر معاهدة صداقة، أو تحالف مع الإمام يحيى - فإنّها نجحت في محاصرة النفوذ الفرنسي في جيبوتي من جهة، وتضييق الخناق على النفوذ البريطاني في عدن من جهة أخرى، وذلك يعني أن روما ستكون قادرة على التحكم بجزء مهم من طرق الملاحة الدولية في البحر الأحمر، ما يضعف مركز فرنسا في المنطقة ويهدد مصالحها الاقتصادية والعسكرية^(٣١٥).

كانت فرنسا واعية أنّ إيطاليا في ظل حكم موسوليني لم تعد دولة أوروبية ثانوية، ومن ثمّ، كان أي توسع إيطالي في البحر الأحمر لا يُقرأ في باريس بمعزل عن الأيديولوجية الفاشية التي كانت تُبشر بسياسة توسعية هجومية، ولذلك السبب شددت الخارجية الفرنسية على ضرورة مراقبة التحركات الإيطالية بدقة، مع تعزيز التعاون مع بريطانيا، حتى لا تجد نفسها في مواجهة مباشرة مع إيطاليا^(٣١٦)، ورغم إدراك فرنسا لخطورة التمدّد الإيطالي في البحر الأحمر والقرن الأفريقي، لم تكن في وضع يسمح لها بمواجهة ذلك التوسّع عسكرياً بشكل مباشر، فالقوة البحرية الفرنسية

(٣١٣) French Diplomatic Archives, Reports from Djibouti on Italian Expansion, Paris: ١٩٢٥, pp. ٤-٦.

(٣١٤) Mario Toscano, op. cit, pp. ٩٥-٩٦.

(٣١٥) André Nouschi, op. cit, pp. ١٣٦-١٣٧.

(٣١٦) Denis Mack Smith, op. cit, pp. ٥٣-٥٤.

في البحر الأحمر كانت محدودة مقارنة بالأسطول البريطاني، كما أن موقعها الاستعماري في جيبوتي كان هشاً، ومحاصراً جغرافياً بين النفوذ البريطاني في عدن من جهة، والوجود الإيطالي المتنامي في إريتريا والصومال من جهة أخرى، ولذلك السبب لم تجد فرنسا أمامها سوى اللجوء إلى الأدوات الدبلوماسية كوسيلة رئيسة لاحتواء الخطر الإيطالي^(٣١٧).

تمثلت السياسة الفرنسية في تنسيق المواقف مع بريطانيا بصورة مستمرة، خاصة وأن بريطانيا كانت الطرف الأكثر تأثراً بالتحركات الإيطالية نظراً لارتباطها المباشر بأمن قناة السويس، وظهر ذلك في سلسلة من المراسلات المشتركة بين وزارتي الخارجية الفرنسية والبريطانية في العشرينيات، والتي شددت على ضرورة مراقبة النشاط الإيطالي في اليمن واحتوائه عبر الضغط الدبلوماسي على الإمام يحيى، بل إن فرنسا أبدت في أكثر من مناسبة استعدادها لدعم السياسة البريطانية الرامية إلى الحد من النفوذ الإيطالي، وإن كان دعماً "محدوداً وحذراً" خشية أن يؤثر سلباً على مكانتها في جيبوتي^(٣١٨).

كما عملت فرنسا على اتباع سياسة يمكن وصفها بـ "الدعم المشروط"، فهي لم تكن راغبة في الانجرار إلى مواجهة مفتوحة مع إيطاليا قد تستنزف مواردها العسكرية في منطقة بعيدة عن أولوياتها الأوروبية والمتوسطية، لكنها في الوقت نفسه كانت أدركت أن نجاح إيطاليا في تثبيت أقدامها في اليمن سيشكل تهديداً مباشراً لمستعمراتها في جيبوتي، لذلك كان شرطها الأساسي لأي تعاون مع بريطانيا هو ألا تتحول السياسات البريطانية نفسها إلى تهديد لمصالحها الاستراتيجية هناك^(٣١٩).

أصبحت فرنسا تتحرك في مساحة دقيقة بين قوتين، فمن جانب حرصت على دعم بريطانيا في مواجهة إيطاليا، ومن جانب آخر سعت إلى حماية مصالحها الخاصة عبر التأكيد على أن أي تسوية أو سياسة بريطانية لا يجب أن تُقصيها من

(٣١٧) André Nouschi, op. cit, pp. ١٣٨-١٣٩.

(٣١٨) Foreign Office Records, British and French Consultations on Italian Activities in Arabia, FO ٣٧١/١١٤٣٢, London: ١٩٢٦, p. ١٣.

(٣١٩) Mario Toscano, op. cit, pp. ٩٧-٩٨.

المشهد أو تضعف مكانة جيبوتي كمركز تجاري وعسكري لها^(٣٢٠).

يمكن القول إن تلك السياسة المزدوجة جعلت الدور الفرنسي في البحر الأحمر أقرب إلى "المساندة الدبلوماسية" منه إلى المشاركة الفعلية في مواجهة النفوذ الإيطالي، لكنها ضمنت في الوقت نفسه بقاء فرنسا لاعباً حاضراً في التوازنات الإقليمية.

أما في شبه الجزيرة العربية فلم تكن فرنسا تمتلك نفوذاً مباشراً واسعاً مقارنة بالهيمنة البريطانية الراسخة في عدن والخليج العربي، لكنها لم تتجاهل التحركات الإيطالية هناك، خصوصاً في اليمن، فقد كانت باريس تنظر إلى أي خطوة تقوم بها إيطاليا في الجزيرة العربية من زاويتين، الأولى أنها قد تُعزز النفوذ الإيطالي في البحر المتوسط والبحر الأحمر معاً، وبالتالي تقوي مكانة روما كقوة استعمارية منافسة على المسرح الدولي، والثانية أن نجاح إيطاليا في بناء نفوذ لها في اليمن سيعني عملياً تهديداً لمستعمرة فرنسا في جيبوتي، وإضعاف قدرتها على منافسة بريطانيا في الممرات البحرية الإستراتيجية^(٣٢١).

جاء توقيع المعاهدة الإيطالية-اليمنية ١٩٢٦م ليضع فرنسا أمام معضلة سياسية ودبلوماسية؛ فمن جانب رأت أن المعاهدة تمثل اعترافاً دولياً بمكانة الإمام يحيى، وكسراً لحالة العزلة الدبلوماسية التي حاولت بريطانيا فرضها على اليمن، ومن جانب آخر، خشيت أن يكون الاتفاق خطوة أولى نحو تحويل اليمن إلى حليف استراتيجي لإيطاليا، بما يمكن الأخيرة من إقامة قواعد أو امتيازات على الضفة الشرقية للبحر الأحمر. لذلك عبّرت باريس عن تحفظها الواضح على المعاهدة، وإن كان تحفظاً غير علني، خشية الدخول في صدام مباشر مع إيطاليا أو إغضاب بريطانيا، الطرف الأكثر تضرراً^(٣٢٢)، وفي المداولات الفرنسية الداخلية، وُصفت

(٣٢٠) French Diplomatic Archives, Correspondence on Franco-British Coordination in the Red Sea, Paris: ١٩٢٦, pp. ٥-٧.

(٣٢١) André Nouschi, op. cit, pp. ١٤٠-١٤١

(٣٢٢) Mario Toscano, op. cit, ١٩٦٧, p. ١٠٢.

المعاهدة بأنها مكسب رمزي لإيطاليا لا عملي، لكن باريس أوصت بضرورة مراقبة بنودها التنفيذية عن كثب، ولا سيما المتعلقة بفتح القنصليات وتبادل البعثات؛ إذ كان القلق من أن تتحول القنصليات الإيطالية في صنعاء والحديدة إلى مراكز استخبارية ضد المصالح الفرنسية والبريطانية في المنطقة^(٣٢٣).

من الناحية العملية تركت فرنسا لبريطانيا الدور الأكبر في إدارة الأزمة، كون ان عدن وقناة السويس كانتا تمثلان خطوط الدفاع الأولى عن النفوذ الأوروبي في الجزيرة العربية، بينما اكتفت باريس بلعب دور ثانوي داعم، يتمثل في التنسيق الدبلوماسي، وإبداء الاستعداد لمساندة أي خطوات بريطانية تهدف لاحتواء النفوذ الإيطالي، ذلك الموقف الفرنسي يعكس حقيقة أن فرنسا في عشرينيات القرن العشرين لم تكن راغبة في الدخول في مغامرات استعمارية جديدة في الجزيرة العربية، لأنشغالها أكثر بمستعمراتها العربية في شمال أفريقيا بعد الحرب العالمية الأولى^(٣٢٤).

لم يكن الموقف الفرنسي خاليًا من الهواجس الإستراتيجية، فقد عبّرت تقارير دبلوماسية من قنصل فرنسا في عدن ومن بعثتها في جيبوتي عن قلق متزايد من أن يؤدي تقارب الإمام يحيى مع إيطاليا إلى إعادة تشكيل ميزان القوى في البحر الأحمر، وعدّت تلك التقارير ان أي توسع إيطالي في اليمن قد يجعل من جيبوتي موقعًا معزولًا ومحاصرًا بين النفوذ الإيطالي في إريتريا واليمن من جهة، والنفوذ البريطاني في عدن من جهة أخرى^(٣٢٥).

ومع توقيع معاهدة روما سنة ١٩٢٧ بين حكومة الإمام يحيى وإيطاليا ، ازدادت المخاوف الفرنسية بشكل ملحوظ، إذ نصت المعاهدة على "تبادل التمثيل الدبلوماسي والقنصلي، والاعتراف المتبادل بين الطرفين"، بما جعل اليمن لأول مرة

(٣٢٣) French Diplomatic Archives, Reports on the Italo-Yemeni Treaty and Its Implications, Paris, ١٩٢٦, pp. ٣-٤.

(٣٢٤) خير الدين الزركلي، المصدر السابق، ص ٢٤٥.

(٣٢٥) F. O. R, British and French Consultations on Italian Influence in Yemen, FO ٣٧١/١١٤٣٢, London: ١٩٢٦, pp. ١٠-١٢.

يحصل على اعتراف أوروبي رسمي بمكانته الدولية المستقلة، بعيداً عن النفوذ البريطاني، وقد تابعت باريس ذلك التطور باهتمام بالغ؛ إذ أرسلت تقارير مفصلة من قنصليتها في عدن، ومن بعثاتها الدبلوماسية في جيبوتي، أشارت بوضوح إلى أن "الوجود الإيطالي في اليمن لا يقتصر على التمثيل الدبلوماسي، بل قد يتطور ليصبح نفوذاً واسع المدى في المجالين البحري والسياسي"^(٣٢٦).

رأت الدبلوماسية الفرنسية إنّ إيطاليا لم تكن تسعى فقط إلى فتح سفارة، أو إقامة علاقات رمزية، بل أرادت أن تجعل من اليمن بوابة استراتيجية لنفوذها في البحر الأحمر، يمكن من خلالها تطوير النفوذ البريطاني في عدن، وموازنة الوجود الفرنسي في جيبوتي، ورد في تقارير الخارجية الفرنسية لعام ١٩٢٧ أن "المعاهدة مثلت خطوة في سياسة إيطالية أوسع هدفت إلى ربط مستعمراتها في ليبيا وإريتريا بخط نفوذ واحد، امتد عبر الضفة الشرقية للبحر الأحمر"^(٣٢٧).

لم تبالغ فرنسا في تقدير قوة الإمام يحيى أو تحويل بلاده إلى قاعدة استراتيجية لإيطاليا؛ فقد وصفت اليمن بـ 'كيان داخلي معقد، تغلب عليه الانقسامات القبلية، ويعاني من عزلة جغرافية وضعف اقتصادي'، وخلصت مذكرات فرنسية إلى أن اليمن 'ليس مؤهلاً لأن يتحول إلى نقطة ارتكاز إيطالية قوية في البحر الأحمر'؛ لذا جاء الموقف الفرنسي قائماً على سياسة الحذر بدل المواجهة؛ مراقبة دقيقة للتحركات الإيطالية دون الدخول في صدام مباشر مع روما^(٣٢٨).

استمرت فرنسا في التنسيق مع لندن، الطرف الأقدر على مواجهة الخطر الإيطالي، نظراً لوجودها العسكري في عدن، وهيمنتها على قناة السويس. وفضلت فرنسا البقاء في موقع (المراقب الحذر) الداعم للحليف البريطاني دبلوماسياً، بينما يحافظ على استقلالية تحركاته في جيبوتي. كما حاولت باريس عبر قنواتها الدبلوماسية طمأنة إثيوبيا، القلقة من التوسع الإيطالي، بأنّها لن تسمح لإيطاليا

(^{٣٢٦}) French Diplomatic Archives, Reports from Djibouti and Aden on the Rome Treaty, Paris: ١٩٢٧, pp. ٧-٨.

(^{٣٢٧}) Mario Toscano, op. cit, pp. ١٠٥-١٠٦.

(^{٣٢٨}) André Nouschi, op. cit, p. ١٤٢.

بالبهيمنة على البحر الأحمر^(٣٢٩)، وعبر الموقف الفرنسي عن ازدواجية واضحة: فمن جهة، إدراك لخطورة المعاهدة الإيطالية-اليمنية كونها خرقاً للتوازن الإقليمي، ومن جهة أخرى، قناعة بأن اليمن غير قادر على أن يصبح مركز نفوذ إيطالي فعال، ما لم تتدخل إيطاليا عسكرياً بشكل مباشر، لذلك بقيت باريس متمسكة بخيار المراقبة والاحتياط، منتظرة أن تكشف الأيام عن مدى قدرة إيطاليا على ترجمة اتفاقياتها الدبلوماسية إلى واقع استعماري ملموس^(٣٣٠).

اتسم الموقف الفرنسي من التحركات الإيطالية في الجزيرة العربية بـ قدر كبير من البراغماتية السياسية، وهو ما يمكن وصفه بـ (سياسة التوازن بين الحرص والمجاملة)، ففرنسا، من جهة، كانت تنظر بقلق بالغ إلى أي محاولة إيطالية للتمدد في اليمن أو عسير أو الحجاز؛ لأن ذلك يشكل تهديداً مباشراً لمستعمراتها في جيبوتي، التي مثلت القاعدة الاستراتيجية الوحيدة لها في البحر الأحمر، وكان المسؤولون الفرنسيون يدركون أن أي وجود إيطالي دائم في الموانئ اليمنية مثل الحديدة والمخا يضعف النفوذ الفرنسي التجاري، ويعزل جيبوتي جغرافياً بين النفوذ الإيطالي في إريتريا واليمن، والنفوذ البريطاني في عدن^(٣٣١).

غير أن فرنسا، لم تكن راغبة في الدخول في صراع مفتوح مع إيطاليا، وذلك لاعتبارات أوسع تتعلق بالتوازنات الأوروبية، ففي عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين، كانت باريس تدرك أن علاقتها مع روما لا تقتصر على البحر الأحمر أو القرن الأفريقي، بل تشمل ملفات حساسة في البحر المتوسط، وأوروبا الوسطى، مثل الموقف من ألمانيا وحوض الدانوب، فضّلت فرنسا أن تتعامل مع التحركات الإيطالية في الجزيرة العربية بأسلوب دبلوماسي هادئ، يقوم على المراقبة الحذرة أكثر من المواجهة المباشرة^(٣٣٢).

(٣٢٩) F. O R, British and French Coordination on Italian Influence in Arabia, FO ٣٧١/١٢٣٤٥, London: ١٩٢٧, pp. ١٠-١١.

(٣٣٠) Denis Mack Smith, op. cit, p. ٥٩.

(٣٣١) André Nouschi, op. cit, pp. ١٤٣-١٤٤.

(٣٣٢) Denis Mack Smith, op. cit, pp. ٦٠-٦١.

انعكس ذلك التوجه على طبيعة السياسة الفرنسية في المنطقة، فهي لم تبادر إلى إقامة تحالفات، أو معاهدات مستقلة مع الإمام يحيى، أو القوى المحلية، بل تركت لبريطانيا المجال الأكبر لإدارة الملف اليمني، واكتفت بمتابعة التطورات عبر تقارير قنصليتها في عدن وجيبوتي^(٣٣٣)، يمكن القول إن فرنسا كانت تفضل التنسيق الوثيق مع بريطانيا، باعتبارها القوة الأكبر، والأكثر نفوذاً في الجزيرة العربية، والبحر الأحمر ففرنسا رأت أن مصلحتها تكمن في دعم بريطانيا دبلوماسياً، مقابل ضمان حماية غير مباشرة لمصالحها الاستراتيجية.

لم يكن الموقف الفرنسي مجرد مجارة للسياسة البريطانية، بل ينطوي على حرص خفي على الحفاظ على استقلالية دورها الاستعماري، وكانت باريس تخشى أن تتحول أي مواجهة مباشرة مع إيطاليا إلى ذريعة لبريطانيا، لتعزيز هيمنتها على البحر الأحمر من دون مشاركة فرنسية؛ لذلك سعت فرنسا لسياسة وسطية: فهي من جهة كانت تُبدي القلق والحرص، ومن جهة أخرى تُظهر المجاملة وتجنّب الصدام مع روما، محافظة على خطوط اتصال مفتوحة معها عبر القنوات الدبلوماسية^(٣٣٤). ومن ذلك المنطلق، فإنّ الموقف الفرنسي لم يكن موقفاً سلبياً، أو ضعيفاً، بقدر ما كان انعكاساً لواقع قوتها المحدودة في المنطقة، ولارتباط مصالحها المباشرة بجيبوتي دون غيرها ولعلّ أهم ما يميز ذلك الموقف أنّه عكس إدراك فرنسا أن أي صراع مفتوح مع إيطاليا في الجزيرة العربية قد يُضعف موقفها في أوروبا، إذ كانت بحاجة إلى الإبقاء على علاقات متوازنة مع إيطاليا في مواجهة التحديات الألمانية المتصاعدة آنذاك^(٣٣٥).

(^{٣٣٣}) Foreign Office Records, British and French Consultations on Italian Influence in Yemen, FO ٣٧١/١١٤٣٢, London: ١٩٢٦, pp. ١٤-١٥.

(^{٣٣٤}) Mario Toscano, op. cit, pp. ١٠٨-١٠٩.

(^{٣٣٥}) عبد الله العساف، المصدر السابق، ص ١٢٣.

المبحث الثالث

موقف الدولة العثمانية من التحركات الإيطالية في البحر الأحمر

أولاً: الموقف العثماني من التوسع الإيطالي في البحر الأحمر والقرن الأفريقي. أدركت الدولة العثمانية منذ أواخر القرن التاسع عشر، أن البحر الأحمر لم يعد مجرد ممر مائي داخلي، أو خط بحري ثانوي، بل أصبح ميداناً للتنافس الاستعماري الأوروبي الذي أخذ يزداد حدة بعد افتتاح قناة السويس، فقد غدا البحر الأحمر بمثابة شريان حيوي للتجارة العالمية، وخصوصاً للتجارة البريطانية المتجهة نحو الهند والشرق الأقصى، الأمر الذي جعل القوى الأوروبية تعدّه منطقة نفوذ لا تقل أهمية عن المتوسط، أو الخليج العربي، وفي ذلك السياق، نظرت الدولة العثمانية إلى البحر الأحمر بمثابة خطّ دفاع استراتيجي يحمي أهم ولاياتها العربية: الحجاز واليمن، إلى جانب كونه طريقاً بحرياً يربط إسطنبول بالولايات الجنوبية عبر الموانئ اليمنية (٣٣٦).

ومع دخول إيطاليا الاستعمار إلى المسرح الأفريقي، وتحديداً بعد أن فرضت سيطرتها على إريتريا ١٨٩١، والصومال الجنوبي ١٩٠٥-١٩٠٨، رأت إسطنبول أن تلك التحركات ليست سوى حلقة في سلسلة محاولات أوروبية هدفت إلى تطويق النفوذ العثماني في جنوب الجزيرة العربية، فالموقع الجغرافي لمستعمرات إيطاليا على الضفة الغربية من البحر الأحمر يعني من الناحية الاستراتيجية إنّ روما صارت على مقربة مباشرة من السواحل اليمنية الخاضعة للعثمانيين، ما جعل العثمانيين ينظرون إلى ذلك التوسع كونه تهديداً وجودياً (٣٣٧).

أدرك العثمانيون للخطر الإيطالي متأثراً بتراجع نفوذهم في المنطقة العربية أمام التقدم الأوروبي المتسارع، فبعد أن فقدت الدولة العثمانية نفوذها في مصر

(٣٣٦) Stanford J. Shaw, History of the Ottoman Empire and Modern Turkey, op.cit, pp. ٢٣٨-٢٣٩.

(٣٣٧) فاضل بيّات، الجزيرة العربية في الوثائق العثمانية، مركز إرسىكا، إسطنبول، ١٩٩٨، ص ١١٠-١١٢.

عملياً منذ الاحتلال البريطاني، أصبحت أكثر خشية تجاه أي تدخل أوروبي جديد في ولاياتها الباقية، لذلك جاء التوسع الإيطالي في القرن الأفريقي ليُذكر إستانبول بأن أطماع القوى الاستعمارية لم تقتصر على شمال أفريقيا أو المشرق، بل امتدت لتصل إلى الجنوب العربي والبحر الأحمر^(٣٣٨).

حاولت الدولة العثمانية مواجهة ذلك التحدي عبر تعزيز وجودها الإداري، والعسكري في اليمن، فأرسلت مزيداً من القوات إلى الحاميات المنتشرة في صنعاء، والحديدة، وتعز، كما أعادت تنظيم إدارتها المحلية لتقوية السيطرة على القبائل التي كانت كثيراً ما تنزع إلى الاستقلال أو التمرد، ورغم تلك الجهود، فإن الدولة العثمانية عانت من ضعف داخلي مزمن، تمثل في تدهور أوضاعها المالية، وتعدد جبهات الصراع في البلقان والأناضول، ما جعلها غير قادرة على الدخول في مواجهة مباشرة مع الإيطاليين^(٣٣٩).

كان الهم الأكبر للباب العالي أن يؤدي أي وجود إيطالي في الموانئ اليمنية لتهديد الحرمين الشريفين؛ لأن السيطرة على البحر الأحمر تعني التحكم بخطوط الملاحة المؤدية إلى جدة ومنها إلى مكة والمدينة. أشارت مراسلات عثمانية من أواخر القرن التاسع عشر إلى أن أي محاولة أوروبية - ولا سيما الإيطالية - لتأسيس قواعد أو امتيازات في اليمن ستُعد "خطرًا على الإسلام كله"؛ لأن السيطرة على البحر الأحمر تعني في الوقت نفسه السيطرة على طرق الحج البحرية القادمة من الهند وشرق آسيا^(٣٤٠).

ويبدو إن الموقف العثماني من التوسع الإيطالي لم يكن مجرد رد فعل آن، بل انعكاساً لإدراك استراتيجي عميق بأن البحر الأحمر يمثل الجبهة الأخيرة التي يجب

^(٣٣٨) محمد حرب، العثمانيون في التاريخ والحضارة، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٢، ص ٣٥٤-٣٥٢.

^(٣٣٩) عبد العزيز نوار، المصدر السابق، ص ٤٢٠-٤٢١.

^(٣٤٠) الأرشيف العثماني، إسطنبول، تصنيف (HR. SYS ٢٧٣/١٥)، تقرير حول النشاط الإيطالي في البحر الأحمر، ١٨٩١م.

الحفاظ عليها، في وقت كانت فيه بقية الجبهات العثمانية تتهاجر أمام الضغوط الأوروبية، لكن ضعف الدولة، واشتداد التنافس بين بريطانيا، وفرنسا، وإيطاليا في المنطقة، جعل قدرتها على حماية نفوذها في اليمن والحجاز تضعف تدريجياً، حتى أفسحت المجال أمام القوى الاستعمارية لفرض نفوذها الفعلي مع بدايات القرن العشرين.

حاولت الدولة العثمانية التصدي للتحركات الاستعمارية عبر تعزيز وجودها العسكري والإداري في اليمن والحجاز، إدراكاً منها أن السيطرة على تلك المناطق تمثل خط الدفاع الأخير عن البحر الأحمر والحرمين الشريفين، فابتداءً من ثمانينيات القرن التاسع عشر، عمدت الدولة العثمانية إلى تقوية الحاميات العسكرية في الحديدة، وصنعاء وتعز، كما قامت بإعادة ترميم التحصينات الدفاعية في الموانئ الرئيسية مثل المخا والliche، لتأمين الساحل من أي محاولة إيطالية أو أوروبية للأنزال البحري^(٣٤١).

سعت الدولة العثمانية أن تُعيد تنظيم علاقتها الإدارية بالقبائل المحلية من خلال سياسة مزدوجة تجمع بين الترغيب، والترهيب، فقد أقرت منح بعض الزعامات القبلية رواتب من خزينة الدولة، كما وزعت عليهم الأوسمة والرتب الفخرية العثمانية؛ لإظهار الاعتراف بمكانتهم وكسب ولائهم، وفي المقابل، لم تتردد في استخدام القوة العسكرية ضد القبائل المتمردة مثل حاشد وبكيل وقبائل خولان في اليمن وقبائله حرب وعتيبة في الحجاز التي رفضت الخضوع للضرائب العثمانية^(٣٤٢).

أدرك العثمانيون أن القبائل تمثل العنصر الأكثر تأثيراً في ميزان القوى الداخلي، لذلك كانت سياستهم تقوم على المهادنة حيناً والضغط حيناً آخر، غير أن تلك السياسة لم تكن دائماً ناجحة، إذ كانت بعض القبائل تتحالف أحياناً مع القوى

^(٣٤١) فاضل بيات، المصدر السابق، ص ١١٥.

^(٣٤٢) عبد الكريم رافق، العرب والعثمانيون ١٥١٦-١٩١٦، دار النهار، بيروت، ١٩٩٠، ص

الخارجية، سواء مع بريطانيا في الجنوب أو مع الإيطاليين لاحقًا، من أجل الضغط على إستانبول والحصول على امتيازات أوسع^(٣٤٣).

كان للعثمانيين من الجانب العسكري في اليمن جيش محدود العدد، والعدة، مقارنة بالقوى الاستعمارية الأوروبية، فمعظم الحاميات كانت تعاني من ضعف التكوين والتدريب، كما أن الجنود غالبًا ما كانوا من المجندين المحليين الذين يفتقرون إلى الانضباط الصارم، بالرغم من إرسال بعض الضباط من إستانبول، لتحسين أداء القوات، إلا أن الصعوبات اللوجستية وبعد المسافة عن العاصمة جعلتا تلك الجهود محدودة الأثر^(٣٤٤).

إلى جانب تلك التحديات الداخلية كانت الدولة العثمانية تواجه في الوقت نفسه جبهات عسكرية متعددة في البلقان والأناضول، إذ تصاعدت النزاعات مع القوى الأوروبية والبلقانية، ذلك التعدد في الجبهات جعل القيادة العثمانية غير قادرة على تخصيص موارد كافية لتعزيز نفوذها في اليمن، وبالتالي بدا موقفها هناك هشًا أمام التغلغل الإيطالي المتنامي في القرن الأفريقي، بل إن "ضعف الدولة المالي والعسكري لا يسمح بمواجهة خطط إيطاليا في البحر الأحمر إلا عبر الدبلوماسية والتوازنات الدولية"^(٣٤٥).

يمكن القول إن الدولة العثمانية حاولت بكل الوسائل الممكنة ترسيخ سلطتها في اليمن والحجاز من خلال دعم الحاميات وتنظيم العلاقة مع القبائل، إلا أن تلك الجهود اصطدمت بواقع الضعف البنوي الداخلي، وتعدد الجبهات الخارجية، ما جعلها غير قادرة على التصدي بفاعلية للنفوذ الإيطالي المتنامي، الأمر الذي مهد الطريق تدريجيًا لتزايد التدخلات الأوروبية في المنطقة.

(٣٤٣) محمد حرب، المصدر السابق، ص ٣٥٦.

(٣٤٤) Stanford J. Shaw, History of the Ottoman Empire and Modern Turkey, op.cit, pp. ٢٤٢-٢٤٣.

(٣٤٥) الأرشيف العثماني، إسطنبول، تصنيف (HR. SYS ٢٨٥/١٢)، تقرير حول ضعف الحاميات العثمانية في اليمن، ١٩٠٥م.

كان هاجس الدولة العثمانية الأكبر يتمثل في أن أي موطن قدم لإيطاليا على السواحل اليمنية - مثل الحديدية أو المخا - يمكن أن يتحول بمرور الوقت إلى قاعدة بحرية استراتيجية، وذلك الاحتمال كان يعني أن روما ستصبح قادرة على التحكم بخطوط الملاحة القادمة من المحيط الهندي والمتجهة إلى قناة السويس، فضلاً عن تهديدها المباشر للموانئ التي يستخدمها الحجاج المسلمون القادمون من الهند وشرق آسيا في طريقهم إلى مكة المكرمة والمدينة المنورة^(٣٤٦).

ربط العثمانيون بين النشاط الإيطالي في اليمن وبين أمن الحرمين الشريفين بشكل مباشر، فالحجاز لم يكن بالنسبة لهم مجرد ولاية عثمانية، بل رمزاً دينياً، وسياسياً، يضفي الشرعية على موقع السلطان كـ "خليفة المسلمين"، وبذلك اعتبرت إسطنبول أن أي اقتراب أوروبي - وخصوصاً إيطالي - من مكة والمدينة عبر البحر الأحمر يمثل تجاوزاً لخط أحمر لا يمكن التساهل معه^(٣٤٧).

سعت الدولة العثمانية إلى اتخاذ مجموعة من التدابير الوقائية، منها تكثيف الرقابة البحرية على الموانئ اليمنية؛ لمنع أي إنزال إيطالي محتمل، وتعزيز العلاقات مع بعض القبائل في عسير واليمن الأعلى؛ لضمان ولائها ومنعها من التعاون مع القناصل الإيطاليين، واستخدام الخطاب الديني في مواجهة الخطر الأوروبي، عبر التأكيد في خطب الجمعة والمراسلات الرسمية على أن حماية الحجاز واجب ديني يقع على عاتق الدولة العثمانية، ومع أن تلك الإجراءات أظهرت حرصاً عثمانياً على متابعة الخطر الإيطالي، إلا أن فعاليتها كانت محدودة بفعل ضعف الدولة وتعدد جبهاتها، ومع ذلك، فإنّ مجرد ربط إسطنبول بين التوسع الإيطالي وأمن مكة المكرمة يكشف عن مدى الحساسية التي كانت تنتظر بها الدولة العثمانية إلى البحر

(^{٣٤٦}) Stanford J. Shaw, History of the Ottoman Empire and Modern Turkey, op. cit, p. ٢٤٤.

(^{٣٤٧}) سيد رجب حراز، الدولة العثمانية وجزيرة العرب (١٨٤٠-١٩٠٩م)، معهد الدراسات العربية العالمية، القاهرة، ١٩٧٠، ص ص. ١٥٤-١٥٨.

الأحمر كونها خط الدفاع الأول عن شرعيتها الدينية والسياسية في العالم الإسلامي^(٣٤٨).

ثانياً: الموقف العثماني من التدخلات الإيطالية في اليمن والجزيرة العربية

برز الموقف العثماني بشكل أوضح أثناء الحرب الإيطالية-العثمانية (١٩١١-١٩١٢) بعد أن أدركت روما أن السيطرة على ليبيا لا تكتمل إلا بفتح جبهات جانبية ضد الدولة العثمانية؛ لإضعاف قدرتها على المقاومة في شمال أفريقيا، ومن هنا حاولت إيطاليا توسيع دائرة الصراع إلى البحر الأحمر واليمن، وإنّ الضغط على الجبهة من شأنه أن يُشتت قوى العثمانيين، ويجعلهم أقل قدرة على الدفاع عن ليبيا^(٣٤٩).

تعرضت بعض الموانئ اليمنية مثل الحديدة، والمخا لتهديدات مباشرة من الأسطول الإيطالي، الذي نفذ عمليات قصف محدودة واستعراضات بحرية أمام السواحل العثمانية، وكان الهدف من تلك التحركات إرسال رسالة واضحة للبواب العالي مفادها أن إيطاليا قادرة على نقل الحرب إلى أي مكان يمتد فيه النفوذ العثماني، وليس فقط في ليبيا، وعدّ العثمانيون ذلك التطور خطيراً للغاية؛ لأنه نقل الحرب من مجرد نزاع إقليمي في شمال أفريقيا إلى تهديد مباشر لطرق الملاحة والحج في البحر الأحمر^(٣٥٠).

جاء الضغط الإيطالي على السواحل اليمنية في وقت كانت فيه الدولة العثمانية تعاني من ضعف داخلي وتشتت عسكري، فالجيوش العثمانية كانت منشغلة بجبهات متعددة في البلقان والأناضول، وضعف البنية التحتية في اليمن، ما جعل القدرة الدفاعية محدودة، ومع ذلك، حاولت الدولة أن تُظهر شيئاً من الصلابة،

^(٣٤٨) عبد العزيز نوار، المصدر السابق، ص ٤٢٥.

^(٣٤٩) Stanford J. Shaw, History of the Ottoman Empire and Modern Turkey, op.cit, pp. ٢٤٥-٢٤٦.

^(٣٥٠) Italian Naval Archives, Italian Operations in the Red Sea during the Libyan War, Rome: ١٩١٢, pp. ١٥_١٧.

فأرسلت تعزيزات رمزية إلى الحديدية، وأصدرت بيانات تحذر من أن المساس بسلامة البحر الأحمر "سيواجهه برد عثماني قاسٍ"، حتى وإن كان التهديد في حقيقته يفتقر إلى القوة التنفيذية^(٣٥١).

مقابل ذلك اعتمدت الدولة العثمانية على الخطاب الديني والسياسي لمواجهة الخطر الإيطالي، إذ أصدر السلطان محمد رشاد الخامس^(٣٥٢)، فرمانًا يُعلن "الجهاد ضد المعتدين"، ودعا المسلمين في اليمن والحجاز إلى الوقوف صفًا واحدًا لحماية ديار الإسلام من الغزو الأوروبي، وقد لبّت بعض القبائل اليمنية الدعوة بالفعل، وهاجمت مراكز النفوذ الإيطالي في البحر الأحمر بشكل غير منظم، مما شكّل عنصر إرباك محدود للقوات الإيطالية^(٣٥٣).

غير أن تلك الجهود لم تُغيّر من واقع موازين القوى، إذ واصلت إيطاليا الضغط على العثمانيين في البحر الأحمر، لكنها اكتفت بتهديدات وعمليات محدودة دون احتلال فعلي لموانئ اليمن، والسبب أن روما لم تكن راغبة في استنزاف نفسها بجبهة جديدة، بل أرادت فقط إشغال الدولة العثمانية وإجبارها على الاعتراف بواقع الاحتلال الإيطالي لليبيا، وبالفعل، انتهت الحرب بتوقيع معاهدة أوشي -لوزان الأولى ١٩١٢^(٣٥٤)، التي تنازلت بموجبها الدولة العثمانية رسميًا عن ليبيا، في حين بقيت اليمن والحجاز ضمن سيطرتها الشكلية، لكنهما خرجا من الحرب أكثر ضعفًا

^(٣٥١) فاضل بيات، المصدر السابق، ص ١١٩.

^(٣٥٢) مُجد رشاد الخامس ١٨٤٤-١٩١٨: السلطان الخامس والثلاثون للدولة العثمانية، تولى الحكم عام ١٩٠٩ بعد خلع أخيه السلطان عبد الحميد الثاني، واستمر حتى وفاته عام ١٩١٨. شهد عهده أحداثًا مفصلية أبرزها دخول الدولة العثمانية الحرب العالمية الأولى إلى جانب ألمانيا، مما أدى إلى خسائر كبيرة وانحيار الإمبراطورية. ينظر: إسماعيل مرسي، السيرة الملكية ملوك الدولة العثمانية، دار أكتب للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٢٣.

^(٣٥٣) محمد حرب، المصدر السابق، ص ٣٦٢.

^(٣٥٤) اتفاقية سلام وُقِّعت في ١٨ تشرين الأول ١٩١٢ بين الدولة العثمانية ومملكة إيطاليا، أنهت الحرب العثمانية الإيطالية ١٩١١-١٩١٢. تم توقيعها في منطقة أوشي قرب لوزان بسويسرا، ونصّت على انسحاب العثمانيين من ليبيا ومنحها استقلالًا ذاتيًا شكليًا، مع السماح للخليفة العثماني بتعيين القضاة هناك. ينظر: مجاهدي إبراهيم، معاهدة أوشي لوزان ١٩١٢/١٠/١٥م، مجلة التراث الاثري وتثمينه، المجلد ٤، العدد ١، جامعة تلمسان، الجزائر، ٢٠٢٢.

أمام التدخلات الأوروبية^(٣٥٥).

كشف الموقف العثماني أثناء الحرب الإيطالية-العثمانية هشاشة الدولة في الدفاع عن أطرافها البعيدة كاليمن، وأظهر قدرة القوى الاستعمارية، مثل إيطاليا، على استخدام البحر الأحمر ورقة ضغط في صراعها مع الدولة العثمانية. وفي مواجهة ذلك، لم تجد الدولة العثمانية سوى اللجوء إلى أدواتها الرمزية والدبلوماسية؛ لتعويض ضعفها العسكري، إذ أعلن السلطان محمد رشاد بتأثير من جمعية الاتحاد والترقي 'الجهاد ضد المعتدين الإيطاليين'، مستنداً إلى مكانته خليفة للمسلمين، وحامياً للحرمين الشريفين. واستهدف الإعلان حشد المقاتلين المحليين في اليمن والحجاز، وإثارة الرأي العام الإسلامي العالمي ضد إيطاليا، على أمل أن يشكل الضغط الديني والمعنوي عنصر ردع^(٣٥٦).

استجابت بعض القبائل اليمنية لذلك النداء، فأسهمت في أعمال مقاومة محلية ضد أي نشاط إيطالي على السواحل، كما سعت بعض القيادات الدينية إلى التأكيد على أن مواجهة إيطاليا هي "جهاد في سبيل الدفاع عن الإسلام"، غير أن تلك الحماسة الشعبية لم تُترجم إلى نتائج حاسمة؛ لكونها افتقرت إلى التنظيم العسكري والتمويل المستدام، وظلت أشبه بحركات متفرقة لم تكن قادرة على ردع قوة بحرية حديثة كالأسطول الإيطالي^(٣٥٧).

وفي الوقت نفسه حاولت إسطنبول أن تُفَعِّل أوراقها الدبلوماسية عبر البحث عن دعم القوى الأوروبية المنافسة لإيطاليا، فنسجت علاقات أوثق مع ألمانيا التي كانت ترى في إضعاف إيطاليا مكسباً لها في التوازن الأوروبي، كما حاولت الدولة العثمانية الحصول على دعم معنوي من النمسا-المجر وروسيا القيصرية، لكن تلك القوى لم تكن راغبة في الدخول في مواجهة مباشرة مع إيطاليا من أجل اليمن، أو

^(٣٥٥) عبد العزيز نوار، المصدر السابق، ص ٤٢٧.

^(٣٥٦) Stanford J. Shaw, History of the Ottoman Empire and Modern Turkey, op.cit, pp. ٢٤٦-٢٤٧.

^(٣٥٧) فاضل بيات، المصدر السابق، ص ١٢٢.

البحر الأحمر أما بريطانيا وفرنسا، فقد تبنتا موقفاً براغماتياً؛ إذ كانتا تراقبان التوسع الإيطالي بقلق، لكنهما لم تعترضا عليه بشدة؛ لأنَّ إضعاف الدولة العثمانية كان يخدم مصالحهما في النهاية^(٣٥٨).

أصبحت ورقة الجهاد وورقة التحالفات الدبلوماسية أداة بيد العثمانيين لتعويض ضعفهم العسكري، لكنها لم تحقق النتائج المرجوة، فأعلان الجهاد لم يُفضِ إلى تعبئة إسلامية واسعة النطاق، بسبب الانقسامات الداخلية بين العرب والعثمانيين، وبسبب فقدان الدولة العثمانية الكثير من هيبتها بعد سلسلة الهزائم العسكرية، أما المساعي الدبلوماسية، فقد بقيت محدودة التأثير لأن القوى الأوروبية كانت تنتظر إلى السلطنة العثمانية باعتبارها "رجل أوروبا المريض" الذي يتنازع على تركته الاستعمارية^(٣٥٩).

ويبدو إنَّ تلك الجهود لم تؤدِّ إلى نتائج ملموسة؛ لأنَّها اصطدمت بـ الضعف البنوي المزمّن للدولة العثمانية، والمتمثل في التدهور المالي الذي حدّ من قدرتها على تمويل الحملات العسكرية في اليمن، وتعدد الجبهات العسكرية في البلقان وليبيا والأناضول، فضلاً عن ضعف الروح المعنوية للجيش، وتزايد النزعات الانفصالية داخل ولاياتها العربية وبذلك ظلت التحركات العثمانية أقرب إلى محاولات رمزية للدفاع عن الهيبة والخلافة أكثر من كونها إجراءات عملية قادرة على ردع التوسع الإيطالي في المنطقة.

مع اندلاع الحرب العالمية الأولى ١٩١٤-١٩١٨ دخلت الدولة العثمانية مرحلة حرجية، إذ وجدت نفسها مضطرة لخوض الحرب إلى جانب ألمانيا والنمسا-المجر ضد بريطانيا وفرنسا وروسيا، ما جعلها تتشغل بجبهات عسكرية واسعة ومعقدة في البلقان والقوقاز وسيناء والعراق، ذلك التشتت الاستراتيجي أنهك الدولة العثمانية وأفقدتها القدرة على الاهتمام بأطرافها البعيدة، ومنها اليمن والحجاز والبحر

(^{٣٥٨}) Italian Naval Archives, Italian Operations in the Red Sea during the Libyan War, Rome: ١٩١٢, pp. ١٨-٢٠.

(^{٣٥٩}) عبد العزيز نوار، المصدر السابق، ص ٤٢٨.

الأحمر^(٣٦٠).

استغلت إيطاليا الوضع الدولي لترسيخ نفوذها في البحر الأحمر، ورغم أن دخولها الحرب كان متأخرًا إلى جانب الحلفاء، إلا أنها استفادت من ضعف العثمانيين وانشغالهم في جبهات أخرى لتعزيز حضورها البحري في إريتريا والصومال، وتحويل تلك المستعمرات إلى قواعد دعم للأسطول الحربي الإيطالي، وقد ساعدها ذلك على أن تصبح لاعبًا فاعلاً في البحر الأحمر، في وقت كانت فيه الدولة العثمانية عاجزة عن إرسال تعزيزات أو حماية فعالة لموانئها اليمنية^(٣٦١).

أما في اليمن، فقد تدهور النفوذ العثماني بشكل واضح خلال سنوات الحرب، ومع أن الإمام يحيى حميد الدين ظل محايداً طوال سني الحرب العالمية الأولى، لكنه استغل انشغال الدولة بالحرب ليوسع نفوذه السياسي والعسكري، كما وجد الإمام في الظروف الدولية فرصة لتعزيز استقلاله الفعلي عن الباب العالي، حتى وإن بقيت الصلة الاسمية قائمة لمدة وجيزة، وقد أدى ذلك الوضع إلى أن الحاميات العثمانية في صنعاء والحديدة عانت من عزلة تامة، وضعف في الإمدادات والتموين، مما جعلها شبه محاصرة وسط بيئة عدائية محلية^(٣٦٢).

تراجعت قدرة العثمانيين على حماية البحر الأحمر كمر استراتيجي، بعدما أصبحت السيطرة البحرية الفعلية للأساطيل البريطانية والفرنسية، ومعهما إيطاليا المنضمة للحلفاء؛ إذ نفذت تلك القوى عمليات مشتركة لضمان أمن الملاحة، خاصة مع تزايد أهمية قناة السويس كخط إمداد للحلفاء في مواجهة جبهات الشرق

(^{٣٦٠}) Stanford J. Shaw, The Ottoman Empire in World War I, Vol. I, Ankara: Turkish Historical Society, ٢٠٠٦, pp. ٨٩-٩٠.

(^{٣٦١}) Italian Naval Archives, Italian Naval Operations in the Red Sea (١٩١٤-١٩١٨), Rome: ١٩٢٠, pp. ٢٢-٢٤.

(^{٣٦٢}) فاضل بيّات، المصدر السابق، ص ١٣٠.

الأوسط^(٣٦٣)، وبذلك أصبح الوجود العثماني في البحر الأحمر شكلياً أكثر منه فعلياً، وبحلول عام ١٩١٨، ومع هزيمة الدولة العثمانية في الحرب وتوقيع هدنة مودروس^(٣٦٤)، وفي ٣٠ تشرين الأول، انسحبت قواتها من اليمن، لتطوي صفحة امتدت لأكثر من ثلاثة قرون من الوجود العثماني؛ وبذلك انتهى نفوذها في وقت كانت فيه إيطاليا وبريطانيا تتأهبان لملء الفراغ السياسي والاستراتيجي. وقد تحقق لإيطاليا هدف استراتيجي غير مباشر، إذ لم يعد أمامها خصم عثماني في البحر الأحمر واليمن، ما أتاح لها فرصة أكبر للمناورة وتوسيع نفوذها عبر علاقاتها مع الإمام يحيى لاحقاً^(٣٦٥).

يمكن القول إن الموقف العثماني من التحركات الإيطالية في البحر الأحمر والجزيرة العربية كان موقفاً دفاعياً أكثر منه هجومياً، إذ لم يكن لدى الدولة العثمانية القدرة على المبادرة أو توسيع نفوذها في مواجهة القوى الأوروبية، إذ كان أقصى ما تسعى إليه هو الحفاظ على ما تبقى لها من سلطة شكلية في اليمن، والحجاز، عبر دعم الحاميات العسكرية، واستخدام الخطاب الديني المتمثل في الدفاع عن الحرمين الشريفين، وإرسال إشارات رمزية إلى العالم الإسلامي بأنها لا تزال الخلافة الجامعة للمسلمين^(٣٦٦).

(٣٦٣) J. C. Hurewitz, op. cit, p. ١٢٥.

(٣٦٤) هدنة مودروس: نقطة تحول حاسمة في تاريخ الدولة العثمانية، إذ إذعنت بموجبها لشروط الحلفاء القاسية، والتي شملت تسليم الحاميات العسكرية في الحجاز واليمن وعسير، وفتح المضائق البحرية أمام الأساطيل المنتصرة، مما أدى عملياً إلى إنهاء الوجود العثماني في شبه الجزيرة العربية وفتح الباب أمام تقاسم تركتها، للمزيد ينظر: محمد أنيس، الدولة العثمانية والشرق العربي (١٥١٤-١٩١٤)، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٥، ص. ٢٩٢.

(٣٦٥) عبد العزيز نوار، المصدر السابق، ص ٤٣٢.

(٣٦٦) محمد حرب، المصدر السابق، ص ٣٦٥.

ظل الموقف الدفاعي محدود الفاعلية، لأسباب تتعلق بالوضع الداخلي للدولة العثمانية من جهة، وبالظروف الدولية من جهة أخرى، فمن الناحية الداخلية، كانت الدولة تعاني من تراجع اقتصادي حاد، وتدهور إدارتها المركزية، وانقساماتها القومية والإثنية، ما جعلها غير قادرة على تخصيص موارد كافية لجبهة البحر الأحمر، أما من الناحية الدولية، فقد وجدت نفسها في مواجهة تكتل استعماري أوروبي يتألف من بريطانيا وفرنسا، وإيطاليا، وهو ما جعل محاولاتها للاعتماد على أدواتها الدينية، والدبلوماسية غير كافٍ لإحداث توازن حقيقي^(٣٦٧).

كان الضعف العثماني فرصة سانحة لإيطاليا، التي حاولت تثبيت نفسها كقوة استعمارية جديدة عبر مستعمراتها في القرن الأفريقي، وسعت إلى كسب موطن قدم في اليمن من خلال المعاهدات مع الإمام يحيى، وفي الوقت نفسه، استفادت بريطانيا من تراجع العثمانيين لتأكيد هيمنتها على عدن والخليج العربي، وضمان أمن قناة السويس، بينما عززت فرنسا وجودها في جيبوتي، إذ أصبح البحر الأحمر في العقدين الأولين من القرن العشرين ساحة لتقاسم النفوذ بين القوى الثلاث^(٣٦٨).

وفي المحصلة النهائية للموقف العثماني اكتفت الدولة العثمانية بدورها الذي حاولت به منع الانهيار الكامل، دون أن تمتلك القدرة على المبادرة أو استعادة زمام المبادرة الاستراتيجية، ومع نهاية الدولة العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى ١٩١٨، وجد البحر الأحمر نفسه خاليًا من أي قوة إسلامية مركزية؛ ليصبح النفوذ فيه حكرًا على القوى الاستعمارية الأوروبية، وبذلك تحولت التحركات الإيطالية، إلى جانب السياسة البريطانية، والفرنسية، إلى جزء من عملية إعادة تشكيل الخريطة السياسية للبحر الأحمر والجزيرة العربية بعيدًا عن السيطرة العثمانية^(٣٦٩).

(^{٣٦٧}) Stanford J. Shaw, History of the Ottoman Empire and Modern Turkey, op. cit, pp. ٢٤٦-٢٤٨.

(^{٣٦٨}) Mario Toscano, op. cit, pp. ١١٠-١١١.

(^{٣٦٩}) عبد العزيز نوار، المصدر السابق، ص ٤٣٥.

الفصل الرابع

ظهور النفط في شبه الجزيرة العربية وأثره في تطور علاقة إيطاليا بالمنطقة

المبحث الأول: ظهور النفط في المملكة العربية السعودية

أولاً: البدايات الأولى لاكتشاف النفط

مثّل اكتشاف النفط في المملكة العربية السعودية حدثاً استثنائياً لم يقتصر أثره على الداخل السعودي، بل كان له صدى عالمي واسع، إذ أثار اهتمام القوى الاستعمارية والاقتصادية الكبرى المتصارعة على النفوذ في الشرق الأوسط. فالموارد النفطية لم تكن مجرد سلعة اقتصادية في تلك الحقبة، بل كانت ركيزة أساسية للقوة العسكرية والصناعية، خاصة مع تزايد الاعتماد على النفط في تشغيل الأساطيل، والطائرات، والمصانع بين الحربين العالميتين، ولذلك سارعت بريطانيا صاحبة النفوذ التقليدي، والولايات المتحدة الصاعدة اقتصادياً، إلى مراقبة التطورات النفطية في الجزيرة العربية، مدركة أن السيطرة على الثروة سيمناها ميزة استراتيجية في سباق الهيمنة الدولية (٣٧٠).

كان الاقتصاد السعودي قبل اكتشاف النفط اقتصاداً، تقليدياً، محدود الموارد، يعتمد بصورة أساسية على النشاط الرعوي القائم على تربية الإبل والأغنام، وعلى الزراعة البسيطة في الواحات والمناطق التي تتوفر فيها المياه مثل الأحساء ونجد والحجاز، وكانت الزراعة في معظمها تعتمد الأساليب التقليدية، كالسقي بواسطة الأفلاج (٣٧١) والآبار، ولم تكن كافية لتأمين الغذاء للسكان، أو توفير فائض للتصدير (٣٧٢)، أما التجارة فكانت تقتصر على تبادل السلع المحلية مع المراكز

(٣٧٠) G.H. Minor, op. cit, pp. ٦٥-٦٧.

(٣٧١) نظام تقليدي متكامل لتوزيع المياه، يعتمد على قنوات مائية جوفية أو سطحية تُنشأ بهدف نقل المياه الجوفية أو مياه العيون والينابيع إلى المناطق الزراعية باستخدام قوة الجاذبية الأرضية فقط، دون الحاجة إلى مضخات أو أدوات رفع ميكانيكية. ينظر: نصرت آدمو، الري بواسطة الأفلاج، المنتدى العراقي للنخب والكفاءات، ٢٠٢٠. بحث منشور على الموقع التالي:

<https://iraqi-forum2014.com/>

(٣٧٢) عبد الرحمن بن عبد الكريم العاصمي، التاريخ الاقتصادي للمملكة العربية السعودية، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، ١٩٩٨، ص ٣٣.

الحضرية في الحجاز ومناطق الخليج العربي، واعتماد كبير على النشاط التجاري الموسمي المرتبط بقوافل الحج، إذ شكل الحجاج القادمون من مختلف أنحاء العالم الإسلامي مصدرًا مهمًا للنشاط الاقتصادي والخدمات الفندقية والأسواق^(٣٧٣)، إلى جانب ذلك كانت موانئ البحر الأحمر مثل جدة وينبع، وموانئ الخليج العربي مثل الدمام والقطيف، تمثل شرايين للتجارة الخارجية، إذ تصدر منها بعض المنتجات كالتمور واللؤلؤ، وتدخل منها السلع المستوردة كالمنسوجات والمواد الغذائية، إلا أن تلك الأنشطة الاقتصادية لم تكن ذات مردود كبير، إذ بقيت موارد الدولة المالية محدودة، تعتمد بدرجة رئيسة على الرسوم الجمركية والزكاة وأحيانًا على القروض والهبات التي تقدمها بعض الدول^(٣٧٤).

بدأ مشروع توحيد المملكة عام ١٩٠٢ بقيادة الملك عبد العزيز، وازدادت حاجة الحكومة لموارد مستقرة لعمليات التوسع العسكري والإداري، وإنشاء جهاز بيروقراطي لضبط الأقاليم. وأدرك الملك أن الموارد التقليدية لا تكفي طموحات الدولة، فبحث عن مصادر جديدة، خصوصاً مع أنباء وجود احتياطات نفطية واعدة شرق الجزيرة العربية، ما جذب اهتمام الشركات منذ أواخر العشرينيات^(٣٧٥)، وكانت

(٣٧٣) خير الدين الزركلي، شبه الجزيرة العربية في عصر النفط، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٦٠، ص ٤٢.

(٣٧٤) British Colonial Office, Saudi Arabia and Oil Concessions, London: HMSO, ١٩٣٥, p. ٩.

(٣٧٥) شركة ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا: كانت واحدة من الشركات التي انبثقت عن تفكيك شركة ستاندرد أويل الأصلية عام ١٩١١، بعد قرار المحكمة العليا الأمريكية باعتبارها احتكارًا غير قانوني، تأسست كشركة مستقلة تعمل في مجال النفط، وتحديداً في إنتاج وتكرير وتسويق المنتجات النفطية، ن الجدير بالذكر أن (Socal) لعبت دورًا محوريًا في تاريخ النفط في الشرق الأوسط، إذ كانت الشركة التي وقّعت اتفاقية الامتياز مع المملكة العربية السعودية عام ١٩٣٣، مما أدى إلى تأسيس شركة "كاسوك" التي أصبحت لاحقًا أرامكو السعودية. ينظر: احمد هادي يوسف صبيح، شركة ستاندرد أويل الأمريكية ١٨٧٠-١٩١١ دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، ٢٠٢٥.

الشركات الاميركية في مقدمة المهتمين مستفيدة من تراجع الدور البريطاني، وجاء ذلك بعد مفاوضات طويلة ومنافسة شديدة بين النفوذ البريطاني في الخليج والولايات المتحدة الساعية لتوسيع حضورها الاقتصادي في الشرق الأوسط^(٣٧٦).

عُدَّ الامتياز تحولاً كبيراً في التاريخ الاقتصادي والسياسي للمملكة، إذ فتح الباب للانتقال من اقتصاد تقليدي قائم على الرعي والزراعة المحدودة، إلى اقتصاد حديث يرتبط مباشرة بالاقتصاد العالمي وأسواق الطاقة الدولية. كما شكّل بداية علاقة جديدة بين السعودية والولايات المتحدة، لم تقتصر على الجانب الاقتصادي بل امتدت إلى المجال السياسي والاستراتيجي^(٣٧٧)، تصدرت الشركات الأمريكية القوى الاقتصادية التي سارعت لاستغلال الفرص النفطية في شبه الجزيرة العربية، مدفوعة بالطلب المتزايد في الأسواق العالمية بين الحربين العالميتين. وقد تركّز اهتمامها على المنطقة الشرقية من المملكة، وتحديداً الإحساء التي أشارت دراسات جيولوجية إلى غناها بالموارد الهيدروكربونية. وفي عام ١٩٣٣م، تمكنت شركة ستاندرد أوليل أوف كاليفورنيا (Socal) من الحصول على امتياز للتنقيب، بعد سلسلة مفاوضات عكست التنافس الدولي المحتدم بين النفوذ البريطاني التقليدي في الخليج العربي، والنفوذ الأمريكي الصاعد^(٣٧٨).

نصّت الاتفاقية على منح الشركة الأمريكية حقّ التنقيب في مساحة واسعة من الأراضي السعودية، مقابل دفع رسوم مالية سنوية مقدّمة، إلى جانب مبالغ أخرى تُستحق في حال نجاح عمليات التنقيب والاستخراج. وقد تميز هذا الامتياز، من حيث الحجم والأهمية، عن كثير من الامتيازات السابقة في المنطقة؛ إذ وضع حجر الأساس لشراكة طويلة الأمد بين المملكة العربية السعودية والشركات الأمريكية،

(٣٧٦) Philby, H. St. J. B, Saudi Arabia, London: Ernest Benn Ltd, ١٩٥٥, pp. ٢١٠-٢١٢.

(٣٧٧) G.H. Minor, The Oil Concessions and World War II, Oxford: Oxford University Press, ١٩٧٢, p. ٦٣.

(٣٧٨) British Colonial Office, Saudi Arabia and Oil Concessions, London: HMSO, ١٩٣٥, pp. ١١-١٣.

وأفضى لاحقاً إلى تأسيس شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو)^(٣٧٩) ، التي أصبحت العمود الفقري للاقتصاد السعودي^(٣٨٠).

كان للخطوة أثر استراتيجي بالغ؛ إذ شكّل الامتياز الأمريكي في السعودية تحدياً مباشراً لبريطانيا باعتبار الخليج العربي مجالاً تقليدياً لنفوذها منذ القرن التاسع عشر. ورأت بريطانيا في دخول الشركات الأمريكية بداية تراجع لدورها الاقتصادي، ما انعكس على مواقفها الدبلوماسية تجاه المملكة. وفي المقابل، استفاد الملك عبد العزيز من التنافس الدولي بموازنته بين المصالح الغربية، ليعزز استقلالية قراره السياسي، ويؤمن موارد مالية لدولته الناشئة^(٣٨١).

وعُدَّ ذلك الامتياز تحولاً كبيراً في التاريخ الاقتصادي والسياسي للمملكة؛ إذ لم يقتصر على إدخالها عصر النفط، بل ربطها بالاقتصاد العالمي وأسواق الطاقة الدولية؛ إذ غدت المملكة لاعباً رئيساً في معادلة الطاقة العالمية، وأصبح مورد النفط السعودي أحد عناصر التوازن في العلاقات الدولية، ما انعكس بوضوح على موقعها الاستراتيجي في الشرق الأوسط^(٣٨٢).

ثانياً: امتيازات النفط السعودي _المفاوضات والشروط

لم يكن الحصول على امتياز النفط في المملكة العربية السعودية بالأمر السهل، أو السريع، بل جاء نتيجة مفاوضات دقيقة، ومعقدة امتدت لعدة أشهر، خاضتها الحكومة السعودية مع شركة ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا-Socal في ظل

(١) تأسست إحدى أكبر شركات النفط في العالم عام ١٩٣٣م بمنح الحكومة السعودية امتياز التنقيب لشركة ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا، التي أنشأت شركة تابعة هي 'كاليفورنيا العربية للزيت القياسي (CASOC)'، ثم تغير اسمها إلى 'شركة الزيت العربية الأمريكية (ARAMCO)' بعد دخول شركاء أمريكيين. وعلى مدى العقود التالية، ازدادت حصة المملكة حتى استحوذت عليها بالكامل عام ١٩٨٠م، ليعاد تنظيمها عام ١٩٨٨م تحت اسم 'أرامكو السعودية'. ينظر: طلال مُجد نور، قصة اكتشاف النفط في المملكة العربية السعودية، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، ٢٠٠٢.

(٣٨٠) Philby, H. St. J. B., op. cit, p. ٢١٥.

(٣٨١) عبد الله الطريقي، صناعة النفط في السعودية، دار الكتاب العربي، الرياض، ١٩٨٢، ص ٩٠.

(٣٨٢) G.H. Minor, op. cit, p. ٦٧.

ظروف مالية حرجة تمر بها الدولة الناشئة إذ كانت المملكة في بدايات الثلاثينيات لا تزال في طور التأسيس، إذ استنزفت حروب التوحيد معظم مواردها، ولم تكن الإيرادات الجمركية ولا عوائد الحج كافية لتغطية النفقات العسكرية والإدارية المتزايدة، لذلك كان الملك عبد العزيز آل سعود مدرّكًا تمامًا لأهمية النفط كرافد اقتصادي استراتيجي، لكنه في الوقت نفسه لم يرغب في التسرع أو منح الامتيازات بشكل يُضعف استقلالية القرار السعودي^(٣٨٣).

انعكست تلك الرؤية في أسلوب المفاوضات، إذ شدد الملك على ضرورة أن تكون الشروط عادلة ومتوازنة، إذ تضمن دخلاً ثابتاً يمكن الاعتماد عليه لتقوية مركز الدولة ماليًا، مع الاحتفاظ بحق السيادة الوطنية على الأراضي والموارد، وكان من أبرز ما ركز عليه الوفد السعودي في المباحثات هو رفع قيمة الدفعة المالية المقدمة، ضمان حد أدنى من العوائد السنوية، اشتراط توظيف العمالة السعودية، والحصول على تقارير فنية دورية عن اعمال الشركة^(٣٨٤).

نصّ الامتياز الموقع عام ١٩٣٣ على منح الشركة الأمريكية حق التنقيب في مساحة شاسعة من الأراضي في المنطقة الشرقية لمدة ستين عامًا، وهو ما عد من أطول الامتيازات في تاريخ صناعة النفط المبكر في المنطقة، وبموجب الاتفاقية، حصلت السعودية على مبلغ أولي ألف جنيه إسترليني كدفعة فورية، إلى جانب التزام الشركة بدفع خمسة آلاف جنيه إسترليني سنويًا بصورة ثابتة، حتى في حال فشل عمليات التنقيب، كما تضمنت الاتفاقية بندًا يقضي بدفع مبالغ إضافية تصاعدية مع نجاح الاكتشافات النفطية ودخولها حيز الانتاج^(٣٨٥).

إلى جانب البنود المالية تضمنت الاتفاقية جوانب تنظيمية مهمة، منها الاستعانة بالعمالة المحلية السعودية ما أمكن، لتدريبها وإدماجها في الصناعة النفطية

(٣٨٣) عبد الرحمن بن عبد الكريم العاصمي، المصدر السابق، ص ٧١.

(٣٨٤) عبد الله الصالح العثيمين، تاريخ المملكة العربية السعودية، ص ١٢٠.

(٣٨٥) U.S. National Archives, Aramco Negotiations Files, Washington D.C., ١٩٣٣.

الوليدة، وتقديم تقارير جيولوجية وفنية دورية إلى الحكومة السعودية، مما أتاح للمملكة فرصة متابعة تفاصيل العمل النفطي عن قرب، والاطلاع على الأساليب الحديثة في الحفر والتنقيب^(٣٨٦)، ولم تكن تلك البنود مجرد تفاصيل إجرائية، بل مثلت رؤية الملك عبد العزيز لبناء شراكة تحفظ سيادة الدولة الناشئة وتضمن لها نصيباً ملموساً من الثروة، فقد كان الملك حذراً من تكرار تجارب بعض الدول المجاورة التي مُنحت فيها الامتيازات النفطية بشروط مجحفة لصالح الشركات الأجنبية، كما حصل في العراق والبحرين في الفترة نفسها^(٣٨٧).

أثارت اتفاقية الامتياز النفطي، الموقعة بين السعودية وشركة ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا اهتماماً وقلقاً بالغين لدى بريطانيا، إذ عدت نفسها صاحبة النفوذ التقليدي في الخليج العربي منذ القرن التاسع عشر، فقد كانت بريطانيا قد رسّخت وجودها في المنطقة عبر معاهدات الحماية والامتيازات التي عقدتها مع إمارات الخليج، كما نجحت في الحصول على امتيازات نفطية مهمة في كل من العراق_شركة نفط العراق_ والبحرين شركة النفط البحرين الأمريكية فضلاً عن الكويت التي ارتبطت معها بمعاهدات سياسية واقتصادية متينة، لذلك فوجئت بريطانيا باتجاه السعودية نحو الولايات المتحدة، القوة الصاعدة التي لم تكن تملك نفوذاً استعماريّاً مباشراً في المنطقة، لكنها جاءت بقوة رأس المال والخبرة التكنولوجية لتنافس بريطانيا في مجال كان يعدّ أحد ركائز قوتها الاستراتيجية^(٣٨٨).

رأت بريطانيا في الامتياز الأمريكي تهديداً مزدوجاً اقتصادياً، لأنه فتح الباب أمام شركة أمريكية لتكون أول من يستثمر في الموارد النفطية السعودية، وسياسياً، لأنه عكس تحولاً في سياسة الملك عبد العزيز تجاه القوى الكبرى، لذلك حاولت بريطانيا بطرق غير مباشرة التأثير على الموقف السعودي، عبر الضغط الدبلوماسي،

(٣٨٦) British Colonial Office, Saudi Arabia and Oil Concessions, London: HMSO, ١٩٣٥, p. ١٦.

(٣٨٧) Philby, H. St. J. B., op. cit, p. ٢٢٣.

(٣٨٨) علي محافظة، تاريخ العرب الحديث والمعاصر، الأهلية للنشر والتوزيع عمان، ٢٠٠١، ص ٢١١.

والتلويح بإمكانية تقليص الدعم المالي أو السياسي الذي كانت تقدمه كما سعت إلى تشجيع بعض شركاتها على التقدم بعروض منافسة، لكنها فشلت في إقناع الملك عبد العزيز بالعدول عن خياره الأمريكي^(٣٨٩)، وأدار الملك عبد العزيز المفاوضات وما تبعها من تطورات بحكمة سياسية عالية، إذ رفض خضوع بلاده لهيمنة بريطانيا التي أحكمت قبضتها على معظم الممرات البحرية الحيوية نحو الهند، كما لم يكن راغبًا في الانجرار إلى الاعتماد الكلي على الولايات المتحدة، ولذلك اختار أن يوظف التنافس الأمريكي-البريطاني لصالحه، إذ يضمن الحصول على أفضل الشروط المالية من جهة، ويحقق نوعًا من التوازن الدولي الذي يحول دون هيمنة قوة واحدة على موارد بلاده^(٣٩٠).

عكس ذلك الموقف بوضوح رؤية استراتيجية بعيدة المدى، إذ لم يتعامل الملك عبد العزيز مع الامتياز النفطي كمجرد عقد اقتصادي، بل كأداة لتعزيز مكانة السعودية على الساحة الدولية، فقد أدرك أن النفط سيصبح الورقة الأهم في التوازنات العالمية، ولذلك حرص على أن يكون بلده مستقلاً في قراره، بعيداً عن ضغوط القوى الاستعمارية التقليدية ونتيجة لذلك، شكل الامتياز الأمريكي منعطفاً حقيقياً في تاريخ السياسة الاقتصادية السعودية، إذ ضَمِنَ للمملكة موارد مالية كبيرة ومستقرة مكّنتها من تعزيز سلطتها الداخلية، وتثبيت أركان الدولة الحديثة في مختلف الأقاليم، وبسط نفوذها على مناطق لم تكن خاضعة بشكل كامل قبل ذلك التاريخ^(٣٩١).

كان لتلك الاتفاقية أثر بعيد المدى، إذ وضعت الأساس لتطوير شركة كاليفورنيا أربيان ستاندرد أوليل الأمريكية عام ١٩٣٨، بعد أن تطورت إلى كيان أكبر ضم عدة شركات أمريكية، وقد مثّل تأسيس أرامكو مرحلة نوعية جديدة في تاريخ

(٣٨٩) British Colonial Office, Saudi Arabia and Oil Concessions, London: HMSO, ١٩٣٥, p. ٢٠.

(٣٩٠) Philby, H. St. J. B., op. cit, ٢٢٦.

(٣٩١) عبد الله الطريقي، المصدر السابق، ص ٩٥.

صناعة النفط السعودي، إذ تحولت الشركة إلى ذراع استثمارية كبرى تجمع بين الخبرة التقنية الأمريكية ورأس المال الضخم، لتصبح أداة رئيسة في استكشاف وإنتاج النفط بكميات تجارية من منطقة الدمام وبئر رقم (٧) التي دشنت العصر النفطي الحقيقي للمملكة^(٣٩٢).

ساعد ذلك التطور على إدماج السعودية بصورة مباشرة في الاقتصاد العالمي، إذ بات النفط السعودي منذ أواخر الثلاثينيات سلعة استراتيجية تدخل في توازنات العرض والطلب العالمية، وتؤثر في السياسات الاقتصادية للقوى الكبرى، ولم يكن النفط مجرد مصدر دخل للدولة، بل أصبح مورداً مهماً جعل المملكة في موقع محوري ضمن معادلات السياسة الدولية، خصوصاً مع اندلاع الحرب العالمية الثانية التي أبرزت أهمية النفط في إدارة العمليات العسكرية والصناعية^(٣٩٣).

لم يكن تأسيس أرامكو خطوة اقتصادية، بل عكس اختياراً استراتيجياً من جانب المملكة للارتباط بالولايات المتحدة، التي لم تملك ماضياً استعمارياً في المنطقة؛ فقد كان الملك عبد العزيز حريصاً على تفادي الهيمنة البريطانية التي أحكمت قبضتها على الخليج منذ القرن التاسع عشر، ووجد في الشريك الأمريكي بديلاً أكثر ملاءمة لتحقيق التوازن الدولي. ومع مرور الزمن، تجاوزت العلاقة الطابع الاقتصادي إلى بناء شراكة سياسية وأمنية، كان أبرز تجلياتها اللقاء التاريخي بين الملك عبد العزيز والرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت على متن الطراد 'كوينسي' في ١٤ شباط ١٩٤٥، والذي وضع أسس التحالف السعودي-الأمريكي^(٣٩٤)، ومهدت تلك الاتفاقية وما ترتب عليها لنشوء علاقة طويلة الأمد امتدت آثارها إلى العقود

(٣٩٢) المصدر نفسه، ص ٩٨.

(٣٩٣) G.H. Minor, op. cit, pp. ٦٨-٧٠.

(٣٩٤) William Eddy, FDR Meets ibn Saud: The ١٩٤٥ Quincy Conference, Washington D.C.: Middle East Policy Council, ١٩٨٧, p. ١٥.

اللاحقة؛ إذ أصبحت السعودية أحد أهم مصادر النفط للعالم الغربي، بينما وفرت الولايات المتحدة المظلة الأمنية والسياسية التي ساعدت المملكة على مواجهة التحديات الإقليمية والدولية، إن امتياز عام ١٩٣٣ وتأسيس أرامكو عام ١٩٣٨ لم يكونا أحداثاً اقتصادية، بل كانا تحولات تاريخية رسمت ملامح التوازنات النفطية والسياسية في الشرق الأوسط خلال القرن العشرين^(٣٩٥).

ثالثاً: التنقيب وبدء الانتاج.

بادرت شركة ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا إلى إرسال بعثات جيولوجية إلى المنطقة الشرقية، إذ تركز الاهتمام على سواحل الخليج العربي وما جاورها من أراضٍ صحراوية، واستقدمت الشركة مجموعة من أبرز الخبراء الأمريكيين في علوم الجيولوجيا والحفر النفطي، وكان على رأسهم الجيولوجي المعروف ماكس ستاينكي (Max Steineke)^(٣٩٦).

اعتمد الفريق الجيولوجي على تقنيات متقدمة نسبياً في ذلك الوقت، مثل المسح الزلزالي ورسم الخرائط الجيولوجية الدقيقة، إلى جانب الحفر الاستكشافي الأولي، وهي وسائل لم تكن مألوفة في منطقة لم تعرف بعد صناعة النفط، وتشير المصادر إلى أن أولى الدراسات أظهرت أن منطقة الدمام، الواقعة قرب الساحل الشرقي، تحتوي على تراكيب جيولوجية تشبه تلك الموجودة في مناطق نفطية أخرى

^(٣٩٥) Robert Vitalis, op. cit, ٢٠٠٦, p. ٣٦.

^(٣٩٦) ماكس ستاينكي: جيولوجي أمريكي بارز، يُعرف بأنه العقل الجيولوجي وراء اكتشاف النفط بكميات تجارية في المملكة العربية السعودية. عمل كبيراً للجيولوجيين في شركة "كاسوك" التابعة لـ"ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا"، وساهم بإصراره العلمي في نجاح حفر بئر الدمام رقم ٧ عام ١٩٣٨، الذي شكّل نقطة تحول في تاريخ الطاقة السعودي والعالمي. ينظر:

Rasoul Sorkhabi, max steineke (١٨٩٨-١٩٥٢): a pioneer American geologist in the early history of oil exploration in Saudi Arabia, International Symposium on the History of the Oil and Gas Industry, Houston, TX, March ٨-١٠, ٢٠١٢.

مثل البحرين، مما عزز من قناعة الفريق بوجود احتياطات واعدة تحت الأرض^(٣٩٧).

وبين عامي ١٩٣٥ و ١٩٣٧، حُفرت عدة آبار تجريبية في الدمام عُرفت باسم الآبار (١-٦) غير أن النتائج الأولية جاءت محبطة، فإما أن النفط المكتشف كان بكميات محدودة لا تبرر الاستمرار، أو أن نوعيته لم تكن صالحة للتكرير التجاري، وقد دفعت تلك الإخفاقات إدارة الشركة في الولايات المتحدة إلى التفكير جدًّا في وقف المشروع وتقليص الاستثمارات، خاصة مع الأزمة الاقتصادية العالمية التي جعلت ضخ المزيد من الأموال في مشاريع غير مؤكدة العوائد أمرًا محفوفًا بالمخاطر^(٣٩٨).

لكن العامل الحاسم تمثل في شخصية ماكس ستاينكي، الذي أصرَّ رغم الصعوبات على مواصلة الحفر فقد كان يؤمن، استنادًا إلى تحليلاته الجيولوجية، بأن البئر رقم (٧) في الدمام يخفي خلف طبقاته الصخرية احتياطات كبيرة من النفط. وبالفعل، رفض نصائح بعض زملائه بالتوقف، وأقنع إدارة الشركة بإعطائه فرصة إضافية لمواصلة العمل، ولجأ إلى أساليب مبتكرة في تثبيت جدران الآبار وتجاوز مشكلات الانهيارات الرملية وتسرب المياه الجوفية التي واجهت فريقه مرارًا^(٣٩٩).

كان إصرار ستاينكي وجراته عاملاً مفصلياً في تاريخ النفط السعودي، إذ لولا تمسكه بالمضي في الحفر، ربما انسحبت الشركة، وأُغلق ملف الامتياز مبكرًا، وهو ما كان سيؤخر اكتشاف النفط لسنوات وربما لعقود، وبذلك تحولت شخصية

^(٣٩٧) عبد الرحمن العاصمي، التاريخ الاقتصادي للمملكة العربية السعودية ، ص ٨٧.

^(٣٩٨) عبد الله الطريقي، المصدر السابق، ص ١٠٥.

^(٣٩٩) Philby, H. St. J. B., op. cit, p. ٢٣٠.

الجيولوجي الأمريكي إلى رمز بارز في تاريخ أرامكو، بوصفه الرجل الذي غير مسار الاقتصاد السعودي وأدخل المملكة إلى العصر النفطي الحديث^(٤٠٠).

وفي عام ١٩٣٨ تحقّق الحدث التاريخي الحاسم عندما تدفق النفط بكميات تجارية من بئر الدمام رقم (٧)، ما عد نقطة الانطلاق الحقيقية لعصر النفط في المملكة العربية السعودية، فقد جاء ذلك النجاح بعد سلسلة من المحاولات غير المثمرة التي كادت أن تدفع الشركة الأمريكية إلى الانسحاب، لولا إصرار الجيولوجي ماكس ستاينكي على الاستمرار في الحفر، وقد بلغ معدل الانتاج الأولي نحو ١٥٠٠ برميل يوميًا، وهو رقم كبير بمقاييس ذلك العصر، ثم أخذ يرتفع تدريجيًا مع تحسين أساليب الضخ، والتكرير، وتطوير البنية التحتية اللازمة للنقل والتخزين^(٤٠١)، ولم يكن ذلك الاكتشاف مجرد نجاح تقني، أو اقتصادي، بل نقلة نوعية في تاريخ الجزيرة العربية، فقبل ذلك التاريخ كان اقتصاد المملكة قائمًا على مصادر تقليدية محدودة، كالزراعة المعتمدة على مياه الأمطار والآبار، والرعي، والتجارة البسيطة المرتبطة بالحج والموانئ الصغيرة، وكانت الدولة تعاني من محدودية الموارد المالية، الأمر الذي جعلها عرضة للأزمات المالية بين حين وآخر^(٤٠٢).

بدأت السعودية بعد اكتشاف النفط تتحول تدريجيًا إلى اقتصاد ريعي نفطي، يدرّ على خزينة الدولة موارد مالية ضخمة مكّنتها من الشروع في برامج تنموية غير مسبوقة، إذ استُخدمت العوائد النفطية في بناء الطرق، والجسور والموانئ، وتشيد المباني الحكومية، وتوسيع شبكة التعليم بإنشاء المدارس، والمعاهد، وتطوير

(٤٠٠) William Facey, Saudi Arabia by the First Photographers, London: Stacey International, ١٩٩٦, p. ١٤٢.

(٤٠١) عبد الله الطريقي، المصدر السابق، ص ١١٠.

(٤٠٢) خير الدين الزركلي، شبه الجزيرة العربية في عصر النفط، ص ٦٣.

الخدمات الصحية بإنشاء المستشفيات والمراكز الطبية، كما ساعدت على توسيع الجهاز الإداري، وإرساء هياكل مؤسسات الدولة الحديثة^(٤٠٣).

أدى اكتشاف النفط إلى تغييرات جذرية في أنماط حياة السكان إذ ظهرت تجمعات سكانية جديدة حول مناطق الحقول النفطية، ونشأت فرص عمل واسعة استوعبت آلاف السعوديين، الذين بدأوا يتلقون تدريبات حديثة في مجالات لم تكن مألوفة لديهم من قبل، ومع تزايد الدخل الوطني، تحسنت مستويات المعيشة، وظهرت طبقة جديدة من الموظفين والعمال والفنيين الذين أدوا دوراً محورياً في تشكل المجتمع السعودي الحديث^(٤٠٤).

أما على المستوى السياسي والدولي، أصبح النفط السعودي ورقة استراتيجية جعلت المملكة محط أنظار القوى العالمية. فقد تزامن ذلك الاكتشاف مع أجواء التوتر المتصاعدة في أوروبا واقترب اندلاع الحرب العالمية الثانية، وهو ما زاد من أهمية السعودية كمصدر واعد للطاقة وبذلك لم يعد النفط مجرد ثروة وطنية، بل تحول إلى عامل رئيس في رسم موقع المملكة على خريطة السياسة الدولية، وفتح الباب أمام شراكات استراتيجية جديدة، كان أبرزها مع الولايات المتحدة الأمريكية^(٤٠٥).

إلى جانب المكاسب الاقتصادية المباشرة، أدى اكتشاف النفط إلى تغييرات اجتماعية عميقة في البنية السكانية والوظيفية للمملكة، إذ نشأت تجمعات سكانية جديدة في المنطقة الشرقية، وخصوصاً في محيط الدمام والظهران، إذ أقيمت معسكرات عمل ومستوطنات للعمال والفنيين، سرعان ما تحولت إلى نواة مدن حديثة ، ولم يقتصر الأمر على استقدام خبراء أجانب من الولايات المتحدة وأوروبا، بل

(٤٠٣) عبد الرحمن العاصمي، المصدر السابق، ص ٩٢.

(٤٠٤) Philby, H. St. J. B., op.cit, p. ٢٣٢.

(٤٠٥) G.H. Minor, op.cit, p. ٧٤.

التحقت أعداد متزايدة من الشباب السعوديين بالعمل في الشركة النفطية، ليتلقوا تدريباً حديثاً في مجالات الحفر والصيانة والإدارة، ومع مرور الوقت نشأت طبقة جديدة من العمال والفنيين والموظفين المحليين الذين كان لهم دوراً محورياً في إدخال أنماط الحياة العصرية، من إذ التنظيم الإداري والمهني، وأساليب السكن والعمل، مما أحدث نقلة نوعية في المجتمع التقليدي الذي كان يعتمد على الزراعة والرعي والتجارة البسيطة^(٤٠٦).

انعكس اكتشاف النفط بشكل مباشر على مستوى معيشة السكان، إذ وُفِّر فرص عمل ثابتة برواتب أعلى من مصادر الدخل التقليدية، وأسهم في خلق موارد مالية ضخمة للدولة مكّنتها من تحسين الخدمات العامة، فبدأت مشاريع التعليم النظامي تتوسع بإنشاء مدارس ومعاهد، وأدخلت الخدمات الصحية الحديثة عبر المستشفيات والمراكز الطبية، إضافة إلى تحسين البنية التحتية من طرق وجسور وموانئ، وبذلك أسهمت الثروة النفطية في ترسيخ الاستقرار الاجتماعي والسياسي، إذ استطاعت الدولة تلبية حاجات السكان الأساسية، ووفرت بدائل اقتصادية جذبت أبناء البادية والمناطق الزراعية إلى المدن النفطية، مما أدى إلى بداية التحول نحو مجتمع حضري أكثر استقراراً^(٤٠٧).

أما عالمياً وضع النفط السعودي المملكة في قلب التنافس بين القوى الكبرى إذ كانت الولايات المتحدة وبريطانيا تدركان أن السيطرة على مصادر الطاقة باتت شرطاً حيويًا لتأمين مصالحهما الاقتصادية والعسكرية، خصوصاً مع اقتراب اندلاع الحرب العالمية الثانية، لذا سعت كل منهما إلى تعزيز نفوذها في المملكة، فبينما اعتمدت بريطانيا على إرثها التاريخي وعلاقاتها الممتدة مع الخليج، استثمرت

(٤٠٦) Robert Vitalis, op.cit, p. ٤١.

(٤٠٧) عبد الرحمن العاصمي، المصدر السابق، ص ٩٧.

الولايات المتحدة حضورها عبر الشركات النفطية التي أصبحت صاحبة اليد الطولى في المنطقة الشرقية^(٤٠٨).

ذلك التنافس جعل السعودية تتحول تدريجيًا إلى لاعب رئيس في معادلة الطاقة العالمية، فلم تعد مجرد دولة نامية في أطراف النظام الدولي، بل أصبحت تمتلك موردًا استراتيجيًا لا غنى عنه للقوى الكبرى، وقد انعكس ذلك على سياستها الخارجية، إذ بدأت المملكة توازن بين علاقاتها مع الطرفين بما يضمن استقلال قراراتها السياسي، وفي الوقت نفسه يعزز موقعها في الشرق الأوسط، ومع ازدياد الطلب العالمي على النفط ارتفعت مكانة السعودية لتصبح في غضون عقدين فقط من أبرز الدول المنتجة والمصدرة، وهو ما مكنها من فرض حضورها كلاعب فاعل في الساحة الدولية، وربط مصيرها السياسي والاقتصادي بالتحويلات العالمية الكبرى^(٤٠٩).

المبحث الثاني: دور الشركات النفطية في

اكتشاف النفط السعودي

أولاً: امتياز النفط في فرسان.

تبنّت إيطاليا منذ أواخر العشرينيات سياسة توسعية نشطة في منطقة البحر الأحمر والقرن الإفريقي والجزيرة العربية، ورأت أن وجودها في تلك المنطقة الغنية بالنفط سيُعزز مكانتها بين القوى الأوروبية الكبرى، ويمنحها القدرة على منافسة بريطانيا وفرنسا اللتين كانتا تهيمنان على معظم مناطق الشرق الأوسط، وكانت إيطاليا تعد الحصول على امتيازات نفطية في الجزيرة العربية جزءًا من استراتيجيتها الشاملة لإقامة ما أسمته "الإمبراطورية الرومانية الجديدة"، التي كان موسوليني يسعى

(٤٠٨) G.H. Minor, op. cit, pp. ٧٤-٧٥.

(٤٠٩) خير الدين الزركلي، شبه الجزيرة العربية في عصر النفط، ص ٦٩.

من خلالها إلى إعادة الاعتبار لإيطاليا كقوة كبرى تملك مستعمرات وأسواقًا ومصادر للطاقة^(٤١٠).

ارتبطت تلك الطموحات ارتباطًا مباشرًا بظروف داخلية وخارجية، إذ كانت إيطاليا تعاني داخلياً من محدودية مواردها الطبيعية، خاصة النفط الذي كان يشكل عبئاً على ميزانها التجاري ويجعلها رهينة لاستيراده من الخارج، وخارجياً كانت إيطاليا قد دخلت في سباق تسلح محموم مع جيرانها الأوروبيين، وكانت بحاجة ماسة إلى مصادر طاقة مستقلة تدعم قوتها العسكرية والبحرية لذلك، نظر النظام الفاشي إلى الجزيرة العربية بما تملكه من موقع استراتيجي وثروات كامنة بوصفها منطقة واعدة لتأمين إمدادات مستقبلية من النفط^(٤١١).

لم يكن دخول إيطاليا على خط التنافس النفطي مجرد محاولة اقتصادية، بل كان أيضاً خطوة سياسية وعسكرية، إذ إن السيطرة على امتيازات في البحر الأحمر أو الجزيرة العربية كان سيمنحها القدرة على تهديد خطوط الملاحة البريطانية نحو الهند وقناة السويس وهو ما جعل التحركات الإيطالية في المنطقة تثير قلقاً بالغاً لدى بريطانيا، التي رأت في أي اختراق إيطالي للجزيرة العربية تهديداً مباشراً لنفوذها ومصالحها الإستراتيجية في الخليج والبحر الأحمر^(٤١٢).

تركز اهتمام إيطاليا على جزر فرسان^(٤١٣) التي لم تُعد ذات قيمة اقتصادية تُذكر قبل الثلاثينيات، إذ اقتصر نشاط سكانها على صيد الأسماك واللؤلؤ، ولم تكن ضمن المراكز الرئيسة للتجارة أو الملاحة في المنطقة، غير أن الأوضاع تبدلت مع

(٤١٠) Calchi Novati, Giampaolo, Italy and the Arabian Peninsula: Oil and Politics, Rome: ISPI, ١٩٨٠, p. ٩١.

(٤١١) عبد العزيز سليمان نوار، تاريخ الشعوب الإسلامية في العصر الحديث، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٣، ص. ٣٤٤.

(٤١٢) British Colonial Office, Middle East and Red Sea Affairs, London: HMSO, ١٩٣٦, P.٣٣.

(٤١٣) مجموعة جزر صغيرة المساحة تقع في البحر الأحمر جنوب غرب المملكة في نقطة استراتيجية قريبة من باب المندب كما أنها ليست بعيدة عن قناة السويس التي تعد الشريان الرئيس للتجارة بين أوروبا وآسيا

ظهر مؤشرات جيولوجية على احتمال وجود احتياطات نفطية في باطنها، الأمر الذي جعلها تدخل في دائرة الاهتمام الدولي، خاصة من جانب الشركات الإيطالية التي كانت تسعى لإيجاد موطئ قدم في الجزيرة العربية^(٤١٤).

تقدمت إيطاليا رسميًا عام ١٩٣٩ بطلب للحصول على امتياز للتنقيب في جزر فرسان، في خطوة أثارت جدلاً واسعاً في الأوساط السياسية الدولية، فبالنسبة لإيطاليا، لم يكن الأمر مجرد مشروع اقتصادي بحت، بل كان جزءاً من إستراتيجية أوسع تبناها موسوليني، هدفت إلى مد النفوذ الإيطالي في البحر الأحمر والجزيرة العربية، مستفيداً من الموقع الجغرافي الحساس لتلك الجزر^(٤١٥).

رأت إيطاليا أن الحصول على امتياز نفطي في تلك الجزر سيمنحها مكاسب مزدوجة فمن الجانب الاقتصادي، يتيح لها استكشاف مصدر جديد للطاقة في منطقة واعدة، ومن جانب عسكري استراتيجي يوفر لها قاعدة متقدمة في مواجهة النفوذ البريطاني في البحر الأحمر، وكان موسوليني ينظر إلى البحر الأحمر على أنه "البحيرة الإيطالية" بعد غزو الحبشة عام ١٩٣٥، ومن ثم فإنّ بسط النفوذ على جزر فرسان كان سيُعد امتداداً طبيعياً لمشروعه الإمبراطوري في القرن الإفريقي^(٤١٦).

واجهت تلك المحاولة معارضة شديدة من بريطانيا التي كانت تعد البحر الأحمر جزءاً من نطاق نفوذها المباشر، لارتباطه بمصالحها الحيوية في قناة السويس وطريق الهند، وكان ذلك نابغاً من إدراك لندن لحساسية الموقع الجغرافي لجزر فرسان بالنسبة لأمنها الاستراتيجي، فقد عدت بريطانيا أن منح إيطاليا امتيازاً للتنقيب في تلك الجزر سيؤدي إلى تهديد مصالحها في البحر الأحمر، ولا سيما أنه يقع في نطاق خطوط المواصلات البحرية التي تربط قناة السويس بالمحيط الهندي،

(٤١٤) خير الدين الزركلي، شبه الجزيرة العربية في عصر النفط، ص ٧١.

(٤١٥) British Colonial Office, Middle East and Red Sea Affairs, London: HMSO, ١٩٣٦, p. ٤١.

(٤١٦) Calchi Novati, op. cit, p. ٩٤.

وهو ما مثل بالنسبة للبريطانيين خطأ أحمر لا يمكن تجاوزه^(٤١٧)، وتحركت الدبلوماسية البريطانية بسرعة لإجهاض الامتياز الإيطالي، إذ مارست ضغوطاً على الحكومة السعودية، وأشارت إلى أن منح الامتياز لقوة أوروبية معادية سيُعتبر تهديداً مباشراً للأمن الإقليمي^(٤١٨).

رأت بريطانيا أن السماح لإيطاليا - القوة الفاشية المتحالفة مع ألمانيا النازية بالتمركز في البحر الأحمر سيمنحها موطئ قدم خطيراً في خاصرتها البحرية، خصوصاً بعد أن رسخت وجودها العسكري في الحبشة منذ عام ١٩٣٥، فوجود الشركات الإيطالية في فرسان لم يكن ليُفسر اقتصادياً فقط، بل كان امتداداً لمشروع موسوليني التوسعي الذي استهدف تطويق النفوذ البريطاني من البحر الأبيض المتوسط حتى المحيط الهندي^(٤١٩).

استخدمت بريطانيا أدوات ضغط دبلوماسية متعددة لإجهاض المشروع، إذ أوعزت إلى ممثليها السياسيين في جدة والرياض بضرورة التحذير من مغبة السماح للإيطاليين بالحصول على الامتياز، ملوحةً بإمكانية تقليص مستوى التعاون والدعم المالي والفني الذي كانت تقدمه للسعودية في تلك الفترة، كما استندت بريطانيا إلى شبكة علاقاتها القديمة مع بعض النخب في الحجاز ونجد لتقوية موقفها، مؤكدة أن أي تقارب مع روما سيُفقد المملكة التوازن الذي تحتاجه في علاقاتها مع القوى الكبرى^(٤٢٠)، وإزاء تلك الضغوط، وجدت الحكومة السعودية نفسها في موقف حساس. فمن ناحية، كانت ترغب في الاستفادة من المنافسة بين القوى الكبرى للحصول على أفضل الشروط الممكنة، لكن من ناحية أخرى، لم تكن في وضع

(٤١٧) British Colonial Office, Middle East and Red Sea Affairs, London: HMSO, ١٩٣٦, p. ٤٣.

(٤١٨) عبد الله الصالح العثيمين، تاريخ المملكة العربية السعودية، ص ١٣٠.

(٤١٩) Calchi Novati, op. cit, p. ٩٦.

(٤٢٠) عبد الفتاح حسن أبو عليّة، تاريخ الدولة السعودية الثالثة، دار المريخ، الرياض، ١٩٩١، ص. ٢٤٥.

يسمح لها بالدخول في مواجهة مباشرة مع بريطانيا التي لا تزال تمثل القوة المهيمنة على البحر الأحمر والخليج. ولذلك تراجعت الحكومة السعودية بحذر، ولم تمضِ قدمًا في توقيع الامتياز مع الشركات الإيطالية ولذلك، انتهت المحاولة الإيطالية بالفشل، وظلت جزر فرسان بعيدة عن أي استثمار نفطي أجنبي خلال تلك المرحلة، ليُسجَل ذلك كإحدى المحطات التي عكست حدود الطموح الإيطالي في مواجهة النفوذ البريطاني المتجذر في المنطقة^(٤٢١).

ثانيًا: المحاولات الإيطالية:

إلى جانب مساعيها في جزر فرسان، لم تيأس إيطاليا من محاولة التغلغل في الأراضي السعودية عبر السعي للحصول على امتيازات نفطية بمناطق داخلية واسعة؛ إذ قدمت شركات إيطالية بدعم من وزارة المستعمرات والسلك الدبلوماسي الفاشي في البحر الأحمر عطاءات رسمية للتنقيب في نجد والحجاز وأجزاء من الربع الخالي. وجاءت العطاءات بوعود تقديم مبالغ مالية أكبر نسبيًا مما عرضته الشركات الأمريكية أو البريطانية، مع تسهيلات كقروض ومساعدات فنية، إضافة إلى توفير خبراء لنقل التكنولوجيا النفطية إلى المملكة الناشئة^(٤٢٢)، ولكن على الرغم من تلك العروض المغرية، أبدت الحكومة السعودية ترددًا ملحوظًا في التعامل مع الشركات الإيطالية ويعود ذلك إلى عدة أسباب جوهرية: أولاً: أن المملكة ارتبطت بالفعل بشراكة وثيقة مع شركة ستاندرد أويل الأمريكية، التي ضمنت لها تدفقات مالية ثابتة وأظهرت جدية في عمليات التنقيب في المنطقة الشرقية، ما خلق نوعًا من الثقة المتبادلة يصعب تعويضه مع طرف جديد^(٤٢٣)، وثانيًا: أن أي استجابة للعروض الإيطالية كانت تعد تحديًا مباشرًا للنفوذ البريطاني، الذي كان لا يزال يفرض هيمنته على الخليج العربي والبحر الأحمر، ويملك القوة العسكرية الكفيلة بردع أي محاولة لتقويض مصالحه في

(٤٢١) عبد الله الصالح العثيمين، تاريخ المملكة العربية السعودية، ص ١٣٣.

(٤٢٢) Calchi Novati, op. cit, p. ٩٧.

(٤٢٣) عبد الله الصالح العثيمين، تاريخ المملكة العربية السعودية، ص ١٣٧.

المنطقة، ثالثاً: أن القيادة السعودية في تلك المرحلة كانت تدرك أن دخول إيطاليا الفاشية، المتحالفة مع ألمانيا النازية، إلى الساحة النفطية قد يعرض المملكة لمخاطر سياسية وعسكرية جسيمة، خصوصاً مع تنامي التوترات الدولية التي كانت تنذر باندلاع حرب عالمية جديدة^(٤٢٤).

إلى جانب ذلك، كانت طبيعة الامتيازات المقترحة من قبل الشركات الإيطالية تتسم بقدر من الغموض وعدم الشفافية، إذ لم تكن لإيطاليا خبرة عميقة في مجال النفط مقارنة بالشركات الأمريكية والبريطانية، فشركة أجيب (Agip) "التي تأسست في إيطاليا عام ١٩٢٦ لم تكن راكمت خبرات كبيرة في التنقيب خارج حدودها، مما جعل العروض الإيطالية أقل مصداقية في نظر السعوديين، وأدرك الملك عبد العزيز أن الدخول في شراكة مع شركات غير راسخة يضعف موقف المملكة ويعرضها للخسائر الاقتصادية والسياسية^(٤٢٥).

بقيت المحاولات الإيطالية في الداخل السعودي محدودة التأثير ولم تُكتب لها الاستجابة، بل سُجلت كإحدى مظاهر التنافس الدولي الذي انتهى بحسم الساحة لصالح الشركات الأمريكية وبذلك، شكّل فشل تلك المحاولات دليلاً واضحاً على حدود النفوذ الإيطالي في الجزيرة العربية، وعلى نجاح السعودية في استخدامها الحذرة للحفاظ على توازنها بين القوى الكبرى^(٤٢٦).

اصطدمت العروض الإيطالية بعقبتين حالتا دون نجاحها؛ العقبة الأولى: المنافسة الأميركية-البريطانية؛ إذ دخلت الساحة النفطية بالجزيرة العربية، في

(٤٢٤) British Colonial Office, Saudi Arabia and Oil Concessions, London: HMSO, ١٩٣٧, P.٢٢.

(٤٢٥) Agip Historical Archive, Middle East Concessions Report, Milan, ١٩٤٠.

(٤٢٦) Robert Vitalis, op. cit, pp. ٥٦-٥٧.

المنطقة الشرقية، مرحلة احتكار الشركات الاميركية والبريطانية. فشركة (Socal) تمكنت منذ ١٩٣٣ من ترسيخ وجودها عبر الامتيازات الممنوحة، واستثمرت في اعمال المسح والتنقيب، حتى أضحت الذراع الاقتصادية والسياسية للولايات المتحدة بالمملكة، ما وضع المنافسين الأجانب، كالشركات الإيطالية، بموقع صعب. وبريطانيا راقبت التطورات النفطية، وحرصت على منع أي قوة منافسة، سيما إيطاليا الفاشية، من اختراق نفوذها الممتد من الخليج حتى البحر الأحمر؛ لذا مارست ضغوطاً دبلوماسية وتحذيرات سياسية للحيلولة دون قبول السعودية بأي امتياز يخل بالتوازن القائم^(٤٢٧).

اما العقبة الثانية: الواقع السياسي السعودي؛ كان الملك عبد العزيز آل سعود يدرك بدقة أن بلاده الناشئة لم تكن قادرة على مواجهة غضب بريطانيا العظمى، التي كانت تملك أساطيل بحرية وقواعد عسكرية ممتدة على طول طريق الهند وقناة السويس والخليج العربي فبريطانيا لم تكن مجرد منافس اقتصادي، بل كانت القوة العسكرية الأولى في المنطقة، القادرة على فرض إرادتها عند الضرورة ومن ثم، فإن أي انفتاح سعودي على الشركات الإيطالية كان سيُفسَّر على أنه تحدٍّ مباشر لبريطانيا، وهو أمر لم يكن الملك مستعداً للمخاطرة به في تلك المرحلة الحرجة من بناء الدولة^(٤٢٨)، وفي الوقت نفسه، كان الملك حريصاً على تعزيز الشراكة مع الشركات الأمريكية التي أثبتت جديتها في الاستثمار، ووفرت للمملكة موارد مالية ثابتة ومستقرة، فقد كان الاقتصاد السعودي في أمس الحاجة إلى تلك الموارد، لتغطية النفقات المتزايدة للدولة، سواء في بناء المؤسسات الإدارية أو تمويل البنية التحتية أو

(٤٢٧) British Colonial Office, Saudi Arabia and Oil Concessions, London: HMSO, ١٩٣٧, P.٢٥.

(٤٢٨) عبد الله الصالح العثيمين، تاريخ المملكة العربية السعودية، ص١٣٨.

الحفاظ على الاستقرار الداخلي ولذلك فضّل الملك الاعتماد على شريك مضمون كالشركات الأمريكية، على الدخول في مغامرات سياسية واقتصادية غير مضمونة النتائج مع إيطاليا التي لم يكن لها سجل طويل في المنطقة^(٤٢٩).

مثل التداخل بين هذين العاملين - التنافس الأمريكي-البريطاني من جهة، وحذر السياسة السعودية من جهة أخرى - حاجزًا حاسمًا أمام المحاولات الإيطالية، التي ظلت محصورة في نطاق المقترحات النظرية دون أن تجد طريقها إلى التنفيذ الفعلي، وتشير المصدر إلى أن تلك المساعي لم تكن مجرد مبادرات اقتصادية منفصلة، بل جاءت في إطار خطة موسوليني التوسعية الشاملة، التي سعت إلى إعادة بناء النفوذ الإيطالي على أسس استعمارية واقتصادية جديدة، فقد كان النظام الفاشي ينظر إلى النفط العربي لا باعتباره مادة اقتصادية فحسب، بل بوصفه عنصرًا حاسمًا في تعزيز القوة الاقتصادية والعسكرية لإيطاليا، وتمكينها من مجارة القوى الأوروبية الكبرى التي سبقتها في السيطرة على منابع الطاقة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا^(٤٣٠).

اتضح ذلك التوجه بشكل خاص بعد غزو إيطاليا للحبشة عام ١٩٣٥، الذي مثّل ذروة المشروع الإمبراطوري لموسوليني، فالغزو وإن حقق مكاسب سياسية آنية للنظام الفاشي، إلّا أنّه وضع إيطاليا في مواجهة مباشرة مع المجتمع الدولي، إذ سارعت عصبة الأمم إلى فرض عقوبات اقتصادية واسعة على روما شملت تقييد تصدير المواد الاستراتيجية إليها، مثل الفحم والحديد والنفط، الأمر الذي كشف هشاشة البنية الاقتصادية الإيطالية واعتمادها المفرط على استيراد مصادر الطاقة^(٤٣١).

(٤٢٩) G.H. Minor, op. cit, pp. ٨٤-٨٥.

(٤٣٠) Calchi Novati, op. cit, p. ٩٧.

(٤٣١) إبراهيم خليل أحمد، تاريخ أوروبا المعاصر (١٩١٤-١٩٤٥)، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، ٢٠٠١، ص ص. ١٨٨-١٩٢.

أصبح البحث عن مصادر بديلة للنفط خارج نطاق الأسواق الأوروبية أمراً مصيرياً، ورأت الدوائر الفاشية في الجزيرة العربية، وخصوصاً السعودية واليمن، فرصة مثالية لتعويض ذلك العجز، بما تملكه من موقع استراتيجي على البحر الأحمر وبما بدأت تقارير جيولوجية تشير إليه من وجود احتياطات واعدة في أراضيها وجزرها، فالحصول على امتيازات نفطية هناك كان سيمنح إيطاليا مورداً استراتيجياً مستداماً، ويجعلها أكثر استقلالية عن الضغوط الاقتصادية الغربية، وخاصة البريطانية والفرنسية^(٤٣٢).

كما أن النفط العربي ارتبط في الذهنية الفاشية بكونه سلاحاً سياسياً وعسكرياً، فموسوليني كان يرى أن السيطرة على مصادر الطاقة في الشرق الأوسط ستتيح لإيطاليا ليس فقط دعم اقتصادها الداخلي، بل أيضاً تهديد خطوط الإمداد البريطانية والفرنسية في البحر الأحمر والخليج، وعبر عن ذلك في أكثر من خطاب سياسي حين أكد أن "من يسيطر على النفط يسيطر على مفاتيح الحرب والسلام"، وهو ما جعل من الجزيرة العربية محوراً في مشروعه لبناء "الإمبراطورية الرومانية الجديدة"^(٤٣٣).

تلك الطموحات، وإن بدت واعدة على الورق، لكنها اصطدمت بواقع معقد؛ إذ لم تكن السعودية راغبة في الدخول في مواجهة مع بريطانيا، ولم يكن لدى الشركات الإيطالية خبرة فنية أو رأسمالية تضاهي منافسيها من الأمريكيين والبريطانيين، وبذلك بقيت خطة موسوليني التوسعية في الجزيرة العربية مشروعاً غير مكتمل، عجز عن تجاوز حدود المحاولات النظرية والدبلوماسية^(٤٣٤).

(٤٣٢) British Colonial Office, Middle East and Red Sea Affairs, London: HMSO, ١٩٣٦, P. ٤٧.

(٤٣٣) Emilio Gentile, Fascismo di Mussolini, Roma: Laterza, ١٩٨٣, p. ٢٠٣.

(٤٣٤) Robert Vitalis, op. cit, pp. ٥٨-٥٩.

غير أن تلك الطموحات الإيطالية اصطدمت بواقع التوازنات الدولية القائمة في ثلاثينيات القرن العشرين، وهو واقع كانت السعودية الناشئة عاجزة عن تجاوزه، فقد كانت المملكة لا تزال في بدايات تكوين مؤسساتها السياسية والعسكرية، وتعتمد شبه كامل على العوائد المحدودة من الحج والرسوم الجمركية قبل ظهور النفط، الأمر الذي جعلها غير قادرة على الدخول في صراع مفتوح مع القوى الكبرى وفي المقابل كانت بريطانيا تمثل القوة المهيمنة على الخليج العربي والبحر الأحمر، إذ نشرت قواعدها العسكرية في عدن وقبرص والبحرين، وأحكمت قبضتها على طرق المواصلات البحرية المؤدية إلى قناة السويس، فضلاً عن وجودها المباشر في العراق والأردن وفلسطين، وذلك الواقع منحها القدرة على التدخل المباشر لإفشال أي محاولة إيطالية لاختراق المنطقة^(٤٣٥).

كان الملك عبد العزيز آل سعود يدرك أن منح إيطاليا امتيازاً في قلب الجزيرة سيُترجم تحدياً للنفوذ البريطاني، ما قد يعرض بلاده لعواقب تشمل الضغط الاقتصادي أو الحصار البحري. كما أن تجربة الدول المجاورة - كالعراق والبحرين - أظهرت سرعة التدخل البريطاني كلما استُشعر تهديد للمصالح النفطية أو الممرات البحرية، وهو ما عزز حذر القيادة السعودية^(٤٣٦)، وعلى الجانب الآخر، لم تكن الشركات الإيطالية تمتلك القدرة المالية أو التقنية الكافية لمنافسة الشركات الأمريكية والبريطانية الراسخة، فقد كانت شركة "أجيب" الإيطالية لا تزال حديثة العهد في الصناعة النفطية، تفتقر إلى الخبرة الطويلة ورأس المال الضخم الذي ميز منافسيها وبالتالي، لم يكن عرضها جذاباً بما يكفي لجعل السعودية تخاطر بمواجهة مع بريطانيا والولايات المتحدة من أجل شريك ضعيف نسبياً^(٤٣٧).

(٤٣٥) British Colonial Office, Middle East and Red Sea Affairs, London: HMSO, ١٩٣٦, P.٤٩.

(٤٣٦) عبد الله العثيمين، تاريخ المملكة العربية السعودية، ص ١٤٠.

(٤٣٧) Agip Historical Archive, Middle East Concessions Report, Milan, ١٩٤٠.

انتهت تلك المحاولات الإيطالية دون تحقيق نتائج ملموسة، لتبقى مجرد صفحة في إطار الصراع الدولي على النفوذ النفطي في الجزيرة العربية أما المملكة العربية السعودية فضّلت التمسك بتحالفها مع الشركات الأمريكية، التي أثبتت جديتها في الاستثمار وقدرتها على توفير عوائد مالية مستقرة، وعد ذلك الخيار في حينه الأكثر أمانًا واستقرارًا، لأنه ضمن للمملكة موارد اقتصادية ضخمة من جهة، وحّمى سياستها الخارجية من الدخول في مواجهات مباشرة مع بريطانيا العظمى من جهة أخرى^(٤٣٨).

ثالثًا: شركة (أجيب) وتوقف المحاولات.

مع نهاية الثلاثينيات وتحديدًا بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩، بدأ الحضور الإيطالي في الساحة السعودية يتراجع تدريجيًا، بعد أن واجه سلسلة من العقبات الدولية والإقليمية، ومع ذلك فإنّ الطموح الإيطالي في الحصول على موطئ قدم في مجال النفط لم يكن وليد تلك السنوات، بل تعود جذوره إلى منتصف العشرينيات حين قامت إيطاليا بإنشاء شركة أجيب (Agip) عام ١٩٢٦. وأنشئت الشركة بقرار من موسوليني كونها الذراع الوطنية لإدارة قطاع النفط والغاز، في وقت كانت فيه إيطاليا تفتقر إلى موارد طاقة محلية واعتمدت بشكل شبه كامل على الاستيراد من الخارج^(٤٣٩).

مثل تأسيس أجيب جزءًا من المشروع الفاشي الطموح لموسوليني، الذي هدف إلى تقوية استقلال البلاد "الطاقي" وتقليل تبعيتها الاقتصادية للدول الأوروبية المنافسة، خصوصًا بريطانيا وفرنسا، فالنظام الفاشي أدرك مبكرًا أن الطاقة النفطية أصبحت عماد القوة الصناعية والعسكرية الحديثة، وأن أي دولة تسعى لمكانة دولية كبرى لا بد أن تضمن مصادر مستقلة ووفيرة من النفط ولذلك، اعتُبرت أجيب منذ بداياتها أداة استراتيجية أكثر منها مؤسسة اقتصادية، إذ كانت تُكَلّف بمهام خارجية

(٤٣٨) Robert Vitalis, op.cit, pp. ٥٩-٦٠.

(٤٣٩) Calchi Novati, op. cit, p. ٩٨.

للبحث عن امتيازات نفطية في شمال أفريقيا وليبيا بالدرجة الأولى ثم في البحر الأحمر والجزيرة العربية^(٤٤٠).

وكانت منطقة الخليج العربي والسعودية تحديدًا تمثل في نظر الدوائر الإيطالية سوقًا واعدة وهدفًا ذا طبيعة مزدوجة: فمن الناحية الاقتصادية، كان من شأن أي امتياز نفطي يوفر لإيطاليا موارد طاقة مستقرة تقلل اعتمادها على استيراد النفط من الولايات المتحدة وبريطانيا، أما من الناحية السياسية-الاستراتيجية، فقد كان الوجود الإيطالي في السعودية سيعني منافسة مباشرة لبريطانيا في مجال نفوذها التقليدي، ويعزز من قدرة روما على فرض حضورها في الشرق الأوسط، خاصة بعد نجاحها في تثبيت أقدامها في شرق أفريقيا^(٤٤١).

نظر موسوليني إلى البحر الأحمر والخليج العربي كونهما امتدادًا لمشروعه الإمبراطوري، الذي كان يطمح إلى إقامة ما أسماه "الإمبراطورية الرومانية"، وكانت أجيب تُعد أداة اقتصادية-سياسية لتحقيق ذلك المشروع، إذ لم يكن دورها مقتصرًا على التقيب والإنتاج، بل على تعزيز النفوذ الإيطالي في مواجهة القوى الاستعمارية المنافسة، ولذلك السبب دعمت الحكومة الإيطالية كل محاولات الشركة للحصول على امتيازات في الجزيرة العربية، وخصوصًا في جزر فرسان التي عُدت منطلقًا للسيطرة على البحر الأحمر^(٤٤٢).

اصطدمت طموحات أجيب بقيود الواقع الدولي، فمع اندلاع الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩، تراجعت قدرة إيطاليا على تمويل مشروعاتها النفطية في الخارج، في حين تمكنت بريطانيا من شلّ الحركة البحرية الإيطالية وإغلاق الممرات الاستراتيجية أمامها، وبذلك لم تُكتب لمحاولات أجيب في السعودية النجاح، وظلت

(٤٤٠) Piero Gleijeses, Oil, Italy, and the Middle East, Milan: Mondadori, ١٩٨٧, p. ٤٣.

(٤٤١) British Colonial Office, Middle East and Red Sea Affairs, London: HMSO, ١٩٣٦, p. ٥١.

(٤٤٢) رأفت غنيمي الشيش، التنافس الدولي في الخليج العربي (١٦٢٢-١٩٧١)، عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ص. ٢٨٨-٢٩٢.

مجرد خطط على الورق عكست أحلام موسوليني الإمبراطورية أكثر مما مثلت استثمارات فعلية على الأرض^(٤٤٣).

وأن ظروف الحرب العالمية الثانية سرعان ما أجهضت تلك الطموحات الإيطالية أيضاً، وحالت دون أي إمكانية واقعية لتوسعها في الجزيرة العربية، فمع دخول إيطاليا الحرب إلى جانب ألمانيا النازية في حزيران ١٩٤٠، أصبحت في مواجهة مباشرة مع بريطانيا، القوة البحرية الأولى والمهيمنة على البحر الأحمر والخليج العربي، وقد سارعت البحرية البريطانية إلى فرض حصار بحري مشدد على الموانئ الإيطالية ومناطق نفوذها في القرن الإفريقي، فأحكمت سيطرتها على الممرات البحرية الإستراتيجية مثل قناة السويس وباب المندب، الأمر الذي قطع خطوط الإمداد الإيطالية وحال دون وصول أي بعثات استكشافية أو فرق فنية إلى الأراضي السعودية أو جزر فرسان^(٤٤٤).

ولم يكن التحدي عسكرياً فقط، بل أيضاً اقتصادياً، فقد تعرضت إيطاليا إلى عقوبات اقتصادية خانقة من جانب القوى الحليفة، شملت حظر تصدير المواد الخام الإستراتيجية إليها مثل النفط والحديد والفولاذ، مما أدى إلى تراجع حاد في قدرتها على تمويل مشاريع استثمارية خارجية، ومع استمرار الحرب، أُجبرت الحكومة الإيطالية على حصر نشاط شركة أجيبي داخل حدودها الوطنية وبعض المستعمرات القديمة مثل ليبيا، دون القدرة على التوسع نحو أسواق جديدة كالجزيرة العربية^(٤٤٥)، وانعكس ذلك الوضع مباشرة على السياسة الخارجية الإيطالية، إذ فقدت إيطاليا أي فرصة لتعزيز نفوذها في السعودية أو البحر الأحمر، في الوقت الذي كانت فيه بريطانيا والولايات المتحدة تعززان موقعهما هناك، كما أدى الحصار البحري البريطاني إلى حرمان إيطاليا من الاستفادة من موقعها الجغرافي القريب من الجزيرة

(٤٤٣) Robert Vitalis, op. cit, pp. ٦١-٦٢.

(٤٤٤) British Colonial Office, Middle East and Red Sea Affairs, London: HMSO, ١٩٤١, p.٥٥.

(٤٤٥) Calchi Novati, op. cit, pp. ١٠١-١٠٢.

العربية، وجعلها غير قادرة على تحويل طموحاتها إلى واقع ملموس^(٤٤٦) K وبذلك فإنّ الحرب العالمية الثانية لم تُجهز فقط طموحات إيطاليا النفطية، بل كشفت أيضاً حدود قوتها الاقتصادية والعسكرية، وأكدت أن المنطقة ستبقى مجالاً للمنافسة بين بريطانيا والولايات المتحدة، بعيداً عن أي نفوذ إيطالي وهكذا، أُغلقت صفحة أجيب في السعودية لتتحول لاحقاً، بعد الحرب، إلى جزء من استراتيجية جديدة ضمن مشروع "إيني" (ENI)^(٤٤٧) في الخمسينيات، لكن في نطاقات جغرافية أخرى خارج الجزيرة العربية^(٤٤٨). وفي تلك المرحلة لم تعد الشركات الإيطالية، بما في ذلك أجيب (Agip)، قادرة على استعادة نشاطها في المناطق التي شكلت مجالاً حصرياً للنفوذ الانجلوسكسوني، فقد كان الشرق الأوسط - والسعودية على وجه الخصوص - قد وقع تحت هيمنة شبه كاملة للشركات الأمريكية، التي تمكنت عبر شركة أرامكو (Aramco) من ترسيخ وجودها كالمستثمر الرئيس والمحتكر الفعلي للثروة النفطية السعودية، وقد دعمت واشنطن ذلك النفوذ بشكل استراتيجي، معتبرة أن النفط السعودي يمثل عنصراً أساسياً في خططها لإعادة إعمار أوروبا (خطة مارشال)^(٤٤٩)

^(٤٤٦) عبد العزيز سليمان نوار، تاريخ الشعوب الإسلامية في العصر الحديث، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٣، ص ص. ٤٥٥-٤٦٠.

^(٤٤٧) مشروع "إيني": هو اسم يُطلق على شركة إيني الإيطالية، وهي واحدة من أكبر شركات الطاقة في أوروبا والعالم، تعمل في أكثر من ٨٥ دولة تأسست عام ١٩٥٣ تحت اسم الهيئة الوطنية للهيدروكربونات (Ente Nazionale Idrocarburi). ينظر:

Charles R. Dechert, Ente Nazionale Idrocarburi: A State Corporation in a Mixed Economy, Sage Publications, Inc, Vol. ٧, No. ٣, Dec., ١٩٦٢.

^(٤٤٨) Piero Gleijeses, op. cit, pp. ١١٨-١٢٠.

^(٤٤٩) خطة مارشال: ي برنامج اقتصادي أطلقته الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٤٧، بهدف إعادة إعمار أوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية، وتعزيز الاستقرار السياسي والاقتصادي فيها، وقد اقترحها وزير الخارجية الأمريكي جورج كاتليت مارشال في خطابه الشهير بجامعة

ولإدارة النظام الاقتصادي العالمي الجديد القائم على الدولار^(٤٥٠).

أما بريطانيا وجدت نفسها مضطرة للقبول بدور ثانوي، يقتصر على حماية مصالحها التقليدية في الخليج (الكويت، البحرين، قطر، وعمان)، بينما فقدت أي نفوذ مباشر في السعودية لصالح الشريك الأمريكي الأقوى، ومن ثم أصبحت الساحة النفطية السعودية مغلقة تمامًا أمام أي محاولات إيطالية، ليس فقط بسبب ضعف الاقتصاد الإيطالي وتخلف شركاتته، وإنما أيضاً بفعل الإرادة السياسية للحلفاء الذين لم يسمحوا لروما بإعادة التمدد في منطقة اعتبرت من أهم ركائز الأمن الاقتصادي الغربي^(٤٥١).

عكس ذلك الواقع الجديد التحول العميق في ميزان القوى العالمي بعد الحرب: فإيطاليا التي كانت تطمح قبل ١٩٣٩ إلى إقامة موطئ قدم نفطي في السعودية، تحولت بعد ١٩٤٥ إلى دولة منهكة داخليًا، مقيدة خارجيًا، تبحث عن إعادة إعمار بنيتها التحتية بدلًا من المنافسة في أسواق الطاقة الدولية وهكذا، انتهت المحاولات الإيطالية في السعودية بشكل نهائي، في حين برزت الولايات المتحدة باعتبارها الفاعل الأبرز والمستفيد الأكبر من الثروة النفطية السعودية، وهو وضع استمر لعقود لاحقة^(٤٥٢).

ويبدو إن المحاولات الإيطالية في استكشاف النفط السعودي انتهت دون نتائج ملموسة، بعدما أغلقت أمامها السبل بفعل ظروف الحرب العالمية الثانية من جهة،

هارفارد، وتُعرف رسميًا باسم برنامج الانتعاش الأوروبي (European Recovery Program). ينظر:

Eliot sorel and pier carlo padoan, the marshall plan lessons learned FOR THE ٢١ST century, oecd, ٢٠٠٨.

(٤٥٠) Robert Vitalis, op.cit, pp. ٦٣-٦٥.

(٤٥١) G.H. Minor, op. cit, pp. ٨٦-٨٧.

(٤٥٢) Piero Gleijeses, op. cit, pp. ١٢٢-١٢٤.

وإعادة تشكيل النظام الدولي بعد عام ١٩٤٥ من جهة أخرى، إذ كان اندلاع الحرب وما تبعها من انهيار النظام الفاشي سبباً مباشراً في إقصاء إيطاليا عن ساحة المنافسة النفطية في الجزيرة العربية، إذ لم يعد بمقدورها اقتصادياً أو سياسياً مجارة القوى الكبرى، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، اللتين أعادت رسم خريطة النفوذ في الشرق الأوسط على نحو يضمن مصالحهما الحيوية، وإن فشل إيطاليا في الحصول على امتيازات نفطية في المملكة العربية السعودية يعكس في جوهره حدود قدرتها كقوة أوروبية من الدرجة الثانية، ويبرز في الوقت نفسه مهارة القيادة السعودية في إدارة علاقاتها مع القوى الكبرى، إذ اختارت الشريك الأكثر قدرة على تأمين استثمارات ضخمة وعوائد ثابتة.

المبحث الثالث: توجهات السياسة الإيطالية في المنطقة

بعد ظهور النفط

أولاً: علاقة إيطاليا مع اليمن.

شهدت العلاقات اليمنية - الإيطالية منذ منتصف العشرينيات وحتى أواخر الثلاثينيات حالة من التقارب والتعاون السياسي، تمثلت أبرز ملامحه في توقيع معاهدة الصداقة والتعاون عام ١٩٢٦ بين الإمام يحيى حميد الدين والحكومة الإيطالية، واكتسبت تلك المعاهدة أهميتها من كونها مثّلت اعترافاً متبادلاً بين الطرفين: فمن جهة حصل الإمام على شرعية دولية تعزز موقعه في مواجهة الهيمنة البريطانية في عدن، ومن جهة أخرى ضمنت إيطاليا لنفسها موطئ قدم في منطقة البحر الأحمر ذات الأهمية الإستراتيجية بالنسبة لطرق مواصلاتها البحرية بين إيطاليا ومستعمراتها في القرن الأفريقي^(٤٥٣).

(٤٥٣) محمد أحمد غانم، التوسع الإيطالي في البحر الأحمر واليمن، دار الفكر، بيروت، ١٩٨٠،

لم يكن اهتمام إيطاليا باليمن محصوراً في الجانب السياسي فحسب، بل تعدّاه إلى المجال الاقتصادي والتجاري، إذ أدركت إيطاليا أهمية اليمن باعتباره منفذاً طبيعياً للأسواق العربية والشرقية، وبخاصة في تجارة البن، الذي كان يُصدّر بكميات كبيرة إلى أوروبا، ويُعدّ أحد أهم المنتجات العالمية في ذلك الوقت، وحاولت الشركات الإيطالية النفاذ إلى تلك الأسواق، إلا أنّ المنافسة البريطانية والقيود المفروضة على الموانئ اليمنية حالاً دون توسع تلك الأنشطة^(٤٥٤)، وسعت إيطاليا إلى تحقيق أهداف عسكرية واستراتيجية من علاقتها باليمن، إذ رأت أن وجودها الدبلوماسي والاقتصادي في صنعاء يمكن أن يتيح لها السيطرة غير المباشرة على الضفة الشرقية للبحر الأحمر، مما يمنحها قدرة على مراقبة الملاحة في باب المندب، وهو المنفذ البحري الحيوي الرابط بين المحيط الهندي والبحر المتوسط عبر قناة السويس، وبذلك عملت إيطاليا على جعل اليمن جزءاً من شبكة نفوذها الممتدة من طرابلس إلى إريتريا والصومال، لتشكل بذلك طوقاً يضغط على النفوذ البريطاني في المنطقة^(٤٥٥).

لا يمكن إغفال البُعد الديني-الفكري في تلك العلاقة، إذ حاولت إيطاليا، عبر بعثاتها الثقافية والبعثات الدينية الكاثوليكية، إيجاد موطئ قدم في اليمن تحت ستار الأنشطة التعليمية والصحية، غير أنّ الجهود قوبلت برفض شعبي ورسمي من قبل الإمام الذي كان يحرص على الحفاظ على الهوية الإسلامية لبلاده، وهو ما جعل العلاقة تقتصر على الجانب السياسي والاقتصادي أكثر من الثقافي والاجتماعي^(٤٥٦).

(٤٥٤) هلال ناجي، تاريخ العلاقات الدولية لليمن، دار الحرية، بغداد، ١٩٧٨، ص ٢٤٣.

(٤٥٥) British Colonial Office, Foreign Office Records on Yemen and the Red Sea, London: The National Archives, FO٣٧١/٢٠٨٥٢, ١٩٣٩, p. ٢١.

(٤٥٦) G. Stoddard, The Red Sea and Italian Colonial Policy, London: Routledge, ١٩٣٧, p. ٩٨.

ورغم تلك المحاولات واجهت إيطاليا تحديات جسيمة حالت دون ترسيخ نفوذها في اليمن، أهمها الموقف البريطاني الذي عمل باستمرار على إفشال أي محاولة لإيجاد موطئ قدم لإيطاليا قرب عدن، إذ عدت بريطانيا اليمن مجالاً طبيعياً لنفوذها، ونظرت إلى أي اتفاقيات بين الإمام وإيطاليا على أنها تهديد مباشر لأمن عدن البحري ومصالحها التجارية، لذا لم تتردد لندن في ممارسة ضغوط دبلوماسية واقتصادية وحتى عسكرية أحياناً، لإبقاء اليمن بعيداً عن التأثير الإيطالي^(٤٥٧).

وعلى الرغم من أن المعاهدة الإيطالية اليمنية ١٩٢٦ منحت لإيطاليا موقعاً معنوياً في المنطقة، إلا أنّ الاكتشافات النفطية في البحرين والسعودية منذ أوائل الثلاثينيات غيرت موازين الأولويات، فاليمن بموارده المحدودة وبُعدّه عن دوائر الامتيازات النفطية الكبرى، بدأ يتراجع في حسابات روما التي رأت أن الاستثمار الحقيقي يجب أن يتوجه إلى السعودية والخليج إذ تتزايد احتمالات وجود احتياطات نفطية ضخمة، وهكذا أخذت العلاقة الإيطالية-اليمنية في التراجع التدريجي حتى توقفت عشية الحرب العالمية الثانية^(٤٥٨).

ومع اكتشاف النفط في مناطق مختلفة من الجزيرة العربية، لا سيما في البحرين عام ١٩٣٢، تغيرت أولويات السياسة الإيطالية بشكل جوهري، إذ أدركت روما أنّ النفط سيكون المحرك الرئيس للعلاقات الدولية في المنطقة، وأن السيطرة أو المشاركة في استغلاله تعني ضمان النفوذ السياسي والاقتصادي طويل الأمد، لذلك انتقلت إيطاليا تدريجياً من التركيز على النفوذ البحري والمكانة الإستراتيجية لليمن،

(٤٥٧) Paul Dresch, A History of Modern Yemen, Cambridge: Cambridge University Press, ٢٠٠٠, p. ١١٥.

(٤٥٨) Daniel Yergin, The Prize: The Epic Quest for Oil, Money and Power, New York: Simon & Schuster, ١٩٩١, p. ١٣٧.

باعتباره نقطة ارتكاز على البحر الأحمر، إلى الاهتمام المباشر بالمكاسب الاقتصادية المرتبطة بالنفط، وذلك التحول لم يكن عفويًا، بل جاء نتيجة متابعة دقيقة للتطورات النفطية في الخليج، وخصوصًا مع دخول الشركات الأميركية والبريطانية على خط الامتيازات النفطية^(٤٥٩).

وبناءً على ذلك أخذت مكانة اليمن في الحسابات الإيطالية بالتراجع المستمر، إذ كان اليمن بلدًا فقيرًا بالموارد، يفتقر إلى البنية التحتية الحديثة، ويعاني من عزلة جغرافية وسياسية حالت دون انفتاحه على الاستثمارات الأجنبية الكبرى، كما أن غياب شركات عالمية مؤثرة عن اليمن، مقارنةً بما جرى في السعودية والبحرين والعراق، جعل منه خيارًا ثانويًا لا يحقق الطموحات الإيطالية في مجال الطاقة^(٤٦٠). ولذلك بدأت إيطاليا توجه أنظارها نحو السعودية والخليج باعتبارهما المركز الفعلي للاقتصاد النفطي الجديد في المنطقة، بينما تراجعت اليمن إلى موقع "الدائرة الهامشية" في إستراتيجيتها^(٤٦١).

واجهت إيطاليا ضغوطًا متصاعدة من بريطانيا التي عدت أي تمدد إيطالي في اليمن تهديدًا مباشرًا لوجودها في عدن، ولخطوط المواصلات البحرية التي تربط قناة السويس بالمحيط الهندي، فقد كان البريطانيون ينظرون إلى اليمن كونها حزامًا آمنًا حيويًا يحمي مصالحهم التجارية والعسكرية في المنطقة، ولذا لم تتردد لندن في استخدام أدواتها السياسية والعسكرية لإغلاق المجال أمام الطموحات الإيطالية، سواء عبر تعزيز وجودها العسكري في عدن والموانئ القريبة، أو من خلال دعم بعض

(٤٥٩) Daniel Yergin, op.cit, p. ١٣٥.

(٤٦٠) هلال ناجي، المصدر السابق، ص ٢٤٦.

(٤٦١) Paul Dresch, op.cit, p. ١١٩.

القوى المحلية المناوئة للإمام يحيى بهدف إضعافه سياسيًا وإبقائه بعيدًا عن التأثير الإيطالي^(٤٦٢).

تزامن ذلك مع تزايد عزلة اليمن الدبلوماسية في الساحة الدولية، فالإمام يحيى كان يتحفظ على الانفتاح الواسع على القوى الأجنبية، ويكتفي بعلاقات محدودة مع إيطاليا وألمانيا في مقابل التوجس من بريطانيا، وتلك السياسة الدفاعية عززت فرص لندن في محاصرة أي محاولة إيطالية لاختراق اليمن، ومع اقتراب اندلاع الحرب العالمية الثانية، بدا واضحًا أن اليمن لم يعد يمثل لإيطاليا سوى ورقة ثانوية، بينما باتت السعودية والخليج تشكلان الهدف الإستراتيجي الأساسي لسياسة روما في المنطقة^(٤٦٣).

ازداد التوتر بصورة ملحوظة عشية اندلاع الحرب العالمية الثانية، إذ وجدت اليمن نفسها محاطة بنفوذ بريطاني متنامٍ، خصوصًا بعد أن عززت بريطانيا وجودها العسكري والإداري في عدن والمناطق المحيطة بها، مما جعل الإمام يحيى يشعر بأن أي تقارب مع إيطاليا قد يُعرضه لضغوط مباشرة أو حتى لعمل عسكري بريطاني^(٤٦٤). وفي الوقت ذاته انشغلت إيطاليا في أواخر الثلاثينيات بمغامراتها العسكرية في ليبيا وإثيوبيا، بعد إعلان ضم الأخيرة إلى الإمبراطورية الإيطالية عام

(٤٦٢) British Colonial Office, Foreign Office Records on Yemen and the Red Sea, London: The National Archives, FO٣٧١/٢٠٨٥٢, ١٩٣٩, p. ٢٣.
(٤٦٣) عبد الله البردوني، اليمن الجمهوري، ص ٧٤.

(٤٦٤) British Colonial Office, Foreign Office Records on Yemen and the Red Sea, London: The National Archives, FO٣٧١/٢٠٨٥٢, ١٩٣٩, p. ٢٧.

١٩٣٦، وهو ما استنزف قدراتها الدبلوماسية والاقتصادية، وأجبرها على تقليص أنشطتها الخارجية في مناطق أخرى كاليمن^(٤٦٥).

كما أنّ الحرب الإثيوبية - الإيطالية جعلت من البحر الأحمر ساحة تنافس عسكري بين الأسطولين البريطاني والإيطالي، الأمر الذي انعكس سلبيًا على صورة إيطاليا لدى الإمام يحيى، فقد أصبح اليمن يخشى أن يكون مجرد "ساحة مواجهة جانبية" بين القوى الكبرى، وهو ما دفعه إلى اعتماد سياسة الحياد الحذر، وعدم الانخراط في أي محور قد يجره إلى مواجهة مباشرة مع بريطانيا^(٤٦٦)، وبحلول عام ١٩٤٠ كانت الظروف قد تغيرت بالكامل، إذ لم تعد اليمن بالنسبة لروما سوى منطقة ثانوية لا تحقق مصالح إستراتيجية مقارنة بالمكاسب النفطية المنتظرة في المملكة العربية السعودية والخليج العربي، وبالتالي تراجعت مكانة اليمن في الأولويات الإيطالية، وتركزت السياسة الإيطالية أكثر فأكثر نحو مراكز الثقل النفطي في شبه الجزيرة العربية، إذ كانت الشركات الأميركية والبريطانية تسيطر على الامتيازات الكبرى، ومع هزيمة إيطاليا لاحقًا وخروجها من الحرب، انتهى عمليًا أي حضور لها في اليمن، لتصبح الأخيرة تحت النفوذ البريطاني شبه المطلق حتى منتصف الأربعينيات من القرن العشرين^(٤٦٧)، وهكذا اجهضت ظروف ما بعد الحرب العالمية الثانية المصالح الإيطالية في جنوب البحر الأحمر.

ثانيًا: علاقة إيطاليا مع السعودية قبل الحرب العالمية الثانية.

منذ مطلع الثلاثينيات بدأت إيطاليا تراقب عن كثب التطورات الاقتصادية والسياسية في شبه الجزيرة العربية، بعد أن ظهرت تقارير جيولوجية أميركية

(٤٦٥) Angelo Del Boca, *Italiani in Africa Orientale: La conquista dell'Impero*, Roma: Laterza, ١٩٧٦, p. ٣١٢.

(٤٦٦) Paul Dresch, op. cit, p. ١٢٢.

(٤٦٧) Daniel Yergin, op. cit, p. ١٤٠.

وبريطانية أكدت احتمالية وجود احتياطات ضخمة من النفط في الأراضي السعودية، ومثلت تلك التقارير منعطفًا مهمًا في تاريخ المنطقة، إذ دفعت الدول الكبرى إلى إعادة النظر في موقع الجزيرة العربية الإستراتيجي، ليس فقط باعتبارها مركزًا دينيًا مهمًا، بل أيضاً كمخزن محتمل للطاقة التي ستحدد موازين القوى العالمية في العقود اللاحقة^(٤٦٨).

بذلت وزارة الخارجية الإيطالية جهودًا دبلوماسية حثيثة عبر وسطاء في البحر الأحمر والخليج العربي لإقناع الملك عبد العزيز آل سعود بفتح المجال أمام الشركات الإيطالية للدخول في منافسة على الامتيازات النفطية، كما حاولت الصحافة الإيطالية تسويق فكرة أن إيطاليا، باعتبارها قوة متوسطة، أقدر من الولايات المتحدة البعيدة جغرافيًا على الاستثمار في المنطقة وتقديم الدعم الفني واللوجستي اللازم، لكن تلك المحاولات اصطدمت بالواقع السياسي الجديد الذي كان يتشكل^(٤٦٩).

تمكنت شركة "ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا (SoCal)" الأميركية عام ١٩٣٣ من الحصول على الامتياز الحصري للتنقيب عن النفط في السعودية، بعد مفاوضات مطوّلة مع الملك عبد العزيز، ولم يكن ذلك الاتفاق مجرد صفقة تجارية، بل كان يعكس التحول الإستراتيجي في توجهات المملكة نحو الولايات المتحدة باعتبارها قوة صاعدة لا تحمل الإرث الاستعماري الثقيل الذي كانت تمثله بريطانيا وفرنسا وإيطاليا. بالنسبة للرياض، كان ذلك التحالف مع الأميركيين أكثر ضمانًا للاستقلالية، وأقل تهديدًا لسيادتها السياسية^(٤٧٠)، وشكل ذلك الامتياز نقسة كبرى للطموحات الإيطالية، إذ فقدت روما فرصة ثمينة لترسيخ نفوذها الاقتصادي في

(٤٦٨) ibid, p. ١٤٣.

(٤٦٩) عبد الله العثيمين، تاريخ المملكة العربية السعودية الحديث والمعاصر، ص ٢٢١.

(٤٧٠) Robert Vitalis, op.cit, p. ٦٣.

المنطقة، كما أثبتت التجربة أن رأس المال الأميركي، المدعوم بالقدرة التكنولوجية وبالحماية العسكرية البحرية، صار أكثر قدرة على فرض نفسه في أسواق النفط الناشئة مقارنة بالقوى الأوروبية التقليدية، وفي المقابل لم تستطع إيطاليا الفاشية، رغم طموحاتها في التوسع الاستعماري في أفريقيا والبحر المتوسط، منافسة القوة المالية والتقنية الأميركية في ذلك المجال^(٤٧١).

كان الملك عبد العزيز ينظر إلى إيطاليا بعين الحذر، فقد ارتبطت في نظره بالمشاريع الاستعمارية في شمال أفريقيا والقرن الأفريقي، وبمحاولات الهيمنة في البحر الأحمر، وهو ما لم يكن يتوافق مع سياسة المملكة القائمة على تعزيز الاستقلال والسيادة الوطنية، لذلك وجد أن الشراكة مع شركة أميركية بعيدة سياسيًا، وغير متورطة في نزاعات مباشرة في الجزيرة العربية، أكثر انسجامًا مع مصالح دولته الناشئة^(٤٧٢)، وازدادت الأمور تعقيدًا مع دخول إيطاليا الحرب العالمية الثانية في حزيران ١٩٤٠ إلى جانب ألمانيا النازية، ففي تلك المرحلة كانت المملكة العربية السعودية لا تزال في طور تثبيت دعائم كيائها السياسي الفتى، إذ لم يكن قد مضى سوى سنوات قليلة على إعلان توحيد البلاد عام ١٩٣٢، وكان الملك عبد العزيز آل سعود يسعى إلى تحقيق توازن دقيق بين القوى الكبرى، لضمان استقلال دولته الناشئة وعدم إدخالها في صراعات مباشرة قد تضعف بنيتها الداخلية^(٤٧٣).

تبنّت المملكة العربية السعودية سياسة الحياد الحذر، إذ لم ترغب في الانحياز العلني لأي من المعسكرين المتحاربين، المحور أو الحلفاء، غير أن الوقائع الدولية

(٤٧١) A. De Grand, Italian Fascism and Oil Policy in the Middle East, Journal of Contemporary History, Vol. ١٧, No. ٤, ١٩٨٢, p. ٦١٠.

(٤٧٢) محمد الأحمرى، العلاقات السعودية الدولية: الجذور والتطور، مكتبة العبيكان، الرياض، ١٩٩٩، ص ١٠٢.

(٤٧٣) عبد الله العثيمين، تاريخ المملكة العربية السعودية الحديث والمعاصر، ص ٢٢٨.

فرضت نفسها على السياسة السعودية، فمع احتدام المعارك في البحر الأحمر والخليج العربي، ومع اعتماد بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية بشكل متزايد على النفط السعودي الناشئ كمصدر إستراتيجي للطاقة، وجدت المملكة نفسها تميل بحكم الضرورة إلى معسكر الحلفاء، فقد كانت لندن وواشنطن هما القادرتين وحدهما على تأمين طرق الملاحة البحرية، وضمان استمرار صادرات النفط، وتقديم الدعم المالي والفني الذي تحتاجه الدولة السعودية الفتية^(٤٧٤).

انعكس ذلك التوجه سلبيًا على العلاقة مع إيطاليا، إذ رأت القيادة السعودية أن روما، بحكم ارتباطها بالمحور، لم تعد شريكًا مضمونًا أو يمكن الوثوق به سياسيًا أو اقتصاديًا، بل بدا واضحًا أن إيطاليا دولة تخوض حربًا مكلفة، وتواجه عزلة دولية متصاعدة، الأمر الذي جعلها في نظر الرياض قوة خاسرة في المدى البعيد، لذلك فضّل الملك عبد العزيز تعزيز علاقاته مع بريطانيا التي كانت القوة المهيمنة في الخليج والبحر الأحمر، ومع الولايات المتحدة التي دخلت بقوة إلى المنطقة من خلال شركات النفط، وتراجعت مكانة إيطاليا من كونها طرفًا محتملًا في التوازن الإقليمي إلى مجرد قوة أوروبية فاقدة للنفوذ في شبه الجزيرة العربية^(٤٧٥).

ساهمت الاعتبارات الدينية والسياسية في ترسيخ ذلك الموقف، فالمملكة العربية السعودية بصفتها راعية الحرمين الشريفين، لم تكن لتجاوز بالارتباط الوثيق بدولة كإيطاليا الكاثوليكية التي ارتبطت في الوعي العربي والإسلامي بسياساتها الاستعمارية في ليبيا والقرن الأفريقي، وكان الملك عبد العزيز يدرك أن أي تقارب مع إيطاليا في ظل أجواء الحرب قد يُستغل من قبل خصوم المملكة للتشكيك في

(٤٧٤) Daniel Yergin, op.cit, p. ١٤٨.

(٤٧٥) Robert Vitalis, op.cit, p. ٧٢.

استقلال قرارها السياسي أو في التزامها بالقضايا الإسلامية والعربية، وهو ما كان حريصًا على تجنبه^(٤٧٦).

كان دخول إيطاليا الحرب العالمية الثانية بمثابة الضربة القاضية لأي أمل في بناء علاقة إستراتيجية مع السعودية. فقد أسفر عن تباعد كامل بين الطرفين، وعزز في الوقت ذاته التحالف السعودي مع الولايات المتحدة وبريطانيا، وهو التحالف الذي شكل لاحقًا الأساس لسياسات المملكة النفطية والدولية خلال العقود التالية^(٤٧٧).

وأدى الجانب الديني والسياسي دورًا غير مباشر لكنه بالغ التأثير في فتور العلاقة بين السعودية وإيطاليا. فكانت المملكة، منذ تأسيسها، حريصة على تقديم نفسها بوصفها المرجعية الإسلامية الأولى وراعية الحرمين الشريفين، الأمر الذي جعلها تتحسس من أي ارتباط وثيق مع دولة أوروبية كاثوليكية ارتبطت في الخيال العربي والإسلامي بالاستعمار ومحاولات التنصير في شمال أفريقيا والقرن الأفريقي. لقد كان الملك عبد العزيز يدرك أن أي انفتاح سياسي أو اقتصادي على إيطاليا قد يُستغل من قبل خصوم المملكة - سواء في الداخل أو الخارج - للتشكيك في صداقتها الإسلامية والعربية، خاصة في ظل حساسية المرحلة التي كانت المنطقة العربية فيها تعيش صعود الحركات القومية والإسلامية الرافضة للنفوذ الغربي^(٤٧٨).

أنَّ إيطاليا، بقيادة موسوليني، لم تُخفِ خطابها الإمبراطوري الذي مزج بين النزعة الكاثوليكية والفاشية، وسعت إلى تصوير نفسها كحامية للمسيحية في الشرق، وهو خطاب لم يكن مقبولًا لدى السعودية التي بنت شرعيتها على الانفصال عن

^(٤٧٦) محمد الأحمرى، المصدر السابق، ص ١١٠.

^(٤٧٧) A. De Grand, op.cit, p. ٦١٨.

^(٤٧٨) عبد الله العثيمين، تاريخ المملكة العربية السعودية الحديث والمعاصر، ص ٢٣٤.

الموروث الاستعماري الأوروبي، والتأكيد على استقلالها السياسي والديني. لذا، كان من الطبيعي أن يظل أي تقارب سياسي أو اقتصادي محدودًا ومحكومًا بالتحفظ والريبة^(٤٧٩)، ومع دخول إيطاليا الحرب العالمية الثانية، أصبح ذلك التحفظ أكثر وضوحًا. إذ وجدت الرياض أن الوقوف على مسافة من روما ضرورة سياسية وأمنية، خصوصًا وأن إيطاليا صارت في نظر المجتمع الدولي قوة معتدية، بدخولها في حرب شاملة إلى جانب ألمانيا، لذلك جاء الانحياز الواقعي للمملكة نحو معسكر الحلفاء ليس فقط بسبب مصالحها النفطية والتجارية، بل أيضاً نتيجة رغبتها في تثبيت صورتها كدولة عربية وإسلامية مستقلة، لا ترتبط بدولة كاثوليكية استعمارية فقدت رصيدها الأخلاقي والسياسي في العالم العربي^(٤٨٠).

يمكن القول إن دخول إيطاليا الحرب العالمية الثانية أدى إلى قطيعة شبه كاملة بينها وبين السعودية، بعد أن كان الأمل قائمًا في بداية الثلاثينيات لبناء علاقة اقتصادية قائمة على النفط. فقد اجتمعت عدة عوامل أساسية أسهمت في تجميد العلاقات وفتورها حتى نهاية الحرب: أولهم السياسة الدولية التي وضعت إيطاليا في مواجهة مفتوحة مع بريطانيا وأميركا، وهما الحليفان الطبيعيان للسعودية، وثانيهم الامتياز النفطي الأميركي عام ١٩٣٣ الذي أخرج إيطاليا من المنافسة في مجال الطاقة، ومثل الأخير البعد الديني والسياسي الذي جعل من الصعب على الرياض أن تقيم علاقات وثيقة مع دولة كاثوليكية ذات تاريخ استعماري. المصالح الإستراتيجية للمملكة التي وجدت في الحلفاء شركاء أكثر ضمانًا لأمنها واقتصادها.

(٤٧٩) Angelo Del Boca, Gli italiani in Africa Orientale: La conquista dell'impero, Roma: Laterza, ١٩٧٩, p. ٢٨٧.

(٤٨٠) Robert Vitalis, op. cit, p. ٧٥.

وبذلك يمكن النظر إلى مرحلة الحرب العالمية الثانية باعتبارها الحد الفاصل بين الطموحات الإيطالية في السعودية وبين الواقع السياسي الذي أزاح روما نهائيًا من المشهد الخليجي، ليفتح المجال أمام الولايات المتحدة لتكون الشريك الأساسي للمملكة في العقود التالية^(٤٨١)، ومع نهاية الحرب العالمية الثانية وهزيمة إيطاليا الفاشية عام ١٩٤٥، دخلت العلاقات السعودية - الإيطالية مرحلة من الجمود الكامل، إذ تلاشى النفوذ الإيطالي في شبه الجزيرة العربية بصورة نهائية، بعدما كانت روما تطمح قبل الحرب إلى لعب دور اقتصادي وسياسي من خلال بوابة النفط، لكن الهزيمة العسكرية القاسية التي مُنيت بها، وفقدانها مستعمراتها في أفريقيا، ثم سقوط نظام موسوليني، أفقدها القدرة على مواصلة أي سياسة خارجية نشطة في المنطقة، بل إن إيطاليا خرجت من الحرب دولة مثقلة بالديون، مقسمة النفوذ بين الحلفاء، وتعتمد على مساعدات "خطة مارشال" لإعادة إعمارها، وهو ما جعلها في موقع التابع للسياسة الغربية أكثر من كونها قوة مستقلة فاعلة^(٤٨٢).

في المقابل برزت المملكة العربية السعودية كفاعل جديد في النظام الدولي، بفضل النفط الذي تحول إلى مورد إستراتيجي للطاقة في مرحلة ما بعد الحرب، ورغم أن امتيازات النفط كانت قد مُنحت للأميركيين منذ عام ١٩٣٣، إلا أنّ التطورات بعد الحرب جعلت العلاقة بين الرياض وواشنطن أكثر عمقًا وارتباطًا، فقد بدأت الولايات المتحدة، عبر شركة أرامكو (Aramco)، في تطوير البنية التحتية النفطية بشكل واسع شق الطرق، وبناء الموانئ، ومد خطوط الانابيب، وإنشاء المدن النفطية الحديثة مثل الظهران، وهو ما ساعد السعودية على الانتقال من اقتصاد تقليدي قائم

(٤٨١) Daniel Yergin, op. cit, p. ١٥٢.

(٤٨٢) Angelo Del Boca, Gli italiani in Africa Orientale: La fine di un sogno, Roma: Laterza, ١٩٨٦, p. ٤٠٥.

على الزراعة والتجارة البسيطة إلى اقتصاد نفطي حديث يربطها مباشرة بالاقتصاد العالمي^(٤٨٣).

رأت المملكة العربية السعودية في الولايات المتحدة شريكًا استراتيجيًا طويل الأمد، نظرًا لما وفرتة من استثمارات مالية وتقنية متقدمة لم تكن أي دولة أخرى قادرة على تقديمها في ذلك الوقت، كما وجدت فيها مصدرًا لحماية سياسية وعسكرية في ظل التهديدات الإقليمية (مثل الصراعات اليمنية، والنزاعات الحدودية مع بعض الإمارات المجاورة) والدولية (مثل الطموحات السوفيتية في الشرق الأوسط)، وبذلك أصبح التحالف مع واشنطن خيارًا وجوديًا، لا مجرد شراكة اقتصادية^(٤٨٤).

أدت تلك التحولات عمليًا إلى إقصاء إيطاليا من المشهد السعودي، فلم يعد لروما أي دور في القطاع النفطي، الذي أصبح محتكرًا بالكامل من قبل الشركات الأمريكية، مع بقاء حضور محدود للشركات البريطانية، أما إيطاليا فقد انشغلت بإعادة بناء داخلها السياسي والاقتصادي بعد الفاشية، ولم تعد قادرة على استعادة أي نفوذ في الجزيرة العربية^(٤٨٥).

(٤٨٣) Daniel Yergin, op.cit, p. ١٦٠.

(٤٨٤) عبد الله العثيمين، تاريخ المملكة العربية السعودية الحديث والمعاصر، ص ٢٤٤.

(٤٨٥) Robert Vitalis, op. cit, p. ٨٨.

الخاتمة

الخاتمة

تُظهر هذه الدراسة، من خلال تتبعها للنشاط السياسي الإيطالي في جنوب شبه الجزيرة العربية خلال المدة (١٩١٤-١٩٣٩)، أن هذا النشاط لم يكن مجرد تحرك هامشي لقوة استعمارية ناشئة، بل مثل جزءاً من منظومة التنافس الدولي التي حكمت العلاقات بين القوى الكبرى في تلك المرحلة. فقد ارتبطت التحركات الإيطالية ارتباطاً وثيقاً بالسياق الإمبريالي العام، الذي اتسم بالسعي المحموم للسيطرة على المواقع الاستراتيجية والممرات البحرية الحيوية، وفي مقدمتها البحر الأحمر، الذي شكّل محوراً أساسياً في حسابات القوى الدولية. ومن خلال هذا المنظور، يتضح أن إيطاليا حاولت توظيف إمكاناتها المحدودة نسبياً لتحقيق حضور سياسي واستراتيجي في منطقة ذات أهمية متزايدة، مستفيدة من بعض الفراغات التي أتاحتها التوازنات الدولية، لكنها في الوقت نفسه اصطدمت بواقع هيمنة قوى أكثر رسوخاً، وعلى رأسها بريطانيا.

وقد بيّن الفصل الأول أن التوسع الإيطالي في القرن الأفريقي والبحر الأحمر لم يكن وليد لحظة عابرة، بل جاء نتيجة تفاعل مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية، تمثلت في الطموح القومي الإيطالي، والحاجة إلى موارد وأسواق جديدة، والرغبة في الانخراط ضمن نادي القوى الاستعمارية الكبرى. غير أن هذا التوسع ظل محكوماً بقيود موضوعية، أبرزها محدودية القدرات الاقتصادية والعسكرية لإيطاليا مقارنة ببريطانيا وفرنسا، فضلاً عن تعقيدات البيئة الإقليمية، التي لم تكن خاضعة بالكامل للسيطرة الأوروبية، كما أظهر هذا الفصل أن الموقع الجغرافي للبحر الأحمر منح المنطقة أهمية استثنائية، وجعلها ساحة مفتوحة للتنافس الدولي، الأمر الذي فرض على إيطاليا تبني سياسات مرنة تجمع بين التوسع المباشر والاختراق غير المباشر عبر الأدوات الدبلوماسية.

أما الفصل الثاني فقط سلط الضوء على المعاهدات الإيطالية مع كلٍ من اليمن والمملكة العربية السعودية، إذ تبين أن إيطاليا سعت خلال المدة ما بين ١٩٢٦-١٩٣٢م إلى تعزيز نفوذها السياسي والاقتصادي في شبه الجزيرة العربية والبحر الأحمر، مستفيدةً من التنافس الدولي وضعف السيطرة البريطانية في بعض المناطق، وقد مثّلت المعاهدة اليمنية الإيطالية لعام ١٩٢٦م نقطة تحول مهمة في العلاقات بين الطرفين، إذ أسهمت في حصول اليمن على اعتراف دولي، مقابل منح إيطاليا موطئ قدم سياسي واقتصادي في المنطقة، كما كشفت ظروف انعقاد المعاهدة عن رغبة الإمام يحيى في تنويع علاقاته الخارجية وتقليل الاعتماد على القوى التقليدية، أما المعاهدة السعودية-الإيطالية لعام ١٩٣٢م فقد عكست حرص المملكة العربية السعودية على توسيع علاقاتها الدولية بما يخدم تثبيت أركان الدولة الحديثة بعد إعلان توحيدها، اتضح من خلال مادة الفصل المراسلات الرسمية والمفاوضات المتبادلة التي اثبتت وجود مصالح مشتركة بين الجانبين، رغم الحذر السياسي الذي ميّز تلك العلاقات، كذلك فإن المعاهدات أثارت ردود فعل متفاوتة على المستويين الداخلي والخارجي، ولاسيما من جانب بريطانيا التي نظرت بعين القلق إلى التمدد الإيطالي في المنطقة، وبذلك يمكن القول إن المعاهدات الإيطالية مع اليمن والسعودية شكّلت جزءاً من سياسة إيطاليا التوسعية في الشرق العربي، وفي الوقت نفسه عبّرت عن سعي الدول العربية إلى تحقيق توازن سياسي ودبلوماسي في علاقاتها الدولية خلال مرحلة ما بين الحربين العالميتين.

تناول الفصل الثالث دراسة مواقف القوى الدولية من التحركات الإيطالية أن التوسع الإيطالي في البحر الأحمر والقرن الأفريقي والجزيرة العربية أثار اهتماماً لدى القوى الكبرى، ولاسيما بريطانيا وفرنسا والدولة العثمانية، فقد نظرت بريطانيا إلى التحركات الإيطالية بوصفها تهديداً مباشراً لمصالحها الاستراتيجية وخطوط

مواصلاتها البحرية، لذلك عملت على مراقبة النشاط الإيطالي ومحاولة الحد من نفوذه، خاصة بعد المعاهدة الإيطالية اليمنية وتطور الأوضاع في عسير، أما فرنسا فقد اتسم موقفها بالحذر، إذ سعت إلى الحفاظ على مصالحها الاستعمارية في أفريقيا والبحر الأحمر، مع تجنب الدخول في صدام مباشر مع إيطاليا، رغم قلقها من التوسع الإيطالي في الحبشة والقرن الأفريقي، في حين أظهرت الدولة العثمانية رفضاً واضحاً للتدخلات الإيطالية في المناطق التابعة لنفوذها التقليدي، وعدّت تلك التحركات تهديداً لمكانتها السياسية والدينية في اليمن والجزيرة العربية. كما كشفت بحوث الفصل أن التنافس الدولي في المنطقة لم يكن قائماً على المصالح المحلية فحسب، بل ارتبط بالصراع الاستعماري بين القوى الأوروبية خلال مرحلة ما قبل الحرب العالمية الأولى وما بعدها، وبذلك أسهمت التحركات الإيطالية في إعادة تشكيل موازين القوى الإقليمية، ودفعت الدول الكبرى إلى تبني سياسات أكثر حذراً تجاه منطقة البحر الأحمر والجزيرة العربية.

أما التحولات التي تناولها الفصل الرابع، والمتعلقة بظهور النفط في شبه الجزيرة العربية، فقد مثّلت نقطة انعطاف مهمة في طبيعة التنافس الدولي في المنطقة، إذ أدى اكتشاف النفط إلى إعادة تعريف الأهمية الاستراتيجية للمنطقة، فلم تعد تقتصر على كونها ممراً بحرياً حيوياً، بل أصبحت أيضاً مصدراً رئيساً للطاقة، الأمر الذي زاد من حدة التنافس بين القوى الكبرى. وفي هذا السياق، حاولت إيطاليا الدخول إلى مجال الاستثمار النفطي عبر شركاتها الوطنية، مثل شركة (أجيبي)، إلا أن هذه المحاولات واجهت تحديات كبيرة، تمثّلت في هيمنة الشركات البريطانية والأمريكية، التي كانت تمتلك خبرات وإمكانات أكبر، فضلاً عن دعم حكوماتها. كما أظهرت هذه المرحلة أن التحولات الاقتصادية يمكن أن تعيد تشكيل أولويات السياسة الخارجية، حيث بدأت إيطاليا تعيد النظر في استراتيجياتها في المنطقة بما يتلاءم مع

الواقع الجديد الذي فرضه النفط.

تؤكد نتائج الرسالة أن العوامل الاقتصادية، ولا سيما النفط، لعبت دورًا متزايد الأهمية في توجيه السياسات الدولية، وأنها أسهمت في نقل مركز الثقل في التنافس من السيطرة الجغرافية المباشرة إلى التحكم في الموارد الحيوية. وقد انعكس ذلك على طبيعة العلاقات بين القوى الكبرى ودول المنطقة، حيث أصبحت هذه الدول تحظى بأهمية أكبر في الحسابات الدولية، وبدأت تمتلك هامشًا أوسع للمناورة في علاقاتها الخارجية.

وتبرز الدراسة كذلك أهمية الدور الذي لعبته القوى المحلية، إذ لم تكن مجرد أطراف سلبية في هذا الصراع، بل سعت إلى استثمار التنافس الدولي لتحقيق مصالحها، سواء من خلال إقامة علاقات متوازنة مع القوى المختلفة، أو من خلال مقاومة محاولات الهيمنة الخارجية. وقد أسهم هذا الدور في تعقيد المشهد السياسي، ومنع أي قوة من فرض سيطرة مطلقة على المنطقة.

وفي ضوء ما تقدم، يمكن النظر إلى النشاط السياسي الإيطالي في جنوب شبه الجزيرة العربية بوصفه تجربة تعكس حدود القوة في النظام الدولي، حيث لا يكفي الطموح وحده لتحقيق النفوذ، بل يتطلب ذلك توافر مجموعة من الشروط، من بينها القدرة الاقتصادية والعسكرية، والمرونة الدبلوماسية، والقدرة على التكيف مع المتغيرات الدولية. كما تؤكد هذه التجربة أن التنافس بين القوى الكبرى لا يُحسم دائمًا بالمواجهة المباشرة، بل غالبًا ما يُدار عبر توازنات دقيقة وتفاهات غير معلنة.

وتفتح هذه الدراسة المجال أمام مزيد من الأبحاث التي يمكن أن تتناول جوانب أخرى من هذا الموضوع، مثل الدور الثقافي والإعلامي في السياسة الإيطالية، أو دراسة مقارنة بين التجربة الإيطالية وتجارب استعمارية أخرى في

المنطقة، فضلاً عن التوسع في دراسة دور الشركات النفطية وتأثيرها في صنع القرار السياسي، كما يمكن التعمق في دراسة الأرشيفات المحلية لدول المنطقة، لما قد تحمله من رؤى مختلفة تسهم في إعادة قراءة هذه المرحلة التاريخية من زوايا جديدة.

المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الأرشيفات والوثائق الرسمية (Archives)

- British Colonial Office Records, CO ٧٣٠/٥٥, ١٩٢٧.
- British Colonial Office Records, CO ٧٣٣/٢٠٦, ١٩٣٢.
- British Colonial Office Records, CO ٧٣٣/٢١٠, ١٩٣٢.
- British Colonial Office Records, CO ٧٣٠/٤١, ١٩٢٦-١٩٤٠.
- British Colonial Office. Middle East and Red Sea Affairs. ١٩٣٦.
- British Colonial Office. Saudi Arabia and Oil Concessions. ١٩٣٥-١٩٣٧.
- Foreign Office Records, FO ٣٧١/١١٤٣٢, ١٩٢٦.
- Foreign Office Records, FO ٣٧١/١٢٣٤٥, ١٩٢٧.
- Foreign Office Records, FO ٣٧١/٢٠٨٥٢, ١٩٣٩.
- French Diplomatic Archives, Correspondence on Red Sea Affairs, ١٩٢٦-١٩٢٧.
- French Diplomatic Archives, Reports from Djibouti, (١٨٩٠-١٩٢٦).
- Italian Foreign Ministry Archives, Diplomatic Notes, ١٩٢٥-١٩٣٢.
- Italian Naval Archives, Red Sea Operations, ١٩١٢-١٩٢٠.
- Agip Historical Archive, Milan, ١٩٤٠.
- U.S. National Archives. Aramco Negotiations Files, ١٩٣٣.
- Ottoman Archives, HR.SYS ٢٧٣/١٥, ١٨٩١.
- Ottoman Archives, HR.SYS ٢٨٥/١٢, ١٩٠٥.
- British Library: India Office Records, Qatar Digital Library.

ثانياً: الرسائل والأطاريح الجامعية:

- أحمد هادي يوسف صبيح، شركة ستاندرد أويل الأمريكية ١٨٧٠-١٩١١: دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، ٢٠٢٥.

- حيدر عواد كريم، سياسة إيطاليا تجاه اليمن ١٩١٨-١٩٣٩ دراسة تأريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة المستنصرية، كلية التربية الأساسية، ٢٠٢٢، ص ٥٠.
- شاكر محمود خضر، الحركة الوطنية في اليمن الشطر الشمالي ١٩١٨-١٩٦٢، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العالي للدراسات القومية والاشتراكية، الجامعة المستنصرية، ١٩٨١.
- شيماء طالب عبد الله، السياسة البريطانية تجاه دول منطقة البحر الأحمر ١٩٣٩-١٩٥٧، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠٠٤.
- سعد كاظم حسن، الملك فيصل الأول ودوره في الثورة العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة بغداد، ١٩٨٨.
- عمار وجيه محمود نجم الجبوري، أوضاع إثيوبيا في ظل الاحتلال الإيطالي ١٩٣٥-١٩٤١، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة تكريت، ٢٠١٧.
- قاسم شعيب عباس السلطاني، موسوليني والحركة الفاشية ١٩٢٢-١٩٤٥، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠١٢.
- نبيل عبد الصمد الراوي، اليمن والقوى العظمى ١٩٠٨-١٩٤٥، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، بغداد، ١٩٧٨.
- وليد عبود محمد شبيب، التغلغل الإيطالي في المشرق العربي ١٩١١-١٩٤٣، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، ١٩٩٤.

ثالثاً: الكتب:

أ- الكتب العربية والمعرّبة:

- إبراهيم خليل أحمد، تاريخ أوروبا المعاصر (١٩١٤-١٩٤٥)، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، ٢٠٠١.
- إبراهيم محمد حسن، الصراع الدولي حول البحر الأحمر، مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء، ١٩٩٣.

- إسماعيل مرسي، السيرة الملكية: ملوك الدولة العثمانية، دار اكتب للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٢٣.
- أجيّه يونان جرجس، البحر الأحمر ومضائقه بين الحق العربي والصراع العالمي، دار الغريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٧٩.
- أحمد جابر عفيف، اليمن والتحوّلات الاقتصادية في القرن العشرين، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٥.
- أحمد محمد أنيس، الدولة العثمانية والشرق العربي (١٥١٤-١٩١٤)، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٥.
- أحمد محمد الشامي، اليمن السياسي الحديث، دار النهار، بيروت، ١٩٧٥.
- إحسان الدين يلماز، الدولة العثمانية البداية والنهاية، ط٢، ترجمة: جلال الدين أوغلو، أنقرة، ١٩٧٢.
- أمين سعيد، تاريخ الجزيرة العربية الحديث، دار المعارف، القاهرة، ١٩٥٥.
- الياس الأيوبي، محمد علي سيرته وأعماله، كلمات عربية للترجمة والنشر، القاهرة، ٢٠١١.
- بوندار يفنسكي، سياستان إزاء العالم العربي، ترجمة: خيري الضامن، دار التقدم، موسكو، ١٩٧٥.
- حسن جلال، الصراع الدولي حول استغلال قناة السويس ١٨٦٩-١٨٨٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، (د.ت).
- حسن صادق إبراهيم شمسي، اليمن في الأرشيف العثماني: دراسة وثائقية في أوضاعها السياسية ١٨٤٩-١٩١١، مركز طروس للنشر والتوزيع، الكويت، ٢٠٢٠.
- حسين بن عبد الله العمري، المنار واليمن، ط١، دار العلم، دمشق، ١٩٨٧.
- خير الدين الزركلي، الأعلام، ج٥، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٠.
- خير الدين الزركلي، المذكرات، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٣.
- خير الدين الزركلي، شبه الجزيرة العربية في عصر النفط، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٦٠.

- خير الدين الزركلي، شبه الجزيرة العربية في عهد الملك عبد العزيز، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٧٠.
- خير الدين الزركلي، شبه الجزيرة العربية في عهد الملك عبد العزيز، ج٢، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٧٧.
- خالد عبد الله المدقعي، مرحلة متميزة في العلاقات الإيطالية-اليمنية، ط٢، صنعاء، (د.ت).
- خليل إبراهيم، التاريخ الاقتصادي للمملكة العربية السعودية، جامعة الملك سعود، الرياض، ١٩٩٧.
- ديفيد جورج هوجارت، اختراق الجزيرة العربية، ترجمة: صبري محمد حسن، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٥.
- رأفت غنيمي الشيخ، التنافس الدولي في الخليج العربي (١٦٢٢-١٩٧١)، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، ٢٠٠٠.
- روي ديث، إيطاليا والعالم العربي، ترجمة: عبد الخالق مخلوف، ط٢، بيروت، ١٩٧٩.
- رينزو مانزوني، اليمن: رحلة إلى صنعاء ١٨٧٧-١٨٧٨، ترجمة: ماسيمو خير الله، وحدة التراث الثقافي، صنعاء، ٢٠١١.
- زاهر رياض، الاستعمار الإيطالي في سواحل البحر الأحمر، ط٢، القاهرة، (د.ت).
- سيد رجب حراز، الدولة العثمانية وجزيرة العرب (١٨٤٠-١٩٠٩م)، معهد الدراسات العربية العالمية، القاهرة، ١٩٧٠.
- سيد مصطفى سالم، البحر الأحمر والجزر اليمنية: تاريخ وقضية، دار الميثاق للنشر والتوزيع، صنعاء، ٢٠٠٦.
- سيد مصطفى سالم، مراحل العلاقات اليمنية السعودية ١١٥٨-١٩٤٣، عربية للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٣.
- سعيد أبو الريش، إيطاليا في البحر الأحمر والجزيرة العربية ١٨٨٢-١٩٤١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٦.

- طارق بشير، التبشير والاستعمار، ط٢، القاهرة، ١٩٨٤.
- طاهر الكبسي، معالم اليمن الحديث، ط٢، دار سبأ للتوزيع والنشر، صنعاء، ١٩٨٨.
- طلال محمد نور، قصة اكتشاف النفط في المملكة العربية السعودية، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، ٢٠٠٢.
- عبد الأعلى المودودي، التبشير والتنصير في البلاد العربية، مطبعة الفرقان، الرياض، ١٩٨١.
- عبد الرحمن التازي، التنصير القسري في بلاد العرب، ط٢، فاس، ١٩٨١.
- عبد الرحمن العساف، الملك عبد العزيز وبناء الدولة السعودية الحديثة، مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠٠٥.
- عبد الرحمن بن عبد الكريم العاصمي، التاريخ الاقتصادي للمملكة العربية السعودية، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، ١٩٩٨.
- عبد الرحيم عبد الرحمن، الدولة السعودية الأولى ١٧٤٥-١٨١٨م، ط٢، القاهرة، ١٩٧٦.
- عبد السلام عبد المولى الزيدي، المعاهدات والاتفاقيات الدولية مع اليمن ١٨٣٩-١٩٦٢، ط٢، مركز الحفظ والتوثيق، صنعاء، ١٩٨٤.
- عبد العزيز سليمان نوار، تاريخ الشعوب الإسلامية في العصر الحديث، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٣.
- عبد العزيز نوار، تاريخ العلاقات الدولية الحديثة والمعاصرة، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٥.
- عبد الفتاح البتول، العلاقات اليمنية البريطانية في القرن العشرين، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٧.
- عبد الفتاح الجباري، تاريخ العلاقات اليمنية الأوروبية في القرن العشرين، مركز الدراسات السياسية، صنعاء، ١٩٩٨.
- عبد الفتاح حسن أبو علي، تاريخ الدولة السعودية الثالثة، دار المريخ، الرياض، ١٩٩١.

- عبد الكريم رافق، العرب والعثمانيون ١٥١٦-١٩١٦، دار النهار، بيروت، ١٩٩٠.
- عبد الله البردوني، اليمن الجمهوري، دار العودة، بيروت، ١٩٧٧.
- عبد الله الحبشي، الإمام يحيى ودوره السياسي في اليمن الحديث، دار الحكمة، صنعاء، ٢٠٠٥.
- عبد الله الحبشي، تاريخ اليمن الحديث، دار الفكر، صنعاء، ١٩٩٢.
- عبد الله الحبشي، الدار اليمنية بين العمارة والسلطة، مركز التراث، صنعاء، ٢٠٠٤.
- عبد الله حميد الدين، الإمام يحيى وحركة الاستقلال اليمنية، مركز الدراسات اليمنية، صنعاء، ١٩٩٢.
- عبد الله جزيلاوي، أضواء على تاريخ اليمن الحديث، القاهرة، ١٩٦١.
- عبد الله الصالح العثيمين، تاريخ المملكة العربية السعودية.
- عبد الله العثيمين، تاريخ المملكة العربية السعودية الحديث والمعاصر.
- عبد الله الطريقي، الملك عبد العزيز والسياسة الدولية، مكتبة العبيكان، الرياض، ١٩٩٠.
- عبد الله الطريقي، صناعة النفط في السعودية، دار الكتاب العربي، الرياض، ١٩٨٢.
- عبد الله العساف، العلاقات السعودية البريطانية في النصف الأول من القرن العشرين، مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠٠١.
- عبد اللطيف بن محمد الحميد، البحر الأحمر والجزيرة العربية في الصراع العثماني البريطاني خلال الحرب العالمية الأولى، مكتبة العبيكان، الرياض، ١٩٩٤.
- عبد الكريم رافق، العرب والعثمانيون ١٥١٦-١٩١٦، دار النهار، بيروت، ١٩٩٠.
- علي محافظة، تاريخ العرب الحديث والمعاصر، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠١.
- عماد عبد العزيز يوسف، الحجاز في العهد العثماني ١٨٧٦-١٩١٨، ط٢، دار الوراق للنشر، بيروت، ٢٠١٤.
- فاضل بيات، الجزيرة العربية في الوثائق العثمانية، مركز إرسىكا، إسطنبول، ١٩٩٨.

- فاروق عثمان أباطة، الحكم العثماني في اليمن ١٨٧٢-١٩١٨، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٦.
- فاروق عثمان أباطة، عدن والسياسة البريطانية في البحر الأحمر ١٨٣٩-١٩١٨، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٧.
- قادر تحسين بك أوغلو، الحرب العثمانية الإيطالية ١٩١١-١٩١٢، ط٢، ترجمة: معتصم الأتاسي، دار الأتاسي للنشر والتوزيع، دمشق، ١٩٧٢.
- كريم مطر حمزة الزبيدي، البحر الأحمر والصراعات الدولية، مؤسسة ثائر العصامي للنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠٢٠.
- محمد أحمد غانم، التوسع الإيطالي في البحر الأحمر واليمن، دار الفكر، بيروت، ١٩٨٠.
- محمد آل زلفة، العلاقات السعودية-الأوروبية في عهد الملك عبد العزيز، مكتبة الملك عبد العزيز، الرياض، ١٩٩٢.
- محمد آل زلفة، العلاقات السعودية-البريطانية، (تستكمل بيانات النشر).
- محمد الأحمري، العلاقات السعودية الدولية: الجذور والتطور، مكتبة العبيكان، الرياض، ١٩٩٩.
- محمد حرب، العثمانيون في التاريخ والحضارة، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٢.
- محمد حسنين هيكل، إمبراطورية في أزمة: دراسات في السياسة الاستعمارية الأوروبية، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦١.
- محمد رجب حراز، التوسع الإيطالي في شرق أفريقيا وتأسيس مستعمرتي إريتريا والصومال، ط١، مطبعة جامعة القاهرة، القاهرة، ١٩٦٠.
- محمد رجب حراز، التوسع الإيطالي في شرق أفريقيا وسواحل البحر الأحمر، ط٢، القاهرة، ١٩٦٦.
- محمد شفيق غربال، الموسوعة العربية الميسرة، ج١، بيروت، ١٩٨١.
- محمد عبد الله السعيد، العلاقات العربية الإيطالية، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٨.

- محمد عبد الله الشيباني، الأدارسة ودورهم السياسي في جنوب الجزيرة العربية، مركز الدراسات اليمنية، صنعاء، ١٩٩٠.
- محمد عبد الله مسواط، الإمام يحيى والوجود البريطاني في اليمن، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٠.
- محمد عروة العقيلي، تاريخ اليمن السياسي، ج ١، ط ٢، دار الوفاء، صنعاء، ١٩٨٨.
- مجموعة من المؤلفين السوفييت، تاريخ اليمن المعاصر ١٩١٧-١٩٨٢، ترجمة: محمد علي البحر، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٠.
- ناصر بن عوض الشبيبي، سيرة الإمام الشهيد، ط ٢، صنعاء، ١٩٧١.
- نجدة فتحي صفوة، الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)، ج ١، بيروت: دار الساقى، ٢٠٠٠.
- نضال داوود المومني، الشريف حسين بن علي والخلافة، مطبعة الصفدي، عمان، ١٩٩٦.
- نور الدين حاطوم، تسويات ما بعد الحرب العالمية الأولى، ط ٢، دار النهار، بيروت، ١٩٨٤.
- هانزه ولفرتيز، اليمن من الباب الجنوبي، ترجمة: خيرى حماد، ط ٢، المخروط الفني، القاهرة، ١٩٦٦.
- هلال ناجي، تاريخ العلاقات الدولية لليمن، دار الحرية، بغداد، ١٩٧٨.
- هويك أيفا، سنوات في اليمن وحضرموت، ط ٢، ترجمة: خيرى حماد، بيروت، ١٩٦٢.
- يونغ اوجين، الإسلام وآسيا أمام المطامع الأوروبية، ترجمة: عز الدين هلال، مطبعة النهضة، القاهرة، ١٩٤٨.

ب- الكتب الأجنبية:

- Al-Rasheed, Madawi. A History of Saudi Arabia. Cambridge: Cambridge University Press, ٢٠٠٢.

- André Nouschi. *La France et le Proche-Orient: De 1918 à 1940*. Paris: Armand Colin, 1970.
- Angelo Del Boca. *Italiani in Africa Orientale: La conquista dell'Impero*. Roma: Laterza, 1976.
- Angelo Del Boca. *Gli italiani in Africa Orientale: La conquista dell'Impero*. Roma: Laterza, 1979.
- Angelo Del Boca. *Gli italiani in Africa Orientale: La fine di un sogno*. Roma: Laterza, 1986.
- Claire Beaugrand. *State-Building in Saudi Arabia: From Tribal Society to Monarchy*. London: I.B. Tauris, 2011.
- Clive Dewey. *Economic History of the Middle East, 1800-1939*. London: Routledge, 1981.
- Christopher Duggan. *The Force of Destiny: A History of Italy Since 1796*. London: Penguin Books, 2007.
- Daniel Yergin. *The Prize: The Epic Quest for Oil, Money and Power*. New York: Simon & Schuster, 1991.
- Denis Mack Smith. *Mussolini's Roman Empire*. London: Penguin, 1976.
- Emilio Gentile. *Fascismo di Mussolini*. Roma: Laterza, 1983.
- Giampaolo Calchi Novati. *Italy and the Arabian Peninsula: Oil and Politics*. Rome: ISPI, 1980.
- Giovanni Bonetti. *Rapporto Riservato sul Negoziato Yemenita*. Roma: Ministero degli Affari Esteri, 1926.
- G.H. Minor. *The Oil Concessions and World War II*. Oxford: Oxford University Press, 1972.
- G. Stoddard. *The Red Sea and Italian Colonial Policy*. London: Routledge, 1937.
- Harold Dickson. *The Arab of the Desert*. London: George Allen & Unwin, 1949.
- H. St. J. B. Philby. *Saudi Arabia*. London: Ernest Benn Ltd, 1900.

- J. C. Hurewitz. Diplomacy in the Near and Middle East, ١٩١٤—١٩٥٦. London: Oxford University Press, ١٩٥٦.
- John Varton. The Islamic World. London, ١٩٨١.
- Mario Toscano. Italy and the Red Sea Basin: Colonial Ambitions and Strategic Interests. Rome: Laterza, ١٩٦٧.
- Madawi Al-Rasheed. A History of Saudi Arabia. Cambridge: Cambridge University Press, ٢٠٠٢.
- Neville, M. Italy's Policy in the Red Sea and the Arabian Peninsula, ١٩٢٠—١٩٣٥. Oxford: Middle East Studies Centre, ١٩٨٩.
- Paul Dresch. A History of Modern Yemen. Cambridge: Cambridge University Press, ٢٠٠٠.
- Piero Gleijeses. Oil, Italy, and the Middle East. Milan: Mondadori, ١٩٨٧.
- P. Calvocoressi. World Politics Since ١٩٤٥. London: Longman, ١٩٨٧.
- Robert Vitalis. America's Kingdom: Mythmaking on the Saudi Oil Frontier. Stanford: Stanford University Press, ٢٠٠٦.
- Stanford J. Shaw. History of the Ottoman Empire and Modern Turkey. Cambridge: Cambridge University Press.
- Stanford J. Shaw. The Ottoman Empire in World War I, Vol. I. Ankara: Turkish Historical Society, ٢٠٠٦.
- Uzi Rabi. The Emergence of the Saudi State. ٢٠٠٢.
- William Facey. Saudi Arabia by the First Photographers. London: Stacey International, ١٩٩٦.
- William R. Polk. The Opening of Saudi Arabia to the West. London: Oxford University Press, ١٩٥٦.
- Zein Al-Abdin Al-Tayib. History of Yemen Arab Republic ١٩١٤—١٩٦٢. London, ١٩٧٧.

رابعاً: الصحف الإلكترونية:

أ- الصحف الأجنبية:

- Il Messaggero. “La Firma del Trattato Italo-Yemenita.” ٧ September ١٩٢٦.
- Il Popolo d’Italia. “Il Trattato con lo Yemen: Una Vittoria senza Armi.” ٦ September ١٩٢٦.
- Il Popolo d’Italia. “La Vittoria della Diplomazia Italiana a Sana’a.” ٨ September ١٩٢٦.
- La Stampa. “Trattato di Amicizia fra Italia e Arabia Saudita.” ١٢ February ١٩٣٢.
- Le Temps. “L’Italie et le Yémen: Un Équilibre Diplomatico.” ١٨ November ١٩٣٧.
- The Times (London). “Italian Treaty with Saudi Arabia.” ١٣ February ١٩٣٢.
- The Times (London). “The Italo-Yemeni Treaty: British Reactions.” July ١٩٢٦.

• ب- الصحف العربية:

- جريدة أم القرى، السنة العاشرة، العدد ٤٩٩، ٦ تموز ١٩٣٤.

• خامساً- البحوث والمقالات:

أ- البحوث والمقالات الأجنبية:

Charles R. Dechert. “Ente Nazionale Idrocarburi: A State Corporation in a Mixed Economy.” Sage Publications, Vol. ٧, No. ٣, ١٩٦٢.

- Rasoul Sorkhabi. “Max Steineke (١٨٩٨-١٩٥٢): A Pioneer American Geologist in the Early History of Oil Exploration in Saudi Arabia.” ٢٠١٢.

- Uzi Rabi. “The Emergence of the Saudi State: Diplomacy and International Recognition.” Middle Eastern Studies, Vol. ٣٨, No. ٤, ٢٠٠٢.

ب_ البحوث والمقالات العربية:

- أحمد عبد الله عبد اللات، "التبشير وجه من وجوه الاستعمار"، مجلة العروة الوثقى، بيروت، العدد ٣٠، تموز ١٩٨٢.
- أحمد محمد بن البريك، "ولاية اليمن في العهد الدستوري العثماني ١٩٠٨-١٩١٨"، مجلة سبأ للعلوم الإنسانية، جامعة عدن، العدد ١٤، ١٩٨٩.
- جمال عبد الحميد التهامي، "اليمن في سنوات الحرب العالمية الأولى"، مجلة الباحث الجامعي، جامعة صنعاء، العدد ١٣، ١٩٩٢.
- حسين نذير جبار وهدي محمد، "السياسة الفرنسية تجاه التوسع الإيطالي في الساحل الغربي للبحر الأحمر وأثيوبيا حتى عام ١٩٣٤"، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، مج ١٩، ع ٩٤، ٢٠١٢.
- عبد العزيز سليمان الحوطي، "تجارة الأرقاء في اليمن"، مجلة اليقين، العدد ٥٣، الرياض، ١٩٨٤.
- كريم مطر حمزة الزبيدي، "الأهمية الاستراتيجية للجزر الأريتيرية"، مجلة جامعة بابل، مج ٦، ع ١٤، ٢٠٠١.
- محمد رشيد رضا، مجلة المنار، المجلد ٢٧، عدد تشرين الأول ١٩٢٦.
- نظام الدين زاده، "النشاط السياسي الإيطالي في البحر الأحمر"، مجلة دراسات الخليج العربي والجزيرة العربية، مركز دراسات الخليج، البصرة، العدد ١٣، ١٩٧٩.
- أحمد العرامي، "العلاقات اليمنية الإيطالية خلال الفترة ١٩١٩-١٩٣٩م"، مجلة جامعة الناصر، العدد ٦.
- فهد عباس سليمان السبعوي، "العلاقات السعودية-الإيطالية: دراسة تاريخية (١٩٣٢-١٩٥٣)"، دورية كان التاريخية، العدد ٥٨، ٢٠٢٢.
- كريم طلال مسير، "سياسة إيطاليا تجاه اليمن (١٩١٨-١٩٤٥)"، مجلة كلية التربية الأساسية، الجامعة المستنصرية، العدد ١١٠، المجلد ٢٧، ٢٠٢١.
- مجاهدي إبراهيم، "معاهدة أوشي لوزان ١٩١٥/١٠/١٩١٢م"، مجلة التراث الأثري وتنمينه، المجلد ٤، العدد ١، جامعة تلمسان، الجزائر، ٢٠٢٢.

- نصرت أدمو، “الري بواسطة الأفلاج”، المنتدى العراقي للنخب والكفاءات، ٢٠٢٠.

سادساً: التقارير والدراسات الأجنبية:

- Naval Division. Western Arabia and the Red Sea. London, ١٩٤٥.
- William Eddy. FDR Meets ibn Saud: The ١٩٤٥ Quincy Conference. ١٩٨٧.
- Eliot Sorel & Pier Carlo Padoan. The Marshall Plan: Lessons Learned for the ٢١st Century. OECD, ٢٠٠٨.
- G.H. Minor. The Oil Concessions and World War II. Oxford, ١٩٧٢.

Abstract

This thesis, entitled “Italian Political Activity in the Southern Arabian Peninsula ١٩١٤–١٩٣٩: A Historical Study,” examines Italian policy and its strategic objectives in the southern Arabian Peninsula between the First and Second World Wars, with particular focus on Yemen and Saudi Arabia as the main areas of Italian influence. The study analyzes the motives behind Italian expansion, especially its desire to compete with Britain and France in the Red Sea, the Horn of Africa, and the Arabian Peninsula. It also explores the political, economic, and diplomatic methods used by Italy to strengthen its position in the region. Relying on diplomatic documents and Arabic and foreign sources, the study shows that Italy sought to establish a foothold in southern Arabia by taking advantage of the decline of the Ottoman Empire and the growing international rivalry over strategic maritime routes. Because the Red Sea was closely connected to Italian colonies in Eritrea and Italian Somaliland, Italy attempted to build political relations with local rulers in Yemen, Asir, the Hejaz, and Najd in order to secure its strategic interests.

The study further examines the treaties concluded between Italy and both Yemen and Saudi Arabia and their regional impact. It highlights the Yemeni-Italian Treaty of ١٩٢٦, which reflected mutual interests between Imam Yahya and the Italian government. Imam Yahya aimed to gain international

recognition and support against British pressure, while Italy sought to expand its influence in the Red Sea and challenge British dominance in Aden and southern Arabia. The research discusses the circumstances surrounding the treaty, its political and economic provisions, and the reactions it generated, particularly British concerns over Italian expansion. The study also analyzes the Saudi-Italian Treaty of ١٩٣٢, emphasizing Saudi Arabia's efforts to diversify its foreign relations and Italy's attempts to strengthen its political and economic influence after the establishment of the modern Saudi state.

In addition, the thesis investigates the positions of major international powers toward Italian activities in the region. Britain viewed Italian expansion as a threat to its colonial and strategic interests, especially in Aden and the route to India, and therefore adopted a cautious policy to preserve its dominance. France attempted to maintain a balance in its relations with Italy in order to protect its own colonial interests, while the Ottoman Empire regarded Italian activities in the Red Sea and Yemen with concern due to the Empire's declining influence. The study also examines the impact of oil discoveries in Saudi Arabia during the ١٩٣٠'s on Italian policy. Italy attempted to participate in oil investments through the company AGIP, but these efforts achieved limited success because of increasing British and American influence. The thesis concludes that Italian political

activity in the southern Arabian Peninsula formed part of a wider colonial project aimed at strengthening Italy's international position, although its success remained limited due to strong British influence and the complexity of regional and international rivalries.

Republic of Iraq
Ministry of Higher Education and Scientific Research
Wasit University
College of Education for Human Sciences
History Department



Italian Political Activity in the Southern Arabian Peninsula ١٩١٤—١٩٣٩. (A Historical Study)

A thesis submitted by the student

Murtadha Owaid Shon Al-Budairi

To the Council of the College of Education for Human Sciences
University of Wasit-as a partial fulfillment to the Requirement to
the master degree in the Modern and Contemporary History.

Supervised by

Prof. Dr. E 'qab Yousif U 'laiwy Al-Rikabi

١٤٤٨ A.H.

٢٠٢٦ A.D.